LE MONDE AMAZIGH

العالم الأمازيغي

ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

Amadalpresse

www.amadalamazigh.press.ma

ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏ ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 226 نونبر 2969 /2019 - NOVEMBRE - ⵏⵓⵡⴰⵏⴱⵉⵔ - الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

Dr. Mimoun CHARQI

LES AMAZIGHS DE LA DIASPORA ET LEUR IDENTITE ENTRE REVENDICATIONS LEGITIMES ET DERIVES TERRORISTES

قانون الأمازيغية بدون ميزانية...!

«زورا تانيرت»

الهدف من «كيساس» تمزيغ الأغاني العالمية

LES AMAZIGHS INTERPELLENT LA BANQUE MONDIALE SUR LE COMMENT SAUVER LA PETITE ENFANCE AU MAROC

ᓴᖅᑭᑐᖅ ᐊᓂᒍᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ

ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᓴᓇᔨᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᓴᓇᔨᓂᖅ

- ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᓴᓇᔨᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ
- ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᓴᓇᔨᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ

ᓴᓇᔨᓂᖅ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᓕᕆᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ ᐊᑐᖅᑕᐅᓯᒪᓂᖅ

ما معنى أن يمنع باشا مدينة خنيفرة الامازيغية جمعية ثقافية مدنية، في دولة امازيغية من إعطاء دروس في اللغة الامازيغية، بعد اقل من أشهر قليلة على اخراج القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية؟

ما معنى أن تخصص وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، بعد إعلانها عن إجراء مباريات توظيف أساتذة أطر الأكاديميات فوج 2021/2020، فقط 180 أستاذة وأستاذ من مجموع 15.000، أي نسبة 0,012% بشكل عام، و2,16% نسبة أساتذة الأمازيغية في القسم الأول ابتدائي الذي يحتاج لأزيد من خمسة آلف أستاذ/ة لتعميم تدريس الأمازيغية كما جاء في القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية نفسه، وكما تطالب بذلك تقارير وتوصيات الأمم المتحدة للدولة المغربية؟

ما معنى أن يصدر قانون المالية لسنة 2020 خاص بكل مرافق الدولة، دون أن يعكس إرادة الدولة في المصالحة مع الأمازيغية وإدراجها في مناحي الحياة العامة، كما ينص على ذالك الدستور والقانون التنظيمي المتمم له في ترسيم الامازيغية؟

ما معنى أن تغيب عن التشكيلة الحكومية الجديدة وعن القانون المالي لهذه السنة، اية إشارة عن اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة، التي من المفروض أن يعهد إليها مهام تتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للأمازيغية في مادته 34؟

ما معنى غياب واضح لبرنامج امازيغي حكومي لتفعيل رسميتها في التعليم والاعلام والثقافة وفي جميع مناحي الحياة العامة باعتبارها لغة رسمية في الدستور؟

انها أسئلة مشروعة وشرعية نابعة، من واقع مرير شاهد على كل هذه الخروقات التي تمارسها الدولة ضد ثقافة و لغة شعبها، أسئلة تدل و تؤكد بما لا يدع المجال للشك، ان الدولة المغربية بدأت في سياسة، «مأسسة او تقنين العنصرية» ضد الامازيغية، وعندما نقول بأن هناك «مأسسة العنصرية" ضد الأمازيغية، فنحن لا نتحدث من فراغ، إنما نضع الأصبع على الجراح ونشير إلى معطيات ومعلومات وأرقام رسمية منبثقة من مؤسسات الدولة نفسها، تؤكد وتدعم ما نقوله وما نناضل و نترافع من أجله، فالأمازيغية ما بعد ترسيمها في دستور 2011، تعيش انتكاسات وتراجعات مخيفة، مستمرة ومسترسلة، بل وفي حالات كثيرة ممنهجة، في كل المجالات المختلفة من التعليم إلى الإعلام إلى كافة مناحي الحياة العامة.

أمينة ابن الشيخ

صرخة لبد منها

اننا، عندما نشير إلى مكامن الخلل الذي تمارسه الدولة عبر مؤسساتها الحكومية، اتجاه الأمازيغية لغة وثقافة وهوية..، بلغة أدق، ربما ستصدم البعض، فإننا بذلك لا نريد لا ايقاظ الفتنة النائمة و لا اثارة النزعة القبلية و لا اشعال نار التفرقة بل ان الغرض من ذالك هو لفت الانتباه لهذه الممارسات أو بالأحرى القرارات السياسية والسعي بكل مسؤولية و موضوعية الى تنبيه الدولة و حث مؤسساتها على العمل مستقبلا على اتخاذ احتياطاتها عند سن السياسات العمومية، باستحضار الحس الوطني و العقل الرزين و المنطق الصائب من اجل اتخاذ قرارات جادّة لإنصاف الأمازيغية في وطنها، و وقف السياسات التمييزية التي زادت أكثر بعد الإقرار برسمية اللغة والثقافة الأمازيغيتين في دستور 01 يوليوز 2011.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⴰⵍⵍⴰⵀ ⵍⵍⵉ ⵢ ⵙⵓ ⵜⵉⵏⵉ ⴼⵍⵍⵓⵓ ⵏ ⵅⵉ

ⵎⵎⵉⵖⵔ ⵅⵓⵢⵓ ⵏⵣⵍⴰⴼⵏ ⵜⴼⵏⵉⵓ ⵓⵢ ⵏⵏⵉ.

التجمع العالمي الأمازيغي يشكو المغرب إلى البنك الدولي

لم يطمئن بعض الأمازيغ في المغرب إلى الاتفاق الذي سبق وأن وقع بالأحرف الأولى من طرف وزير الاقتصاد والمالية ومديرة منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لمجموعة البنك الدولي، من أجل تعبئة 500 مليون دولار كقرض لدعم برامج تربوية ولخدمة قطاع التربية قبل التمدرس. وراسل رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي في هذا الصدد، مسؤولين كبار في البنك الدولي، ينبههم أنه بالرغم من أهمية وطموح هذا البرنامج الذي يهدف إلى تنمية الطفولة المبكرة عن طريق تعليم الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 4 و 5 سنوات، فإن مصير هذه البرامج سوف لن يختف عن مصير البرامج التي سبقته، مشيرا إلى ما آلت إليه العديد من هذه البرامج ومن ضمنها المخطط ألاستعجالي. واستند الراخا في تبريره لفشل هذه البرامج بما خلص إليه بعض المنسقين لبرامج التنمية البشرية، الذين أكدوا أن الأطفال المغاربة البالغين من العمر 6 سنوات حين يصلون إلى المدرسة الابتدائية، لا يتقنون مهارات التواصل باللغات التي تتداول في محيطهم الاجتماعي. وذكر التجمع العالمي الأمازيغي في رسالته أن الإخفاقات التي عرفتها المدرسة المغربية عبر تاريخها تعود بالأساس إلى عدم الاعتماد في التعليم والتدريس على اللغة الأم بما في ذلك الأمازيغية. وتنبأت هذه الهيئة الأمازيغية بفشل برنامج تقديم الخدمات التربوية قبل التمدرس. وذكرت أن هذا البرنامج يمكنه أن يساهم في تعميق أزمة الهوية المغربية، وأن دعم هذا البرنامج ينتهك المادتين 7و8 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989.

ورجحت أن تكون النتيجة اخطر، وقد تسهم في زيادة تعزيز قدرة الأطفال على تمثل الأطروحات السلفية الجهادية. وأشار الراخا في هذا الصدد إلى تقرير الأمم المتحدة في يونيو 2019 على إثر الزيارة التي قامت بها تنداي أشيومي، المقررة الخاصة المعنية بأشكال التمييز العنصري وكره الأجانب، هذا التقرير يعترف مرة أخرى بأن هناك ميز ،متواصل، ضد الأمازيغية في المغرب. وذكر أن قانون مالية 2020 لم يخصص سوى 180 منصب من أصل 1500 وظيفة في وزارة التربية الوطنية، على الرغم من أن الاكتفاء الذاتي بخصوص تدريس الأمازيغية يقتضي توفير 5000 إطار تربوي لتدريس مادة هذه اللغة في المستوى ما قبل الابتدائي، كما يتطلب الأمر100.000 أستاذة وأستاذ لإدراج حقيقي للأمازيغية في المنظومة التعليمية. وأفادت الهيئة الأمازيغية أن 13 بالمائة فقط من تلاميذ المدارس الابتدائية هم الذين يتلقون دروسا في الأمازيغية.

''أصدقاء تفراوت'' يناقشون رهانات وإكراهات التنمية بسوس

تنظم جمعية "أصدقاء تفراوت" مساء الأحد 24 نونبر الجاري، بالمركب الثقافي أنفا بالدار البيضاء، ندوة تحت عنوان " التنمية بسوس الرهانات والإكراهات ".

وتأتي الندوة التي تعتزم جمعية "أصدقاء تفراوت" تنظيمها مساء الأحد ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال، في إطار المساهمة في إغناء النقاش التنموي بجهة سوس ماسة.

وسيشارك في تأطير الندوة، كل من الأستاذة أمينة بن الشيخ، مديرة جريدة العالم الأمازيغي، رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي- المغرب، والأستاذ الحسين حريش، نائب برلماني و عضو مجلس جهة سوس ماسة، بالإضافة إلى الدكتور الرشدي الحسن، باحث بجامعة القاضي عياض مراكش، والأستاذ مصطفى المانوزي، رئيس المركز المغربي للديمقراطية والأمن.

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
كمال الوسطاني
منتصر أحولي (إثري)
• المتعاونون:
سعيد باجي
خيرالدين الجامعي
حميد ايت علي (افرزيز)
خديجة الصابري

• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
* Editeur

Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

المصادقة على قانون الأمازيغية بدون ميزانية ؟

الملف من إعداد: رشيدة إمرزيك منتصر إثري

رغم مصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، إلا أن وضعية أجرأة ترسيمها في المؤسسات و الإدارات العمومية، لازالت تزداد تفاقما من حكومة إلى أخرى، خاصة في ظل غياب ميزانية قارة وخاصة بالأمازيغية، ما حدا بعدة تنظيمات إلى الضغط على الحكومة لإدراج ميزانية خاصة في مشروع ميزانيتها لسنة 2020، بغرض إدراج الأمازيغية في قطاعي التعليم والإعلام وفي كل مناحي الحياة العامة كما جاء ذلك في القانون التنظيمي الذي صدر في الجريدة الرسمية، ولملامسة الموضوع بشكل اعمق ارتأت الجريدة ان تعد هذا الملف من خلال أراء مختصين ومهتمين بالشأن الأمازيغي.

قبيل المصادقة على القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، اثير نقاش حول مجموعة من المقترحات التي تقدمت بها بعض الفرق البرلمانية وبعض هيئات المجتمع المدني، من قبيل أن تكتب البيانات المضمنة في القطع والأوراق النقدية، وأختام الإدارات العمومية والأوراق الرسمية، باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، إلى غير ذلك من الاقتراحات، والتفاعلات، وفي 26 سبتمبر 2019، دخل رسميا القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، حيز التنفيذ بعد أن صدر في العدد 6816 بالجريدة الرسمية.

و جرى التداول في مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 26 سبتمبر2016، طبقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، وأودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب بتاريخ 30 سبتمبر 2016، ولم يشرع في التداول فيه من قبل هذا المجلس، إلا بعد مضي عشرة أيام على إيداعه لدى مكتبه، ووافق عليه، في قراءة أولى، بالإجماع، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 10 يونيو 2019، وبعد ذلك تداول فيه مجلس المستشارين، وأدخل تعديلات على بعض مواده، ووافق عليه بالأغلبية، في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 23 يوليو 2019، ثم صادق عليه مجلس النواب نهائيا، في قراءة ثانية، بإجماع أعضائه الحاضرين، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 26 يوليوز 2019.

ورغم ذلك، استمر النقاش حول نفس المقترحات، وذات النقاشات، وصولا إلى التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2020، والذي غيبت فيه ميزانية الأمازيغية، فعاد النقاش إلى نقطة الصفر، ممّا دفع بعدد من الفعاليات الأمازيغية إلى تجديد مراسلاته للجهات المعنية.

الأمازيغية في العملة النقدية

تقدم مستشارو الأصالة والمعاصرة في مجلس المستشارين، للجنة المالية والتنمية الاقتصادية في مجلس النواب، بتعديل على القانون الأساسي لبنك المغرب يقضي بأن تكون الكتابات المطبوعة أو المنقوشة على الأوراق والقطع النقدية باللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية.

وعلل فريق الاصالة والمعاصرة التعديل المقترح بـاعتباره يجسد «احترام السيادة الوطنية باستعمال اللغتين الرسميتين للبلاد في الأوراق والقطع النقدية». مضيفا بعد إلغاء «تمزيغ» الأوراق المالية، بأن «الأمازيغية كقضية مجتمعية ليست ضمن أولويات الحكومة، وأن مكونات الغالبية كافة تكن عداوة لحرف تفيناغ بشكل خاص واللغة الأمازيغية بشكل عام».

من جهتها، عبرت جمعية «أزطا أمازيغ» عن استغرابها لـ «المبررات، والأعذار الساذجة، التي ربطت إدراج حرف تيفيناغ في الأوراق، والقطع النقدية بصدور القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وباحتمال أن يضيق التنصيص على اللغتين الرسميتين على استعمال لغات أخرى في هذا الصدد.»

ورفضت «أزطا» أن تبقى الأمازيغية «رهينة المزايدات السياسية بين الأحزاب، بدعوى ضرورة التوافق، وهو ما ضيع إلى حدود الآن ثماني سنوات من الأجرأة الفعلية لمشروع النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، والذي بلغ مستويات غير مقبولة، وستدفع ثمنه غالياً اللغة التاريخية لهذا الوطن، والتي لا تتوانى كل الأحزاب السياسية في تكرار أسطوانة الدفاع عنها في كل مناسبة».

وأكدت على أن «هذا الإجراء التدبيري البسيط، والكبير رمزيا، وهوياتيا لا يحتاج سوى لإرادات وطنية صادقة داخل المؤسستين التشريعية، والتنفيذية، تقطع مع التمييز والعنصرية، وتنتصر للتعدد، والتنوع المنصف، وتُجسّد المقتضى الدستوري بكوْن الأمازيغية لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء».

في حين أن فرق الأغلبية في مجلس النواب رفضت تعديل هذه المادة بحجة عدم وجود القانون التنظيمي، المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

ومن جانبه طالب ، أنذاك، فريق التجمع الدستوري بإرجاع المشروع المذكور للجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، من أجل إعادة مناقشته وتعديله بما يتيح الاحتفاظ بالمادة 57 التي تنص على أن الكتابات المطبوعة أو المنقوشة على الأوراق والقطع النقدية تكون باللغتين العربية والأمازيغية.

وشدد فريق التجمع الدستوري على أن تأخير المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لا يجب أن يوقف أي مبادرة تروم تعزيز اللغة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة.

وخلف إلغاء أحزاب الأغلبية المشكلة للتحالف الحكومي، وحزب «الاستقلال» ردود فعل غاضبة من الحركة الامازيغية.

وعلى خلفية النقاش الدائر حينها قال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية السابق، مصطفى الخلفي، إن موقف الحكومة من استخدام الأمازيغية بالأوراق النقدية واضح ومحسوم منذ تقديمها لمشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى البرلمان، مؤكدا أن المادة 22 من القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تنص صراحة على استعمال اللغة الأمازيغية في الأوراق النقدية وهو المشروع الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان.

الأمازيغية في الأوراق الرسمية

بدورها، تقدمت أمينة ابن الشيخ في 5 أكتوبر الماضي برسالة إلى عبد اللطيف الحموشي المدير العام للأمن الوطني تسائله فيها عن سبب إقصاء اللغة الأمازيغية من النموذج الجديد من بطاقة التعريف الوطنية.

وطالبت رئيسة التجمع العالمي الأمازيغي المغرب الحموشي بالكتابة باللغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ في الجيل الجديد من بطاقة التعريف الوطنية التي تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني إطلاقها بداية العام المقبل، والكتابة باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية على كل (آليات و سيارات ومقرات وإدارات وأزياء رجال الأمن...) الواقعة تحت نفوذ المديرية العامة للأمن الوطني، إلى جانب استعمال اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في الوثائق الرسمية للمديرية العامة للأمن الوطني.

وعبرت ابن الشيخ في رسالتها، عن استغرابها «للغياب الكلي للغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ من النموذج الجديد من بطاقة التعريف الوطنية، التي تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني إطلاقها بداية العام المقبل، وذلك خلال تقديمه للرأي العام، ضمن فعاليات الدورة الثالثة للأبواب المفتوحة للأمن الوطني التي نظمت بمدينة طنجة».

وذكرت الحموشي إلى كون «الدستور المغربي أقر في فصله الخامس برسمية اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وبعد ثماني سنوات صدر أخيرا القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في الجريدة الرسمية، وهو القانون الذي يلزم كافة الإدارات ومؤسسات الدولة بكتابة سائر الوثائق الرسمية وضمنها البطاقة الوطنية للتعريف وجواز السفر وغيرها من الوثائق باللغة الأمازيغية وبحرفها تيفيناغ إلى جانب اللغة العربية».

وأسندت ابن الشيخ كلامها إلى الفصل الخامس من الدستور المغربي الذي ينص على رسمية اللغة الامازيغية إلى جانب اللغة العربية، وكذا إقرار حرف تيفيناغ من طرف جلالة الملك محمد السادس في 10 فبراير 2003 كحرف رسمي للكتابة باللغة الأمازيغية، وإلى القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، الذي صدر في الجريدة الرسمية عدد 6816 بتاريخ 26 سبتمبر 2019.

ومن جانبه وجه رئيس فريق حزب «الأصالة والمعاصرة» بمجلس النواب، محمد أبودرار، سؤالا كتابيا لوزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، حول استعمال الأمازيغية في تحرير بيانات بطاقة التعريف الوطنية».

وقال النائب البرلماني عن دائرة سيدي إفني، في نص السؤال الذي توصلت «العالم الأمازيغي» بنسخة منه «تفاجأنا لغياب اللغة الأمازيغية في محتواها(الشكل الجديد للبطاقة الوطنية)، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 21 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والتي تنص صراحة على تحرير البيانات المضمنة في الوثائق الرسمية وعلى رأسها البطاقة الوطنية للتعريف باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية».

وأضاف القيادي بحزب «البام»، «مرة أخرى يسجل تراخي وتماطل العديد من الإدارات المغربية في احترام واستخدام اللغة الأمازيغية المنصوص عليها في الدستور والقانون، مقابل تشبثها باستعمال اللغة الأجنبية (الفرنسية) في الوثائق والقرارات والمراسلات وغيرها من الوثائق، المتداولة في ما بينها أو تلك المسلمة للمرتفقين من المواطنين، هذا بالرغم من أن اللغة الأجنبية غير منصوص على استعمالها بشكل رسمي".

وتساءل محمد أبودرار ،حينها، في ختام سؤاله لوزير الداخلية، عن «الإجراءات والتدابير المتخذة لإصدار البطاقة الوطنية للتعريف بما يطابق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16، السالف الذكر، ولاسيما المادة 12 منه، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير التي قامت بها الوزارة في ما يرتبط باستعمال الأمازيغية بسائر الإدارات والمرافق العمومية التابعة للوزارة، بما فيها الجماعات الترابية».

الأمازيغية في القضاء

وفي مجال القضاء سبق للفريق الحركي في مجلس النواب، في شهر اكتوبر الماضي، أن تقدم بمقترح قانون جديد يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 3.64، المتعلق بالتعريب والمغربة وتوحيد المحاكم، وذلك بهدف إدراج اللغة الأمازيغية كلغة للتقاضي تفعيلا لطابعها الدستوري كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

وأشار الفريق إلى أن أهمية هذا المقترح تبرز في «كونه سيسهم في حالة المصادقة عليه من طرف البرلمان في تسريع اجراءات ترسيم اللغة الأمازيغية بالمحاكم، بعدما وضع مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، آجالا طويلة قد تصل إلى 10 سنوات، قبل تنزيل هذا المقتضى على أرض الواقع».

مؤكدا أن «المقترح يروم معالجة المشاكل التي تحدث في مختلف درجات التقاضي وتيسير التواصل بين المتقاضين وتسهيل ولوجهم إلى العدالة، خاصة وأن الترجمة من وإلى الأمازيغية تطرح إشكالات عملية نظرا لعدم وجود تراجمة «نظاميين» محلفين، وعدم توفر التراجمة المتطوعين على تكوين قانوني، علما بأن مبدأ الترجمة نفسه بحسب المقترح يعتبر غير مقبول لأنه يعتبر الأمازيغ أجانب داخل وطنهم».

واعتبر الفريق أن عددا من المحاكم المغربية سجلت في توقيت سابق حالات سمح فيها القضاء بالمناقشات باللغة الأمازيغية، سيما في القضايا الأسرية أو المدنية أو الاجتماعية، في المناطق ذات الامتداد الأمازيغي، إلا أن محتوى قانون التعريب لسنة 1965 أضحى منافيا للدستور.

واقترح الفريق تعديل الفصل الخامس من قانون تعريب المحاكم الصادر سنة 1965، لتصبح صياغته الجديدة وفق الشكل التالي: «تعتبر اللغتان العربية والأمازيغية لغتين للتقاضي والمرافعات والأحكام في المحاكم المغربية، طبقا لأحكام الفصل الخامس من الدستور».

واستجابة لكل هذه المطالب جاء القانون التنظيمي والذي نص على أن تكتب البيانات المضمنة في القطع والأوراق النقدية، وأختام الإدارات العمومية. باللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، ليشمل أيضا البيانات المضمنة في عدد من الوثائق الرسمية، كبطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، ورخصة السياقة وبطاقة الإقامة للأجانب.

وفي الإعلام نص القانون التنظيمي على أن تنقل الجلسات التشريعية على الإذاعة والتلفزيون مصحوبة بترجمة فورية باللغة الأمازيغية.

أما في القطاع القضائي فقد نص القانون التنظيمي على أن الدولة تكفل للمتقاضين الناطقين بالأمازيغية الحق في استعمال الأمازيغية خلال إجراءات التحقيق، أو للترافع أو تقديم شهادة أمام المحكمة، بحيث جاء في المادة 30 من هذا القانون بأن الدولة تؤمن لهذه الغاية خدمة الترجمة مجانا للمتقاضين، كما أنه يحق لهؤلاء سماع أحكامهم باللغة الأمازيغية.

عبد السلام خلفي الباحث بمركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية لـ «العالم الأمازيغي»:

الحكومة تمارس سياسة التسويف التي ستنتهي إلى موت هذه اللغة كما تنبأت بذلك اليونسكو

أجرأة الفصل الخامس من الدستور تقتضي ميزانية شفافة توجه للقطاعات التي ستُدرج فيها الأمازيغية

حاورنه رشيدة إمرزيك؛

قال الباحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عبد السلام خلفي أن «إشكالية تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية تتجاوز بكثير مؤسسة أكاديمية مثل مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. إن الإشكالية لها صلة أكيدة بمدى وعي المجتمع الأمازيغي بقضيته ومدى انخراطه للضغط من أجل أن تحتل هوية الشعب المغربي مكانتها الطبيعية والرسمية». وأضاف أن «دور المعهد في التنزيل الفعلي للأمازيغية، لغة وثقافة، يتجلى أساساً في البحث العلمي والمساعدة على التكوين وتأهيل مختلف الأطر سواء تلك التي تنتمي إلى مجال البحث العلمي أو مجال التعليم أو التكوين أو تلك التي تنتمي إلى مجال الإعلام والإدارة».

وعن ميزانية دعم الأمازيغية يقول خلفي بأن «أجرأة الفصل الخامس من الدستور تقتضي، ميزانية شفافة توجه للقطاعات التي ستُدرج فيها الأمازيغية».

• استاذ خلفي رغم المصادقة على القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية إلا أنه لا زالت بعض الجهات تتعامل باستخفاف مع هذا المكون في بعض المجالات خاصة في التعليم، في نظرك الى ما يعزى ذلك؟ وكيف يمكن للمعهد الملكي ان يلعب دوره من أجل التنزيل الفعلي للامازيغية؟

** أعتقد إن إشكالية تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية تتجاوز بكثير مؤسسة أكاديمية مثل مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. إن الإشكالية لها صلة أكيدة بمدى وعي المجتمع الأمازيغي بقضيته ومدى انخراطه للضغط من أجل أن تحتل هوية الشعب المغربي مكانتها الطبيعية والرسمية. إن دينامية المجتمع المغربي في الدفاع عن انتمائه ما زالت لم تصل بعد إلى تلك الدرجة التي تجعل النخب السياسية والنخب الحاكمة تأخذ على محمل الجد مطالب الهوية التي هي في العمق مطالب تنمية.

فالنخب الأمازيغية الفاعلة في الساحة ما زالت غير قادرة على لم شتاتها، كما أن العديد منها استكان للصمت ولم تعد له تلك الفاعلية السابقة إما بسبب التقدم في السن أو بسبب التحولات التي أصبحت تشهدها الساحة السياسية المغربية أو كذلك بسبب ظهور حركات أو حراكات جهوية غطت جزئياً على الحركة الأمازيغية، ومن مميزاتها أنها حراكات تقودها نخب جديدة همها بالألوية هو رفع التهميش الاقتصادي والاجتماعي أو دفع أضرار عنها، وذلك كما وقع بالريف أو كما وقع في جرادة أو كما يقع حالياً في منطقة سوس بسبب الرعي الجائر الذي تسببت فيه المئات من الإبل التي زحفت على المراعي وأشجار الأركان والمساكن فأضرت بها ضرراً بليغاً.. في ظل هذه الظروف وأمام غياب هياكل ذات طابع مهني وثقافي وسياسي (إطار وطني مؤثر لأساتذة اللغة الأمازيغية، اتحاد كتاب الأمازيغيات والأمازيغ، اتحاد الفنانين الأمازيغ، منتديات وطنية للمفكرين الأمازيغ، حزب / أحزاب من أولوياتها الدفاع عن الأمازيغية في إطار وطني اندماجي، إعلام فاعل قادر على أن يؤثر ويخلق رأياً عاماً أمازيغياً إلخ) أعتقد أن الأمور واعتباراً للتجربة التي راكمناها منذ عقود، لن تسير إلى الأمام بالسرعة التي نتوخاها.

وأما فيما يتعلق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فأعتقد أن دوره في التنزيل الفعلي للأمازيغية، لغة وثقافة، يتجلى أساساً في البحث العلمي والمساعدة على التكوين وتأهيل مختلف الأطر سواء تلك التي تنتمي إلى مجال البحث العلمي أو مجال التعليم أو التكوين أو تلك التي تنتمي إلى مجال الإعلام والإدارة. وهي أمور منصوص عليها، كما هو معلوم، في الظهير ومنصوص عليها كذلك وإن بكيفية أخرى في مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. ويظل مع ذلك دور المعهد في المرافعة أمام السلطات الحكومية وأمام ممثلي الأمة مهماً من أجل تحقيق بعض هذه المطالب.

يبقى أن حيوية المجتمع وديناميته هو المفصل، وأما مؤسسة المعهد فما هي إلا أداة لخدمة هذا المجتمع، وكم نحتاج إلى أدوات أخرى أكبر.

> **أتساءل، من حيث المبدأ، مع كل المواطنين: لماذا الحديث عن صندوق وليس عن ميزانية للدولة مندمجة توجه للأمازيغية وفي المجالات ذات الأولوية؟**

> **حكاية هذه الصناديق بالمغرب تخوّف وتوحي باستعمالات غامضة وغير سليمة لمدخراتها**

• ألا ترى ان القانون التنظيمي يظل دون جدوى في ظل انعدام ميزانية خاصة بالأمازيغية؟

** هذا أكيد. هم يقولون لنا أن الميزانية تم التحضير لها قبل أن تتم المصادقة على القانون التنظيمي. لكن أظن أن هذا ليس بمبرر مقنع، فلو كانت هناك رغبة لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية لأخذوا بعين الاعتبار أن هذه اللغة لم يبدأ تدريسها سنة 2019، ولكن بدأ ذلك سنة 2003 أي قبل أكثر من 16 سنة.

ألا تكفي كل هذه المدة لكي تستبق الحكومة ومعها البرلمان وغرفة المستشارين التحضير لهذه الميزانية؟ كيف يمكن ألا نخصص ميزانية للتعليم والدستور نفسه قد حسم في الأمر واعتبر أن تدريس الأمازيغية هو من أولوية الأولويات؟ فلكونها تشكل أولوية كان، إذن، على المسؤولين أن يخصصوا لها ولو هامشاً صغيراً كي نبدأ تعميمها، على الأقل، في السنة الأولى من التعليم الابتدائي. وحتى أكون واضحاً، فإن الحكومة وكل من يسير في ركابها سيتذرعون في السنوات المقبلة بذرائع أخرى كي لا تأخذ الأمازيغية مكانتها الرسمية. إنها سياسة التسويف التي ستنتهي، لا قدر الله وإن لم يجدَّ جديد، إلى موت هذه اللغة كما تنبأت بذلك اليونسكو والعديد من المنظمات المهتمة بتطور اللغات في العالم.

• اقترحت فرقة الاغلبية بمجلس النواب، في إطار مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٠ مشروع احداث صندوق تعزيز التواصل باللغة الامازيغية وتنمية استعمالها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، في نظرك هل يمكن لهذا الصندوق ان يساهم بشكل فعلي التنزيل الفعلي وأجرأة الفصل ٥ من الدستور؟

** أولاً أنا لم أطلع على تفاصيل هذا المشروع ولا على تفاصيل إنشاء هذا الصندوق لكي أحكم عليهما. إلا أنني مع ذلك أتساءل، من حيث المبدأ، مع كل المواطنين: لماذا الحديث عن صندوق وليس عن ميزانية للدولة مندمجة توجه للأمازيغية وفي المجالات ذات الأولوية؟ إن حكاية هذه الصناديق بالمغرب تخوّف وتوحي باستعمالات غامضة وغير سليمة لمدخراتها، ولذلك فإن سياسة واضحة لأجرأة الفصل الخامس من الدستور تقتضي، في نظري، ميزانية شفافة توجه للقطاعات التي ستُدرج فيها الأمازيغية. غير ذلك أعتبره شكلاً آخر من أشكال المناورة. وأتمنى أن أكون مخطئاً.

• العديد من نشطاء الحركة الامازيغية انتقدوا الصيغة التي جاء بها القانون التنظيمي ومن بين ما اثار حفيظة البعض هي تعريفه للغة الامازيغية بحيث استعمل صيغة «التعبيرات اللسانية المحلية» في الوقت الذي تم فيه القطع مع هذا النقاش باعتماد اللغة الامازيغية المعيار الموحدة والتي اشتغل عليها المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، ما راي المعهد الملكي في هذا الامر؟

** إن رأي المعهد في هذا الموضوع كان واضحاً منذ البداية: اللغة التي ظللنا نشتغل عليها منذ 2001 هي اللغة الأمازيغية وليست التعبيرات المحلية. لقد حاولت الإدارة على مستوى وزارة التربية الوطنية منذ 2003 أن تعرقل مسار إدراج لغة أمازيغية (بالمفرد) في المنظومة التربوية، وألحت بعضُ الأصوات داخلها خلال تلك السنة على عدم كتابة كلمة «لغة» على ظهر الكتب المدرسية؛ ولما شرحنا لهم الموضوع بل وطرحناه على مستوى مجلس إدارة المعهد آنذاك ثم على المسؤول الأول في الوزارة، تم قبول الأمر، وظهرت لفظة اللغة على ظهر الكتاب المدرسي مصادقاً عليه من طرف نفس الوزارة.

لقد كانت الحجة دائماً أن الأمازيغية ليست بلغة وأنها عبارة عن «لهجات» في أحسن الحالات أو أنها «تعبيرات» في أسوئها. وبطبيعة الحال فإن مباشرة وضع مشروع لقانون تنظيمي لتفعيل هذه اللغة في عهد الحكومة السابقة التي ترأسها عبد الإله بنكيران ذهبت في نفس منحى العقلية الإدارية التي واجهناها سنة 2003، فلم يكتف واضع هذا المشروع بالحديث عن لهجات بل وضع مشروعاً قانونياً لتعبيرات لسانية محلية.

ومن المعلوم أن في المغرب أكثر من 5000 تعبير. ولنا أن نتخيل كم كتاب مدرسي سننتجه لو أن المحكمة الدستورية لم تقدم تفسيرها المعلوم والمؤيد لموقف المعهد الملكي. على كل حال، فإن المعهد أنتج خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2019 ما يزيد عن 50 مؤلفاً مرجعيا في مجال اللغة الأمازيغية ومثل هذا العدد على مستوى البيداغوجيا والديداكتيك والحوامل البيداغوجية، فلا يُعقل أن نضرب بكل هذا العمل الجبار عرض الحائط لكي نبدأ من جديد.

أسئلة لـ 3

عبد الله صبري رئيس منظمة تامينوت

لا يمكن أن نتصور تفعيلا لمقتضيات قانون الأمازيغية دون اعتمادات مالية وتصور هيكلي وإجرائي

• ما العمل بعد دخول القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية حيز التنفيذ؟

** تتبع الجميع المسلسل الترافعي الذي قدمته الحركة الأمازيغية من أجل تفعيل حقيقي ومنصف للطابع الرسمي للأمازيغية بالمغرب طيلة 08 سنوات في إطار القوانين التنظيمية التي نص عليها دستور 2011، والتي تعتبر هيكلية كما جاء في المخطط الحكومي الذي صادق عليه البرلمان سنة 2012، وكان من المفترض بل من الواجب دستوريا وقانونيا وسياسيا وأخلاقيا أن تخرج هذه القوانين في اللحظات الأولى من عمل الحكومة الأولى لما بعد الدستور الجديد، الشيء الذي لم يحصل. ليتبين بعدها ان هناك جهات كانت تعمل على ربح الزمن السياسي وإلى إقبار هذا الموضوع وإتلافه لولا يقظة ومواكبة تنظيمات الحركة الأمازيغية التي أشرت في البداية إلى جودة العمل الذي قدمته داخل المؤسسات وخارجها على أشكال مختلفة، لما خرجت هذه القوانين إلى حيز الوجود بالرغم من العلات التي تشوبها خصوصا فيما يتعلق ببعض العناصر التي تقدمنا بها من أجل التعديل والتجويد.

هذه إذن لم تكن سوى معركة أولية والعمل الجبار الذي ينتظرنا يتمثل في تتبع تفعيل وأجرأة هذه القوانين ومدى التزام الدولة بتطبيقها، لذلك فالدولة مطالبة بملاءمة كل القوانين الوطنية مع القوانين التنظيمية للأمازيغية انسجاما مع الدستور واحتراما لهيكليتها وهذه خطوة أولى للتقدم، ثم في مستوى آخر نرى أنه من الضروري إحداث وزارة مكلفة بالنهوض بالأمازيغية في جوانبها المختلفة إذ لا يعقل أن نتحدث عن تفعيل لقوانين تنظيمية وذات أهمية كبرى دون هيكلة خاصة و موارد بشرية و مادية تتناسب مع قرارات الدولة وتضمن إنجاح هذا الورش الوطني. أما فيما يخص تنظيمات الحركة الأمازيغية فإنها مطالبة أكثر من أي وقت سابق في التنظيم والعمل المشترك وخلق لجنة خاصة لتتبع أجرأة هذه القوانين.

•كيف تنظرون لمشروع قانون المالية الحالي؟ وما موقع الأمازيغية فيه؟

** مشروع قانون المالية لسنة 2020 في نسخته المعروضة أمام أعضاء البرلمان، على العموم لم ينصف العديد من الاوراش التي تتبجح بها الدولة وسياسييها في خطاباتهم، فلا وجود لما يدل عن الجهوية، موسعة كانت أم لا، لا وجود لما يدل عنا اهتمام استثنائي بالشباب، ولا وجود لأي سياسة اجتماعية جريئة، إذ لم تخصص ميزانيات حقيقية لمحاربة الفقر والهشاشة ولا دعم للصحة والتعليم والشغل، إنه مشروع Statut quo, نسخة لسابقيه.

اما بالنسبة للأمازيغية لغة وثقافة، فللأسف الشديد لم يخصص لها أي اعتماد مالي في ظل الاعتراف الدستوري وإصدار القوانين التنظيمية، لكي ندخل بذلك مرحلة جديدة من هدر الزمن السياسي بمراوغات ومبررات جديدة.

فكما أشرت سابقا على أنه لا يمكن أن نتصور تفعيلا لمقتضيات هذه القوانين دون تصور هيكلي وإجرائي لكيفية وطريقة تفعيل الطابع الرسمي للغة لأمازيغية في مختلف القطاعات، ودون موارد بشرية، مالية، و لوجيستكية مخصصة لذلك. وعلى هذا الأساس سبق أن تقدمنا بمذكرة توضيحية للرأي العام والمهتمين ومختلف الفاعلين المدنيين والسياسيين إلى أهمية وضرورة إحداث مرحليا وزارة مكلفة، تعمل على التخطيط والتنفيذ والتتبع للطابع الرسمي للغة بالأمازيغية، فهذه الضرورة تفسر نفسها اليوم لأنها ستمكن الحكومة من تنزيل هذا الورش الوطني الكبير وتوفر لها خارطة طريق وبرامج عمل متكاملة بتشاور مع الهيئات والتنظيمات المهتمة إلخ.

في اعتقادي أن صندوق الأمازيغية الذي تم اقتراحه يبقى فكرة مستحسنة لكنها جد محتشمة بالنظر للانتظارات المرجوة من القوانين التنظيمية في المساهمة في إرساء العدالة اللغوية والثقافية في البلاد، والدفع بهذا التعدد ليكون قوة وطنية ورافعة حقيقية للتنمية الشاملة والمستدامة لكل جهات الوطن.

• هل تعتقد أن ما يجمع الحركة الأمازيغية أكثر مما يفرقها، وكيف ترى إلى تعامل الدولة مع هذه الحركة؟

** إن ما يجمع مكونات الحركة الأمازيغية أكثر مما يفرقها وأعتقد أن المرحلة بحساسيتها تستدعي التعقل، كما تتطلب تطويرا نوعيا للخطاب والممارسة، يأخذ بعين الاعتبار ما تحقق وما نصبوا اليه. وفي نفس الوقت أعي تماما أن ترافعنا من أجل قوانين تنظيمية عادلة ومنصفة هو جزء من نضالنا لأجل مجتمع ديمقراطي ومنفتح، مجتمع يقبل الاختلاف ويتعايش مع التعدد وتسوده قيم وثقافة العيش المشترك اجتماعيا، سياسيا، واقتصاديا، لذلك فإن الدولة يجب أن تعترف بأخطائها وتتصالح مع كل أبنائها بدل تكميم أفواه المعارضين ممن يطالبون بمطالب كلها مشروعة كأبناء هذا الوطن في منطقة الريف وسوس والأطلس...

*حاوره منتصر إثري

رئيس «أزطا أمازيغ» عبد الله بادو لـ «العالم الأمازيغي»:

قانون المالية مخيب للآمال وتغييب الأمازيغية مؤشر سلبي لا يُبشر بالخير

أكد رئيس الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، عبد الله بادو أن مشروع قانون الميزانية لسنة 2020، الذي صادق عليه مجلس النواب الأسبوع الماضي وأحيل على مجلس المستشارين، جاء مخيبا للآمال، ولا يستجيب لانتظارات وطموحات المواطنين والمواطنات»، مشيرا في حوار مع «العالم الأمازيغي» إلى أن القانون بقي وفيا «لنفس الاختيارات والأولويات التي هيمنت على توجهات السياسات العمومية لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمشروع المجتمعي والتنموي للدولة من جهة ثانية».

ونبه بادو إلى أن «تغييب أي اهتمام بالأمازيغية في قانون الميزانية الحالي لا يبشر بالخير ويعتبر مؤشرا سلبيا لكون ما هو قادم سيكون سيئا، في ظل هيمنة النزعة التقشفية في إعداد الميزانية، إلى جانب التستر وعدم إفصاح الحكومة عن خطتها وأجندتها لتفعيل القانون التنظيمي للأمازيغية»

• كيف تنظرون في «أزطا أمازيغ» للقانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

** لابد من الإشارة إلى إن القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، في صيغته الحالية المصادق عليها، سيبقى محدود الأثر في ضمان سيرورة سليمة لإرساء أسس ترسيم فعلي ومنصف للغة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة والإدارات العمومية، نظرا للعديد من الاختلالات والنواقص التي تعتريه، وهو ما أشارت إليه «أزطا أمازيغ» في مذكراتها وبياناتها ومواقفها السابقة بخصوص مشروع القانون التنظيمي، نظرا للرؤية والتصور المهيمن في صياغته والتي في نظرنا لم تستوعب مضامين الدستور، على علاته ونواقصه، كما أنها تعاكس ولا تحقق الغايات الدستورية من إعداد القانون التنظيمي والمتمثل في ضمان ترسيم فعلي وإدماج للأمازيغية بعد انقضاء المدد التي تم التنصيص عليها في القانون لتنزيل حزمة الإجراءات والتدابير التي يتضمنها وفق أجندة، كان من المنتظر أن تكون قادرة على الارتقاء بالأمازيغية لتملأ مكانتها كلغة رسمية فعلية إلى جانب اللغة العربية، ومحو لأي تمييز أو تراتبية بينهما في الوظائف والأدوار تكريسا لمبدأ المساواة والإنصاف وللعدالة اللغوية. من خلال تنمية وتطوير اللغة الأمازيغية وحمايتها، وصون مكانتها، إلى جانب تكريس سياسة لغوية عادلة ومنصفة متمركزة على مبادئ المساواة، والديمقراطية، والتعدد والتنوع، بقصد أن يعزز ذلك مستقبلا وظائفها وأدوارها لتسترد حيويتها ووظائفها التقليدية التي كانت تؤمنها عبر التاريخ.

• وما هي قراءتكم لمشروع قانون المالية لسنة ٢٠٢٠ الذي صادق عليه مجلس النواب؟

** علاقة بمشروع قانون الميزانية لسنة 2020، الذي صادق عليه مجلس النواب الأسبوع الماضي وأحيل على مجلس المستشارين قصد المصادقة عليه، لا يمكن إلا أن نعبر عن كونه جاء مخيبا للآمال، ولا يستجيب لانتظارات وطموحات المواطنين والمواطنات،في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، كما انه لم يأتي بأي جديد؛ حيث بقي وفيا لنفس الاختيارات والأولويات التي هيمنت على توجهات السياسات العمومية لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والمشروع المجتمعي والتنموي للدولة من جهة ثانية.

عبدالله بادو

• وأين مكانة الأمازيغية في قانون المالية؟

** مكانة الأمازيغية في مشروع قانون ميزانية 2020 لم نكن نترقب أن يحمل أي جديد حيث أن الحكومة، مازالت في طور التشكل نتيجة إعادة تشكيلها، ولكون بعض القطاعات لم تخضع لأي تغيير يذكر لبقاء نفس الوزير والحزب في تدبير بعض القطاعات، إلا أنه وبالمناسبة، لابد من التنبيه إلى أن تغييب أي اهتمام بالأمازيغية في قانون الميزانية الحالي لا يبشر بالخير ويعتبر مؤشرا سلبيا لكون ما هو قادم سيكون سيئا، في ظل هيمنة النزعة التقشفية في إعداد الميزانية. إلى جانب التستر وعدم إفصاح الحكومة عن خطتها وأجندتها لتفعيل القانون التنظيمي للأمازيغية، إضافة إلى عدم فتح وتخصيص فضاءات للتشاور بخصوص إعداد المخططات القطاعية، وإعداد السياسات العمومية والترابية ذات الصلة بإدماج الأمازيغية لتنزيل القانون التنظيمي، يعتبر مؤشرا سلبيا عن كون الحكومة غير جادة في تعاطيها مع الأمازيغية ، وبعيدة كل البعد عن اعتماد منهجية ومقاربة تشاركية حقيقية، وفق ما ينص عليه الدستور، نظرا لكونها لحدود الساعة لم تعمل على إشراك المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

• وما تقييمكم للقانون المالي ولمنهجية عمل الحكومة ككل؟

** من خلال تقييمنا لمشروع قانون ميزانية 2020 ومنهجية عمل الحكومة الحالية، يتضح بجلاء إنها ليست إلا نسخة، وامتدادا لسابقاتها، لكونها لا تتوفر على تصور أو رؤية للمستقبل وللأمازيغية، قد تشكل قطيعة مع الممارسات التمييزية والاقصائية التي نهجتها سابقاتها.لحكومية الحيوية للغة والثقافة الأمازيغية، كما أن الحكومة لم تستنفد بعد مدة 6 أشهر لإعداد خططها لتفعيل القانون التنظيمي كما ينص على ذلك القانون التنظيمي.

* حاوره/منتصر إثري

المحامي والفاعل الأمازيغي أحمد أرحموش:

هناك إقصاء كلي لميزانية تفعيل القانون التنظيمي للأمازيغية

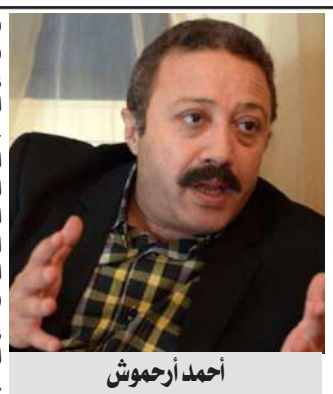

أحمد أرحموش

قال المحامي والفاعل الأمازيغي، أحمد أرحموش إن هناك «إقصاء كلي لوجود أية ميزانية بقانون المالي لسنة 2019/2020 مخصص لتفعيل القانون التنظيمي للامازيغية الذي دخل حيز التنفيذ منذ فاتح أكتوبر 2019، رغم أن الحكومة الحالية هي من وضعت هذا «القانون بما عليه خارج أية مقاربة تشاركية ودون آن يتم التجاوب مع انتظارات الحركة الأمازيغية ومطالبها ومقترحاتها».

وسجل أرحموش رفض الحكومة لمقترح إنشاء صندوق خاص لدعم الأمازيغية الذي سبق واقترحته فرق الأغلبية بمجلس النواب، في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2020، تحت مسمى "صندوق تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية"، مشيرا إلى أن «نواب الأمة بالغرفة الأولى وللأسف صدقوا بالإجماع على هدا الإقصاء، بعلة كما جاء بتدخل احد أعداء الأمازيغية القيادي بالحزب الأغلبي قائلا «إن فتح هدا المجال قد يفتح المجال لإنشاء صندوق للحسانية».

واعتبر المتحدث في ذات السياق موقف هذا الأخير»مزايدة سياسوية تنم عن الحقد والكراهية والتعصب من جهة، ومن جهة أخرى تجاهل لمقتضى دستوري وحقوقي أكبر. من النائب و حكومته وأغلبيتها».

وأضاف رئيس الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية :»لا أعتقد بأن الحكومة ومعها أغلبيتها البرلمانية عند إقبارها لحق الأمازيغية في المال العمومي، لا تعرف أو ليست على علم أولا بأن مقتضيات المواد 2، 11، 16،17،18،19،25، و 34 من القانون التنظيمي للأمازيغية أولا هي مواد غير معلقة على الآجال التعسفية المقررة بالمادة. 31 منه. وثانيا هي مقتضيات يلزمها باتخاذ عدة إجراءات ومبادرات تنظيمية ومسطرية وموضوعاتية وموسساتية».

وزاد المحامي الأمازيغي في تصريحه لـ»العالم الأمازيغي» منذ غشت 2014 ولجنة القضاء على التمييز العنصري تنتظر التقرير الدوري للحكومة المغربية عن مدى تنفيذها لتوصيات دورتها 77 المنعقدة بجنيف غشت 2010. ومدى انخراطها في تحين منظومتها التشريعية لوقف زحف جميع أشكال التميز العنصري تشريعيا وميدانيا. لكن إلى الآن يبدو أن الحكومة «غارقة في نكوصيتها واضمحلال منسوبها الحقوقي، والمغرب غير مدرج أصلا في دورة هده اللجنة لسنة 2020 لتستكمل الحكومة عشر سنواتها في عصيان التزاماتها التعاقدية مع اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري». يورد المتحدث.

واستطرد أرحموش: هناك مجالات كثيرة تم «قصفها» سواء في مجال التعليم أو الإدارة العمومية أو الإعلام وغيره على الأقل خلال الشهرين الأخيرين، لكن يضيف «هناك خلاصة لمن يعنيه الأمر مفادها من جهة أن خياراتنا النضالية لما بعد 2011 وجبت مراجعتها لتتلاءم مع المستجدات الإقليمية والدولة والوطنية. ومن جهة أخرى لكي نستوعب جميعا أن من يقرر في مصير أمازيغية المغرب هم من قطع مع التردد في موضوع المشاركة السياسية ومن قطع أيضا مع الرؤية التقليدية والمستمرة في دعم مقاطعة مسار الانخراط في العمل السياسي المباشر بأدواته العلمية والمعرفة والسياسية بواقعية وبركماتية».

وأكد المحامي أحمد أرحموش أن «الأمازيغية لن تتقدم إلا بالرقي بالعمل الجمعوي الأمازيغي والحقوقي من جهة ومن جهة ثانية بيمين ويسار سياسي قادر على قلب المعادلة داخل دواليب أصحاب القرار السياسي والتشريعي والإداري».

الرئيسة السابقة لـ «صوت المرأة الأمازيغية» امينة زيوال لـ «العالم الأمازيغي»:

قانون مالية 2020 لم يخصص ولو درهما واحدا للأمازيغية

ما العمل بعد المصادقة على القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

بعد المصادقة على القانون التنظيمي، المتعلق بالفصل الخامس من الدستور، تبين أنه بعد ثمان سنوات من التأخير، تمت المصادقة على الميز ضد الأمازيغية مرة أخرى، بما يعني أنها مصادقة على مأسسة وتكريس هذا الميز، لأن القانون التنظيمي لتفعيل رسمية الأمازيغية، كان منذ 2011، من الأولويات لتنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور، لكن الكيفية التي خرج بها هذا القانون تكرس تمييزا فاضحا ضد الأمازيغية.

وبالرغم من صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية، فلازالت المراسيم التطبيقية في قاعة الانتظار ولم تخرج بعد إلى الوجود، وهذا ما يدفعنا إلى القول، إن هذا القانون لن يبرح مكانه، ويبقى حبرا على ورق وإلى أجل مسمى.

الخطاب الرسمي مازال هو الأخر يكرس هذا الميز من خلال تصريحات بعض الوزراء، ومواقف بعض الهيئات والأحزاب السياسية، ففي الجانب المتعلق بتدريس الأمازيغية، الكل يعلم أن إدراج هذه اللغة في المنظومة التعليمية انطلق منذ سنة 2003، لكن إلى حدود الآن، الحكومات المتعاقبة لم تفلح بل مانعت دخول الأمازيغية الأقسام من الأبواب، وضعت متاريس وعراقيل وحواجز للحد من إدراجها بشكل حقيقي في منظومة التربية والتعليم.

أيضا، لا بد من القول، إن هناك تراجعا واضحا للأمازيغية في قطاع الإعلام، بحيث لا نجد لها أثرا في برامج الإذاعات الخاصة، باستثناء النذر القليل، ولازالت العديد من المصطلحات والمفاهيم المتداول في الإعلام، تحمل مضامين تمييزية، إن لم نقل عنصرية ضد الأمازيغية كالمغرب العربي مثلا، بالإضافة إلى مضامين إعلامية، تعتبر المغرب عربيا مائة بالمائة، ضاربة عرض الحائط الأمازيغية، ومتجاهلة أنها مكون رئيسي للهوية المغربية، وفي هذا الإطار لا تحترم العديد من القنوات التلفزية الخاصة والعمومية دفاتر تحملاتها.

الإضافة إلى ذلك، هناك تضييق واضح ضد الأمازيغية في مؤسسات الدولة إلى درجة أنه يمنع التواصل بالأمازيغية داخل الإدارات العمومية المغربية، وما يحدث للأمازيغ داخل المحاكم خير دليل على التمييز والعنصرية ضدهم، ومصادرة حقهم في التقاضي بلغتهم الأم.

مظاهر التمييز ضد الأمازيغية جلية أيضا في السياسات العمومية، فلحد الآن، لم يتم اعتماد سياسة لغوية عادلة في ربوع المغرب، خاصة أن المناطق الناطقة بالأمازيغية تعرف طمسا واضحا لكل المعالم الأصلية والأصيلة. وتستثمر الأمازيغية في العديد من المجالات لخدمة العربية أو لغة من اللغات الأخرى أحرى من خلال مثلا نقاش الشعر العربي والثقافة العربية بالأمازيغية، وتنشيط برامج للحديث عن قضايا عربية بالأمازيغية كذلك والتعليق على مباريات كرة القدم لدول عربية بالأمازيغية. وفي المغرب يتم تنظيم أنشطة كبرى باسم اللغة العربية في غياب أي اهتمام بالأمازيغية لغة وثقافة وحضارة. والخلاصة هي أن القانون التنظيمي بالكيفية التي صدر بها يمكن اعتباره قانونا في خدمة العربية واللغات الأخرى.

لابد إذن من إرادة سياسية واضحة، لأن ما يقع للأمازيغية هو نتاج لإرادة حكومية ضد كل ما هو أمازيغي، والحل الذي أراه كفيل بإخراج الأمازيغية من هذا النفق هو تكتل الحركة الأمازيغية، رغم أن هناك عناصر من هذه الحركة تم احتواؤها، إذن لابد للحركة الأمازيغية من الوحدة وتسطير هدف واحد وأوحد، يتمثل في المطالبة بمراجعة القانون التنظيمي المتعلق برسمية الأمازيغية، والنضال والترافع الميداني واستغلال الفرص الذي يتيحها العالم الافتراضي من فايسبوك وتويتر ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى.

في جانب آخر، إن ما يحدث للقانون التنظيمي له الأثر السلبي على وضعية المرأة الأمازيغية، وعلى القوانين الأخرى التي لها علاقة بالمرأة، سواء قانون العنف ضد النساء وقانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وصدور القانون التنظيمي بهذا الشكل لابد وأن يكون له انعكاس سلبيا على القوانين، التي أسلفت، بما في ذلك قانون الحق في الحصول على المعلومة.

ومادام القانون التنظيمي من القوانين المؤسسة، فمن الضروري الإشارة إلى أن الأمازيغية هي اللغة الرسمية الثانية، لكن ما نلاحظه هو العكس، فليس هناك إشارة لهذا المعطى في كل هذه القوانين أو مشاريع القوانين.

يجب في هذا الصدد، التذكير على أن الغالبية العظمى من النساء الأمازيغية يستقرن خارج المدن، في مناطقهن الأصلية، ولازلن يتحدثن بالأمازيغية ولاشيء غير الأمازيغية. ومناهضة الأمازيغية في الإدارة المغربية، يساهم في الإجهاز على حقوقهن الطبيعية في المحاكم والمستشفيات والإدارات العمومية، هاته النساء محرومات من حقهن في المعلومة وفي الإخبار، ومن حقهن في التثقيف من خلال برامج ناطقة بلغتهن.

حتى القناة الأمازيغية التي كان الأمازيغ يتوسمون فيها خيرا، لا تكلف نفسها عناء الإهتمام بقضايا هؤلاء النساء، ولا تبث برامج تقارب من خلالها انتظارات الأمازيغيات، سواء في الجنوب أو الوسط أو الشمال.

• كيف يمكن لقانون المالية لـ ٢٠٢٠ ان يساهم بشكل حقيقي في التنزيل الفعلي والعملي للقانون التنظيمي واجراءات الفصل الخامس من الدستور؟

لا يمكن الحديث عن تنزيل حقيقي للقانون التنظيمي في غياب مراسيم تطبيقية، وفي غياب أيضا ميزانية خاصة بهذا القانون، فلا نجد في قانون مالية 2020 ، الذي تمت المصادقة عليه في البرلمان أخيرا، ولو إشارة وحيدة للأمازيغية ولم يخصص لهذه اللغة ولو درهم واحد في هذا القانون، بما يعني أن الدولة لا تملك إرادة سياسية حقيقية لهذا الترسيم.

هذا القانون التنظيمي بمثابة ردة فعل خجولة لمواجهة مطالب الحركة الحقوقية والديمقراطية والحركة الأمازيغية، وللإجابة أيضا على تقارير الخبراء الدوليين، كتقرير المقررة الأممية الخاصة بالتمييز العنصري، أو تقرير الخبيرة فريدة شهيد المتعلق بالحقوق الثقافية، الشيء الذي يكشف عن تمييز ممنهج ضد الأمازيغية، وتبقى العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في هذا الوطن والأمازيغية للإستئناس فقط.

لابد من إخراج المراسيم التطبيقية كما قلت، فلا وجود لميزانية خاصة بهذه الهيئة في قانون مالية 2020، ولا ميزانية خاصة لدعم النوع، فلابد من إرادة سياسية حقيقية للدولة، لأن إرادة الأشخاص محدودة وناقصة، فالواقع شيء والممارسة شيء آخر.

والانتقال الديمقراطي يفرض قوانين متقدمة، وفي غياب مراسيم تطبيقية وميزانية لتنزيل النصوص، تبقى القوانين موقوفة التنفيذ.

* حاورتها ر.إمرزيك

الباحث عبد السلام بومصر ممثل المغرب في لجنة اللغة الأمازيغية بالإتحاد الإفريقي لـ «العالم الأمازيغي»:

تأسيس لجنة الأمازيغية بالاتحاد الافريقي فرصة تاريخية للغة الأمازيغية للعب أدوار جيوسياسية

قال الباحث عبدالسلام بومصر أن إحداث لجنة اللغة الأمازيغية بالإتحاد الإفريقي يعد «حدث تاريخي بالغ الأهمية للأمازيغية لغة وثقافة وتاريخا»، مشيرا إلى أن «لأول مرة يتم إدراج الأمازيغية وادماجها في لجان اللغات المتداولة العابرة للحدود المنضوية في الأكاديمية الإفريقية للغات بالاتحاد الإفريقي».

وأضاف أن «تأسيس هذه اللجنة تم بصفة رسمية في ورش عملي تخطيطي رفيع المستوى احتضنه مقر الاتحاد الافريقي بأيدس أبابا في الفترة الممتدة بين 29 و 31 نونبر 2019». مبرزا في ذات السياق أن «هذا الورش كان لحظة تاريخية بالنسبة لكل أعضاء اللجنة من الباحثات والباحثين الأمازيغ الذين حضروا تكوين اللجنة وانتخاب المنسق والأمين وتعيين باقي الأعضاء».

وأوضح الدكتور بومصر أن «عمل لجنة الأمازيغية بالاتحاد الافريقي تنكب على إنجاز خطة عمل طموحة في صالح اللغة والثقافة الامازيغيتين على مستوى دول الشمال الأفريقي وبعض دول جنوب الصحراء. وقد تم الاشتغال على اقتراح هذه الخطة بشكل تداولي جماعي وتوافقي بين جميع أعضاء اللجنة وفق مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأمازيغية في كل بلد على حدة، ووضعيتها أيضا على المستوى العام العابر للحدود، وعلى ضوء مستويات البحث ونتائجه وتراكماته النوعية».

• استاذ بومصر عينت امينا ممثلا للمغرب في لجنة اللغة الأمازيغية بالإتحاد الإفريقي، هلا قربتنا كواليس هذه اللجنة وماهي كيفيات واليات اشتغالها؟

** أود أن أقول أن الأمر يتعلق بحدث تاريخي بالغ الأهمية للأمازيغية لغة وثقافة وتاريخا، ومرد ذلك إدراجها لأول مرة وإدماجها في لجان اللغات المتداولة العابرة للحدود المنضوية في الأكاديمية الإفريقية للغات بالاتحاد الإفريقي.

هذا وقد تم تأسيس هذه اللجنة بصفة رسمية في ورش عملي تخطيطي رفيع المستوى، احتضنه مقر الإتحاد الإفريقي بأيدس أبابا في الفترة الممتدة بين 29 و 31 نونبر 2019.

هذا الورش كان لحظة تاريخية بالنسبة لكل أعضاء اللجنة من الباحثات والباحثين الأمازيغ، الذين حضروا تكوين اللجنة وانتخاب المنسق والأمين وتعيين باقي الأعضاء.

وبهذه المناسبة أعبر عن شكري وإعجابي بكافة الأعضاء الذين شاركوا في النقاشات الكبيرة، حول اللغة الأمازيغية ووضعيتها اللسانية الاجتماعية والمؤسساتية السياسية والتنظيمية، بكل المناطق التاريخية والفضاءات الشاسعة التي تعرف تداولها. لقد كان إلمامهم بالموضوع برمته، علاوة على مقارباتهم ذات النفحات التي تمتح من معين العدالة اللغوية والحقوق اللغوية والثقافية، محط اهتمام أعضاء الاكاديمية الإفريقية للغات وباقي أعضاء اللجان الأخرى، وقد تبلور كل ذلك في مشروع خطة العمل الدقيقة والواقعية التي قدمتها لجنة الأمازيغية في الجلسة العامة الورش .

أما فيما يخص آليات وكيفيات اشتغال اللجنة، فهي مرتبطة أولا قبل كل شيء بروح اشتغال الاكاديمية الافريقية للغات، وفلسفتها اللغوية العامة في إطار قوانينها الأساسية، وضمن قوانين الحاضن الأكبر وهو الاتحاد الافريقي.

فتكوين اللجان اللغوية الخاصة باللغات الإفريقية المتداولة والعابرة للحدود مؤطرة بهذه القوانين، إضافة إلى المضامين الأساسية للسياسة اللغوية الأكاديمية وخطوطها العريضة. وستشتغل لجنة الأمازيغية في هذا الإطار وفي تناغم وتوافق تامين مع السياسات اللغوية للدول الأعضاء بالاتحاد ومؤسساتها الوطنية العاملة في هذا المجال.

• ماهي مساعي وأهداف هذه اللجنة وما القيمة التي ستضيفها للأمازيغية خاصة ببلدان تامازغا؟

** سوف تنكب لجنة الأمازيغية بالاتحاد الافريقي على إنجاز خطة عمل طموحة في صالح اللغة والثقافة الامازيغيتين على مستوى دول الشمال الأفريقي وبعض دول جنوب الصحراء، وقد تم الاشتغال على اقتراح هذه الخطة بشكل تداولي جماعي وتوافقي بين جميع أعضاء اللجنة، وفق مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأمازيغية في كل بلد على حدة، ووضعيتها أيضا على المستوى العام العابر للحدود، وعلى ضوء مستويات البحث ونتائجه وتراكماته النوعية. وهو الشيء الذي مكن اللجنة من تحديد حاجيات الأمازيغية الحقيقية والواقعية ممكنة التحقيق والإنجاز في فترة زمنية معقولة. ومن بين هذه المشاريع مثلا إنجاز أطلس لساني يبين بوضوح المجالات الكبرى لتداول تفرعات اللغة الأمازيغية في فضائها العام، إضافة إلى إنشاء منصة للمصطلح الأمازيغي شاملة لمجموع الإنتاج المصطلحي الأمازيغي في عموميته.

من جهة أخرى تم اقتراح مشاريع أخرى مرتبطة بالتكوين والتأطير في بعض المجالات الحيوية بالنسبة للأمازيغية، كالإعلام وغيره... علاوة على مشاريع ذات صلة برسملة وترصيد وتشجيع كافة الانتاجات الأدبية واللسانية والأنتروبولوجية والتاريخية وكل مناحي البحث والإنتاج البحثي.

• أيمكن القول ان اعتراف منظمة دولية بالأمازيغية كلغة يمكن أن يؤثر ايجابا على السياسة المغاربية تجاه الأمازيغية؟

** من الضروري أن تتم الإشارة في هذا الباب وجوابا على سؤالكم، إلى أن تأسيس لجنة الأمازيغية قد تم موازاة مع تأسيس لجنتي العربية والامهرية. وفي ذلك رسالة واضحة يتأسس كنهها بوضوح على مبدأ العدالة اللغوية. وفي هذا الصدد لابد من التنويه بأعضاء لجنة العربية، وخاصة الأعضاء المغاربة الذين كان موقفهم من التعدد اللغوي ومن الأمازيغية موقفا مشرفا يتماشى مع كافة المكتسبات التي تم تحقيقها خاصة في كل من المغرب والجزائر.

وفي هذا الإطار يتبين لنا بوضوح نجاح الحركات الأمازيغية في كل من البلدين في الدفع بالنقاشات العمومية إلى تبني مبدأ الثنائية اللغوية المبني على أساس العدالة اللغوية.

وكان هذا الأمر واضحا أثناء نقاشات المتدخلين، ويجعلنا ذلك نقول بأننا أسسنا في سياقاتنا الوطنية لنموذج فريد على المستوى القاري، نموذج ثقافي وتنظيمي ينبني على تدبير التعدد اللغوي والثقافي عن طريق مأسسته وترصيد مكتسباته ورسملتها.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نقول بكل ثقة، أن تأسيس لجنة الأمازيغية بالاتحاد الافريقي فرصة تاريخية للغة الأمازيغية، لفتح آفاق جديدة من أجل الاشتغال الجماعي على خدمتها، وفق مقاربة شمولية عابرة للحدود.

ويمكنها ذلك من لعب أدوار جيوسياسية لخلق مجالات التآلف والتآزر والعمل سويا للرقي بنموذجنا التدبيري.

*حاورته رشيدة إمرزيك

نونبر 2019 - العدد 226
ⵏⵓⵡⴰⵏⴱⵉⵔ – ⵓⵙⵎⵙⵉ- 226 – 2969
الأمازيغي العالمي ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
www.amadalpresse.com

التجمع العالمي الأمازيغي يطالب بإدراج ميزانية خاصة بالأمازيغية في مشروع ميزانية 2020

وجه التجمع العالمي الأمازيغي، للسنة الثالثة على التوالي، رسالة إلى البرلمانيين والمستشارين من أجل "الضغط على الحكومة لإدراج ميزانية خاصة في مشروع ميزانيتها لسنة 2020، بغرض إدراج الأمازيغية في قطاعي التعليم و الإعلام و في كل مناحي الحياة العامة باعتبارها لغة رسمية للبلاد في دستور2011".

وتأتي "مراسلتكم من جديد"، تضيف المنظمة الدولية الأمازيغية في رسالتها، مع "دخول القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، حيز التنفيذ بعد صدوره بالجريدة الرسمية."

وقال رشيد الراخا، الرئيس الدولي للتجمع العالمي الأمازيغي في الرسالة الموجهة للبرلمان بغرفتيه :»نلفت انتباهكم/ن مجددا، إلى الوضعية التراجيدية التي يعرفها أجرأة ترسيم اللغة الامازيغية في المؤسسات و الإدارات العمومية، هذه الوضعية التي تزداد تفاقما من حكومة إلى أخرى بفعل الكثير من العقبات بسبب وجود مقاومة تارة سياسية و تارة إداريةط.

وأضاف أن من نتائج «هذه المقاومة، على سبيل المثال لا الحصر، إجهاض مشروع عملية إدراج الأمازيغية في منظومة التربية الوطنية و أقسام محو الأمية، و ذلك بسلك مجموعة من الإجراءات من قبيل سحب تكليف تدريس اللغة الامازيغية من الأساتذة المتخصصين وتكليفهم بتدريس لغات أخرى كالعربية والفرنسية، بالرغم من تكوينهم في الأمازيغية، وتهديد كل من يرفض هذا القرار بالطرد من عمله، إضافة إلى تراجع تدريس الأمازيغية في عدد من المؤسسات التعليمية التي كانت تدرس فيها من قبل، ممّا تسبب في تقليص عدد الساعات المخصصة لها في ما تبقى من المؤسسات، وإيقاف تدريسها بشكل نهائي في بعض المؤسسات الأخرى بحجة عدم توفر الموارد البشرية والمالية اللازمة، مما يؤكد بالملموس الالتفاف على مشروع إدراج اللغة و الثقافة الأمازيغيتين في المنظومة التربوية التي تعد الرافعة الأساسية للنهوض بالهوية واللغة والثقافة الأمازيغيتين وصيانة مكتسباتها، بل والتفافا على القرار الملكي القاضي بالنهوض بالأمازيغية هوية ولغة وثقافة وتعزيز مكانتها في المجال الاجتماعي والتربوي والثقافي والإعلامي والذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطاب أجدير يوم 17 أكتوبر 20012951/».

وأكدت رسالة التنظيم الأمازيغي الدولي، أن «ملف تدريس الأمازيغية يعيش تراجعات، ويحتاج لقرارات سياسية جريئة ومواقف حازمة وحاسمة لإنقاذ الأمازيغية وإدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية،

وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية للدولة»، ومن أجل ذلك، يضيف التجمع في رسالته «لابد من إدراج ميزانية خاصة بالأمازيغية في ميزانية 2020، باعتبار أن القانون التنظيمي الصادر في الجريدة الرسمية يؤكد على أنه "يتوجب على القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والدستورية وضع مخططات عمل تتضمن كيفيات ومراحل إدماج الأمازيغية بكيفية تدريجية في الميادين التي تخصها، وذلك داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر من تاريخ نشر القانون التنظيمي في الجريدة الرسمية" ، أي في غضون مارس 2020 2970/».

وذكرت الهيئة الأمازيغية أن «انطلاقا من المعطيات أعلاه، والتي تدل على انعدام أية إرادة حكومية لإنصاف الأمازيغية، وفي إطار اختصاصاتكم القانونية والسياسية و المؤسساتية، وصلاحياتكم التشريعية كبرلمانيين وبرلمانيات وكمستشارين ومستشارات بالبرلمان، نلتمس منكم/كن الضغط على الحكومة لإدراج ميزانية خاصة في مشروع ميزانيتها لسنة2020، بغرض إدراج الأمازيغية في قطاعي التعليم والإعلام و في كل مناحي الحياة العامة كما جاء ذلك في القانون التنظيمي الذي صدر في الجريدة الرسمية».

ولفت رسالة التجمع انتباه النواب والمستشارين، إلى أن «تدريس الأمازيغية في القسم الأول ابتدائي فقط، يحتاج لـ5000 أستاذ وأستاذة متخصصين في الأمازيغية دون الحديث عن باقي الأقسام الابتدائية والتعليم الأولي الذي تحتاج لأزيد من 100,000 أستاذ وأستاذة، بالإضافة إلى تدريس محو الأمية بالأمازيغية للكبار ولأبناء المهاجرين المغاربة، وما يحتاجه ذلك من ميزانية خاصة وإرادة سياسية حقيقية. وهذا ما يؤكده التقرير الأخير، « A/hrc/41/54/Adb. 1 » الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ

28 ماي 2019، غداة الزيارة الرسمية التي قامت بها، تينداي أشيومي، المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، للمغرب. والتي عبرت عن "توجسها من بُطء المجهودات المبذولة في تعليم الأمازيغية وعدم كفايتها، وطالبت الدولة المغربية بالانكباب على الزيادة في عدد الأطر التربوية المتخصصة والرفع من جودة تعليم الأمازيغية وتعميمه على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات".

وطالب التجمع العالمي الأمازيغي، رئيس الحكومة، السيد سعد الدين العثماني، بالشروع في إحداث لجنة وزارية دائمة لدى رئيس الحكومة يعهد إليها بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للأمازيغية.

كما ذكر النواب والمستشارين في رسالته بأن الأمم المتحدة تؤكد في تقريرها الأخير على أنه "يجب تكثيف الجهود لضمان عدم تعرض الأمازيغ للتمييز العنصري في ممارسة حقوقهم الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم، والولوج إلى العدالة، والولوج إلى العمل والخدمات الصحية، وحق الملكية وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات".

«صندوق الأمازيغية» ضمن تعديلات فرق الأغلبية على مشروع قانون المالية لسنة 2020

اقترحت فرق الأغلبية بمجلس النواب، في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2020، إحداث صندوق تحت مسمى «صندوق تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية».

وطالبت التعديلات التي تقدمت بها فرق الأغلبية على مشروع القانون، بتوافق مع وزير المالية، بإحداث «صندوق تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية وتنمية استعمالها في مختلف مجالات الحياة العامة ذات الأولوية».

ويأتي هذا التعديل «رغبة في التمكن من أجرأة القانون المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ولا سيما تنمية استعمالها وتيسير تعلمها، وحماية الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي».

كما تتضمن التعديلات التي قدمتها فرق الأغلبية، إحداث صندوق جديد من أجل «تنويع مصادر تمويل منظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها».

ويأتي هذا التعديل تفعيلا لمقتضيات المادة 47 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية التكوين. ويقترح التعديل أن يكون الوزير المكلف بالتربية والتكوين المهني والتعلم العالي آمرا بقبض موارده وصرف نفقاته.

وتتكون موارد الصندوق من المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة ومساهمة الجماعات الترابية في إطار اتفاقي، وكذا مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذا، وصادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ليلة الثلاثاء-الأربعاء، بالأغلبية، على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وصادق على هذا الجزء من المشروع 24 نائبا، وعارضه 13 آخرون، فيما لم يمتنع احد عن التصويت.

وقد تقدمت الفرق والمجموعة النيابية، من الأغلبية والمعارضة، بحوالي 270 تعديلا على مشروع قانون المالية لسنة 2020، تجاوبت الحكومة مع عدد منها.

وكانت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب قد خصصت الأسبوعين الماضيين للتقديم والدراسة والمناقشة التفصيلية لمشروع قانون المالية 2019، كما حددت يوم الجمعة الماضي لتقديم التعديلات من قبل الفرق والمجموعة النيابية.

يشار إلى أن المصادقة على الجزء الأول من هذا المشروع يأتي تماشيا مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية الذي يحدد آجال 30 يوما للبت في مشروع قانون المالية من طرف مجلس النواب.

وصادق مجلس النواب في جلسة عمومية، مساء الخميس 14 نونبر الجاري، بالأغلبية على مشروع قانون المالية 70.19 للسنة المالية 2020.

وحظي مشروع قانون المالية بتأييد 146 نائبا، فيما عارضه 60 من النواب.

وتتوخى الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.7 في المئة، مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2 في المئة، وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.5 في المئة.

وتوجه أولويات المشروع بالأساس لدعم البرامج الاجتماعية، وتقليص الفوارق، وتسريع تنزيل الجهوية، وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولة عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لاستعادة الثقة ومواكبة الشركات الصغيرة جدا والمتوسطة والمقاولة الذاتية، وتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم والاستفادة من كل فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

وكان وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون قد أكد، في وقت سابق اليوم في معرض رده على مداخلات الفرق والمجموعة النيابية في مناقشة المشروع، أن الحكومة حرصت على التجاوب بكل إيجابية مع التعديلات المقدمة سواء من الأغلبية أو المعارضة، والرامية إلى جعل مشروع قانون المالية 2020 منطلقا لمرحلة جديدة في المسار التنموي، مبرزا أنه من بين 271 تعديلا تم تقديمها بخصوص الجزء الأول من مشروع القانون، تم سحب 65 تعديلا أي 24 في المائة من مجموع التعديلات، ومشيرا إلى أنه من بين 206 تعديلات المتبقية تم قبول 74 تعديلا (حوالي 40 في المائة منها لفرق المعارضة).

واعتبر أن هذه الأرقام تعد استثنائية وتعكس الأجواء الإيجابية التي مر فيها النقاش والتصويت على مشروع القانون، وكذا التجاوب والتفاعل الكبيرين للحكومة مع تعديلات كافة الفرق والمجموعات النيابية أغلبية ومعارضة، لافتا إلى أن ما يعكس أكثر هذه الأجواء الايجابية هو التوافق بشأن صياغة مشتركة للمادة التاسعة من مشروع القانون، التي تمنع الحجز على أموال وممتلكات الدولة عند تنفيذ الأحكام القضائية.

وتابع المسؤول الحكومي أنه إلى جانب المادة التاسعة، تفاعلت الحكومة مع مجموعة من التعديلات الهامة التي تكتسي بالأساس طابعا اجتماعيا، وتهدف الى دعم تشغيل الشباب والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ومن أهمها تشجيع الشباب على خلق مقاولات ذاتية ودعم إدماجهم في سوق الشغل، والاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للبيوع والخدمات، ومنح الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات خلال الخمس سنوات المحاسبية الأولى.

وسيتم عرض المشروع على مجلس المستشارين من أجل دراسته والمصادقة عليه. وطبقا للمادة 49 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية فإن مجلس المستشارين يبت في المشروع داخل أجل 22 يوما الموالية لعرضه عليه.

L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE EXIGE LA DOTATION D'UN BUDGET SPÉCIAL POUR L'AMAZIGHE DANS LE PROJET DU BUDGET DE L'ANNÉE 2020

Lettre aux Mesdames et Messieurs Les Députés(es) et Conseillers(es) du Parlement marocain

MESDAMES ET MESSIEURS
LES DÉPUTÉS ET CONSEILLERS DES DEUX CHAMBRES DU PARLEMENT MAROCAIN

Pour la troisième année consécutive, nous vous écrivons pour vous demander de faire pression sur le gouvernement afin qu'il dédie un budget spécial dans son projet de budget pour l'année 2020, afin d'inclure l'amazigh dans les secteurs de l'éducation et des médias et dans tous les aspects de la vie publique en tant que langue officielle du pays, reconnue dans la Constitution de premier juillet 2011. Nous vous adressons de nouveau cette correspondance du fait que la loi organique n ° 26.16, concernant les étapes de l'activation du caractère officiel de l'amazigh et sur la manière de l'intégrer dans le domaine de l'éducation et des domaines prioritaires de la vie publique, est entrée officiellement en vigueur, après sa publication dans le Bulletin Officiel sous le numéro 6816 et publié le 26 septembre dernier.
(http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/Loi_26.16_Ar.pdf?ver=2019-10-31-150558-640)

MESDAMES ET MESSIEURS,

Nous avons l'honneur, au sein de l'Assemblée Mondiale Amazighe, de vous re-adresser cette requête, eu égard à la situation tragique que connaît la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe, dans les institutions et les établissements publics. Situation qui va en s'aggravant d'un gouvernement à un autre, en raison des multiples obstacles inhérents à une résistance tantôt politique tantôt administrative. Et parmi les conséquences de cette résistance, à titre d'exemple, l'avortement de l'action d'intégration de l'amazighe dans le système éducatif national et dans les classes de lutte contre l'analphabétisme. Ceci en raison d'un ensemble de décisions dont le retrait de la charge d'enseigner l'amazighe à des professeurs spécialisés qui sont sommés d'enseigner d'autres langues, tels l'arabe et le français. Bien qu'ils soient formés en langue amazighe. D'autres, qui ont contesté cette décision, sont menacés d'expulsion. A cela s'ajoute le recul de l'enseignement de l'amazighe dans plusieurs institutions scolaires où cette langue était enseignée. Fait qui a réduit le nombre d'heures octroyées à l'enseignement de l'amazighe dans d'autres établissements, tel que le consignent les progressions en vigueur. Outre, l'enseignement de l'amazighe s'est arrêté dans d'autres établissements sous prétexte d'absence de ressources humaines et financières nécessaires. Ce qui témoigne clairement de la volonté politique de marginaliser le projet d'intégration de l'amazighe dans le système éducatif national qui constitue un levier fondamental pour le développement de l'identité, de la langue et de la culture amazighes. Ainsi que la sauvegarde des acquis. Bien plus, il s'agit d'un contournement de la décision Royale quant à la promotion de l'amazighe, identité, langue et culture, et au renforcement de sa place dans le domaine social, éducatif, culturel et médiatique ; décision annoncée par Sa Majesté dans son discours d'Ajdir le 17 octobre 2001/2951.

MESDAMES ET MESSIEURS,
Le dossier de l'enseignement de l'amazigh est en déclin et nécessite des décisions politiques audacieuses ainsi que des positions fermes et décisives pour sauver et intégrer l'amazigh dans le domaine de l'éducation nationale et dans les domaines prioritaires de la vie publique, afin de pouvoir fonctionner à l'avenir comme langue officielle de l'État. Pour cela, il faut absolument dédier un budget spécial pour l'Amazigh dans le projet du budget de 2020, en considérant que la loi organique de réglementation, publiée au Bulletin Officiel, insiste sur le fait que « les secteurs ministériels, les conseils territoriaux et les institutions publiques et constitutionnelles élaborent des plans d'action qui incluent les modalités et les étapes de l'intégration progressive de l'amazigh dans leurs domaines respectifs, et cela au plus tard dans six mois à compter de la date de publication de la dite loi organique au Bulletin Officiel », c'est-à-dire au mois de mars prochain 2020/2970.

MESDAMES ET MESSIEURS,

Partant de ces données qui témoignent clairement de l'absence d'une volonté gouvernementale pour la promotion de l'amazighe, et dans le cadre de vos prérogatives juridiques, politiques et institutionnelles en tant que député(e)s et conseillers(e)s des deux chambres de la nation, nous vous sollicitons de bien faire pression sur le gouvernement afin de réserver un budget spécifique et conséquent dans son projet de budget de 2020, pour l'intégration de l'amazighe dans les secteurs de l'enseignement et des médias ainsi que dans les autres secteurs de la vie publique, comme il est indiqué dans la loi organique publiée au Bulletin Officiel. Nous vous informons que juste pour enseigner l'amazigh à tous les élèves de la première année du cycle primaire, il faut au moins 5 000 professeurs spécialisés en amazigh, sans parler du reste des années du primaire et de l'enseignement préscolaire, qui nécessite plus de 100 000 professeurs, sans compter les professeurs pour les campagnes de l'alphabétisation des adultes et les enfants d'émigrés marocains en Europe, et le budget spécial dont ils ont besoin. C'est ce qui est repris par le dernier rapport onusien «A/hrc/41/54/ Adb.1», publié par les Nations Unies le 28 mai 2019, au lendemain de la visite officielle au Maroc, de Mme. Tendayi Achiume, rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée. Elle s'est dit " elle est préoccupée par leur lenteur et leur insuffisance… Elle a appris non seulement que le nombre de professeurs est insuffisant, mais aussi que l'efficacité de l'enseignement de l'amazigh à tous les niveaux et dans toutes les régions, la promotion de cette langue comme langue d'enseignement et l'intégration de la langue et de la culture amazighes dans les programmes scolaires laissent à désirer".
Nous appelons également le Président du gouvernement, M. Saad Eddine El Othmani, à mettre en place un comité ministériel permanent, qui sera chargé de suivre et d'évaluer l'activation du caractère officiel de l'amazigh conformément à la loi organique sur l'amazighe. Et nous vous rappelons que les Nations Unies recommandent dans son dernier rapport d' : " intensifier les efforts pour faire en sorte que les Amazighs ne soient pas victimes de discrimination raciale dans l'exercice de leurs droits fondamentaux, notamment en ce qui concerne l'éducation, l'accès à la justice, l'accès à l'emploi et aux services de santé, les droits fonciers et les libertés d'opinion et d'expression, de réunion pacifique et d'association " (http://amadalamazigh.press.ma/fr/?p=2230).
Dans l'attente de votre réponse, nous vous prions de croire en l'expression de nos profonds respects.

Signé : M. Rachid RAHA
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

M. OTHMAN BENJELLOUN ET SON ÉPOUSE MME LEILA MEZIAN BENJELLOUN PRIMÉS ENTANT QUE «PERSONNALITÉS VISIONNAIRES» PAR LE CENTRE DE RECHERCHE AMÉRICAIN MIDDLE EAST INSTITUTE À WASHINGTON

En marge de la soirée de gala organisée hier, le 12 novembre, par le centre de recherche Middle East Institute (MEI) à Washington, Monsieur Othman Benjelloun, Fondateur de la Fondation BMCE Bank et son épouse Mme Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation, ont reçu le prestigieux prix «Visionnary Award ».
Un évènement annuel de signature MEI dédié à la région MENA, qui rend hommage aux principaux visionnaires, acteurs du changement, leaders culturels et philanthropes de la région pour leurs contributions positives au paysage politique, économique, social et culturel.
Ainsi, M. et Mme Benjelloun, ont été primés pour leurs actions à travers la Fondation BMCE Bank, active depuis 1995, dans la promotion de l'éducation en milieu rural au profit des enfants démunis et la préservation de l'environnement. La fondation est aussi très active
dans le domaine de l'enseignement de la langue et de la culture amazigh.
Le programme Medersat.com, porté par la Fondation BMCE Bank a pu scolariser depuis son lancement en 2000, plus de 29 000 élèves, dont 50% de filles, à travers 309 unités de préscolaire et écoles dont 6 en Afrique subsaharienne (Djibouti, République du Congo, Mali, Rwanda et Sénégal). Les établissements scolaires sont équipés d'infrastructures et de moyens modernes, intégrant les dernières technologies à la pointe. La diversité des cultures est au coeur de la stratégie, on y enseigne la langue arabe, l'amazigh, le français ainsi que le mandarin.
Le programme compte aujourd'hui près de 1800 bacheliers issus des écoles Medersat.com depuis la 1ère promotion et emploie près de 800 enseignants dont 63% sont des femmes.

A PROPOS DU TROPHÉE

Le trophée « Visionnary Award » récompense une personne ou une organisation pour son travail remarquable et avant-gardiste à même de promouvoir la paix et la stabilité dans la région du Moyen Orient et d'Afrique du Nord.

A PROPOS DU MIDDLE EAST INSTITUTE

Fondé en 1946, le Middle East Institute est la plus ancienne institution basée à Washington qui se consacre exclusivement aux études et recherches sur le Moyen-Orient.
Ce groupe de réflexion non partisan fournit des analyses d'experts en sciences politiques et relations internationales, ainsi que des services de développement de l'éducation tout en s'activant aussi comme hub pour faire découvrir au public américain la diversité des arts et de la culture de la région.

Les Amazighs interpellent la Banque Mondiale sur le comment sauver la petite enfance au Maroc

A l'aimable attention de :
– M. Ferid BELHAJ, Vice–Président de la Banque Mondiale pour le Moyen–Orient et l'Afrique du Nord
– & M. Jesko HENTSSCHEL, Directeur Département Maghreb et Malte de la Banque Mondiale

Objet : Comment sauver et développer la petite enfance au Maroc

Messieurs,
La Banque Mondiale (BM), vient d'allouer l'enveloppe de 500 millions de dollars pour le financement d'un programme éducatif en vue d'améliorer la performance de l'enseignement préscolaire au Royaume du Maroc. Un programme ambitieux qui a été lancé le 10 octobre dernier, par les autorités marocaines, à Skhirat et qui vise le développement de la petite enfance, en généralisant l'éducation des enfants âgés de 4 à 5 ans à l'horizon 2027.
Laissez–moi vous affirmer que cet ambitieux et nécessaire programme sera, malheureusement et tristement, condamné à l'échec total, comme ce fût le cas du « programme d'urgence 2009–2012 » sous la responsabilité de l'ex–ministre Ahmed AKHCHICHENE et qui a gaspillé et/ou détourné scandaleusement le budget colossal de 3,3 milliards de dirhams! (www.courdescomptes.ma/upload/MoDUle_3/File_3_613.pdf). Pourquoi ?
Votre coordinatrice du programme de Développement humain, Mme Fadila Caillaud, a parfaitement raison de souligner que les élèves de 6 ans, lorsqu'ils arrivent à l'école primaire, ne maîtrisent pas les aptitudes à sociabiliser, à écouter et à comprendre la langue dans laquelle ils vont apprendre sachant qu'ils ne sont pas exposés à l'arabe littéraire (l'arabe standard) mais au dialectal (la darija). Mme
Caillaud laisse entendre, inconsciemment, que les marocains sont tous des « Arabes ». Mais les recherches historiques, les récentes découvertes archéologiques, les données anthropologiques (physiques, sociales et biologico–génétiques) et des autres sciences humaines démontrent incontestablement qu'il n y a pas d'«Arabes » au Maroc, ni au Maghreb où il n'y a que des « Amazighs », dont certains conservent leur langue autochtone, à savoir la langue amazighe, et d'autres qui se sont arabisés au détriment de la « darija », à à la suite de leur conversion à l'Islam et surtout à la suite de la "politique d'arabisation idéologique" de l'école marocaine, entreprise à partir de l'indépendance et qui est à l'origine de sa ruine (http://amadalpresse.com/RAHA/Origines.html)!
Ce qui est un fait évident c'est que l'échec continuel de l'école marocaine, depuis 1956, réside, en grande partie, à l'absence de l'enseignement de la langue maternelle, en faisant expressément fi des recommandations de l'UNESCO depuis les années soixante. (https://amamazigh.org/2017/11/lama–interpelle–lunesco–sur–limportance–de–la–langue–maternelle–dans–la–resolution–de–la–problematique–de–leducation–au–maroc–et–dans–les–pays–de–tamazgha/).
Du fait que votre programme s'inscrit dans la même ligne politique que les responsables ministériels marocains et le conseiller royal, M. Omar AZZIMAN, – qui se soucient des considérations idéologiques plus que de l'amélioration de l'apprentissage des enfants–, il est voué directement à l'échec. Votre programme va contribuer encore à accélérer le déracinement culturel des petits et à approfondir leur crise identitaire, en violant par conséquent les articles 7 et 8 de la Convention internationale des droits de l'enfant (CIDE), adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 20 novembre 1989. Pire, il risque de contribuer à renforcer encore plus leur capacité de prédisposition à embrasser plus tard les thèses salafistes et djihadistes, comme je l'ai dénoncé à plusieurs reprises dans mes correspondances aux eurodéputés (https://amamazigh.org/2019/03/comment–lunion–europeenne–contribue–a–la–radicalisation–des–jeunes–au–maroc/) et à mesdames Audrey AZOULAY et Angela MERKEL (https://amamazigh.org/2017/04/lettre–de–lama–a–la–chanceliere–allemande–angela–merkel–a–propos–de–lavenir–de–leurope/).

Messieurs,
Je porte à votre connaissance que le dernier rapport onusien «A/hrc/41/54/ Adb.1», publié par les Nations Unies, le 28 mai 2019, au lendemain de la visite officielle au Maroc, de Mme. Tendayi Achiume, – rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée–, reconnaît de nouveau que le royaume du Maroc pratique une politique de discrimination raciale à l'encontre des Amazighs (http://amadalamazigh.press.ma/fr/?p=2230). Les Nations Unies recommandent, aux autorités marocaines : "d'intensifier les efforts pour faire en sorte que les Amazighs ne soient pas victimes de discrimination raciale dans l'exercice de leurs droits fondamentaux, notamment en ce qui concerne l'éducation, l'accès à la justice, l'accès à l'emploi et aux services de santé, les droits fonciers et les libertés d'opinion et d'expression, de réunion pacifique et d'association".
Au lieu de changer de cap et de se conformer avec les recommandations onusiennes, surtout que le parlement marocain a adopté cet été la loi organique n° 26.16, concernant les étapes de l'activation du caractère officiel de la langue amazighe et sur la manière de l'intégrer dans le domaine de l'éducation et des domaines prioritaires de la vie publique, qui est entrée officiellement en vigueur, après sa publication dans le Bulletin Officiel sous le numéro 6816, le 26 septembre dernier, les autorités marocaines, et à leur tête le ministre de l'Education nationale, affichent clairement un manque notoire de volonté politique pour la promotion de l'amazighe.
Ainsi, dans le cadre de son projet de budget de 2020, pour l'intégration de l'amazighe dans les secteurs de l'enseignement, le ministre de l'Éducation nationale, de la Formation professionnelle, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, M. Said AMZAZI, a prévu un nombre ridicule d'enseignants de la langue amazighe, soit 180 sur les 15.000 postes budgétaires dans le budget alloué à son département pour l'année 2020, qui s'élève à 59,45 milliards de dirhams. Alors que juste pour enseigner l'amazigh à tous les élèves de la première année du cycle primaire, il faudrait au moins 5.000 professeurs spécialisés en amazigh, sans parler du reste des années du primaire et de l'enseignement préscolaire, qui nécessite plus de 100.000 professeurs. Selon l'ONU : « D'après les informations recueillies, seuls 13 % des élèves d'écoles primaires suivent des cours de langue amazighe et, selon des estimations, il faudrait environ 100 000 professeurs pour enseigner l'amazighe aux 4,5 millions d'élèves du primaire. ». Mme. Caillaud avance, par exemple, pour le préscolaire d'ici cinq ans 20.000 à 60.000 éducatrices devraient être formées à la pédagogie du préscolaire.
Et en ce qui concerne le matériel pédagogique, la Fondation BMCE Bank pour l'éducation et l'environnement pourrait vous économiser le travail et mettre à votre entière disposition sa propre mallette pédagogique qu'elle a confectionnée, en recourant à des professionnels de l'éducation préscolaire de renom mondial et en organisant deux colloques internationaux sur le thème (http://www.fondationbmce.org/prescolaire.html). J'ai eu l'occasion d'en offrir un exemplaire à l'actuel Chef du gouvernement. M. Said AMZAZI est bien conscient de sa cruciale importance du fait qu'il a confessé le 12 décembre 2018, que : « (...). La Fondation BMCE Bank est un partenaire institutionnel du Ministère de l'Education, avec lequel nous collaborons avec la plus grande fierté. C'est une institution qui a su s'imposer d'elle–même, d'abord par le rayonnement et la personnalité de sa Présidente, fervente adepte des causes sociales et humanitaires, mais aussi et surtout par l'intelligence et le bien fondé de ses approches. Car sans intelligence, même avec la meilleure volonté du monde, l'action sociale reste peu féconde... Intelligence d'avoir ciblé l'enseignement préscolaire, fenêtre d'apprentissage unique et déterminante, dont les retombées positives, nous le savons aujourd'hui, s'exprimeront jusqu'à l'âge adulte. Déjà en son temps, Sigmund Freud, le père de la psychanalyse nous disait « C'est l'éducation reçue dans la première enfance qui laisse la plus profonde empreinte »... Intelligence d'avoir valorisé la langue et la culture berbères (Amazighes), afin tout d'abord de s'adresser aux jeunes enfants qui quittent le giron familial dans leur langue maternelle, mais aussi parce que cette langue fait partie intégrante de notre identité et qu'il est bon, tout simplement, que nos enfants prennent pleinement conscience de toutes les composantes qui ont construit l'identité marocaine ».
Rappelant que la réussite scolaire de ces écoles communautaires Medersat.com affichent un succès presque de 100% à la fin du cycle primaire, presque 0% d'échec scolaire, alors que l'ancien ministre Rachid Belmokhtar reconnaissait que 78% des élèves qui terminent l'enseignement primaire à l'école public ne sache ni lire ni écrire bien (Assabah, 11/11/2015). Une expérience unique en Afrique du Nord, saluée par Bill CLINTON et qui vient d'être récompensée, récemment, ce 12 novembre dernier, par le centre de recherche Middle East Institute (MEI) de Washington (USA), en la personne de M. Othman BENJELLOUN et de son épouse Dr. Leila, en recevant le prestigieux prix « Visionnary Award », un trophée qui récompense des personnes ou des organisations pour leur travail remarquable et avant–gardiste à même de promouvoir la paix et la stabilité dans la région du Moyen Orient et d'Afrique du Nord.
En définitive, si vous voulez que votre programme ne soit pas condamné à l'échec et qu'il ait des résultats favorables et, par conséquent, réalise des progrès significatifs afin d'apporter de vraies solutions à la crise de l'école marocaine (– et par extension aux écoles des pays de toute l'Afrique du Nord), l'enseignement du préscolaire et de cycle primaire devrait incontestablement se baser sur les langues autochtones et maternelles, en l'occurrence sur la langue amazighe et la darija. Comme elle l'a souligné Mme Azoulay, directrice générale de l'UNESCO, en cette année 2019, déclarée l'Année internationale des langues des peuples autochtones : « l'objectif de développement durable étant de « ne laisser personne de côté », il est essentiel que les peuples autochtones aient accès à une éducation dans leurs langues. C'est pourquoi, en cette Journée internationale de la langue maternelle, j'invite tous les États membres de l'UNESCO, nos partenaires et les acteurs de l'éducation, à reconnaître et à réaliser les droits des peuples autochtones». Sachant aussi que ce 7 novembre, la Troisième Commission de l'Assemblée générale des Nations Unies a approuvé le projet de résolution «Droits des peuples autochtones», qui comprend notamment la proclamation de 2022–2032 en tant que «Décennie internationale des langues autochtones». (https://undocs.org/en/A/C.3/74/L.19/Rev.1?fbclid=IwAR1jW–BLWnspsKYyDDRD9IoAsyYP–De4ACyZ1f–rMKhB0rUVhWLvbWA8XRd8).
En vous demandant d'interpeller les autorités marocaines sur l'importance d'intégrer la langue maternelle dans votre programme éducatif, veuillez agréer, Messieurs, mes salutations les plus distinguées.

M. Rachid RAHA
Président de l'Asseblée
Mondiale Amazighe (AMA)

ⴰⵜⵓⵣⴰ ⵏ ⵄⴻⵓⵢⴰⵎ

–ⵣⵍⴰⵎ ⵙ ⵄⵔⴰⵒ ⴰⵓ ⵜⵜⴰⵅⵎⴰ ⵀ ⵣⴰⵄⵙⵓⴰ ⵏⵓⵄⵉ,ⵢⵣⵀ ⵄⵢⵇⵄⵔ.
–ⵓⵄⵥⵥⴰ ⴰⵏⵄ ⵍⵍⵛ ⴰⵢⵇⵄⵔ ⴷ ⵣⵢⵇⵔ ⴰⵥ ⴷ + ⵣⵅⴰ?
–ⵔⵄⵛ ⵄⵓ ⵣⵎⵎⵣ ⵄⵢⵇⵄⵔ ⵄⵓ ⵣⵍⵣ ⵄⵀⵅⴰ ⴰⵏ ⵣⴰⴷⵄⵓ .
–ⵣⵙ ⵄⵓ ⴷⵏ ⵜⵓⵄⵎⵎⴰⵏ ⵣ ⵥⴰⵜ ⵜⴰⵍⴰⵎⵜ ⵏ ⵄⵔⵄⵥⵙⴰⴰ «ⵃⵄⵙⵙⵄ»ⴰⵔⴰⵙⵣⴰ ⵣⵜⵜⵣⵍⵣⵏ :«ⵙⴰⵜ ⵄⵓ ⵣⴷ ⵅⴰⵙ ⵙ ⵄⵢⵇⵄⵔ ⴰⵙ ⵣⵜⵜⵄⴷⴷⵓ ⵛⵓⴰ»?
–ⵄⵓ ⴰⵙ ⵙⵄⵎⵎⴰⵢ ⵔⴰⵛⴰ ⴰⵢⵇⵄⵔ ⴰⵥ ⴷ ⵣⵅⴰⵏ ⵜⵣⵓⵙⵎⵜ ⵏ ⵜⵄⴷⵄⵜ .
–ⴰⵢⵇⵄⵔ ,ⵣⵢⵇⵔ ,ⵜⴰⵢⵄⵇⵔⴰ ,ⵜⵣⵢⵢⵄⵇⵔⴰ ⵣⵙ ⵄⵓ ⴷⵏⵄ ⵜⵄⵙⵎⵣⵍⵏⵅⵔⴷⴷ ⵅ ⵄⵅⴷⴰ ⵣⵎⵎⴰⵏ ⵅⵄⵓ ⵜⵣⵍⴰⵎⵣⵍⵣⵏ –ⴰⴷ ?
–ⵄⵓ ⴷⵏⵣⵏ.
–ⵔⴰ ⵙⵅ ⵄⵎⵎⵄ ⵙⵓⵙⵅ ⵄⵢⵇⵄⵔ ⵄⵓ ⵣⵎⵎⵄ ⵜⵣⵙⵙⵄⵎⵎⵄ

4- ⴰⵙⵙⵍⵍⵉ ⵅⵜ +ⵖⵜⵓⴰⵣⵣⵉ

ⵜⵎⵖⵢⵛⴰ ⵏ +ⵅⵋⵋⵖⵛ+ +ⵜⵙⵙ ⵔⵔⵖⵋ+

1- ⴰⵏ ⵙⵙⵓⵙⵢ +ⴰⵛⴰ+ⴰⵓ+ (X) ⵅ ⵖⵏⵢⴰⵓ ⵏ ⵣⵖⵙⴰⵏ.

+ⴰⵍⵜⵉⵙ+	ⵣⵣⵜⵙ	ⵖⵙⵖ
ⴰⵏ ⵇⴰⵏⵢ ⵢⵓ ⵖⵓⴰⵏⴰⵙ.		
ⴰⵏ +ⵛⵢ ⴰⵜⵜⴰⵙ ⵏ +ⵛⵋⵅⵅⵖⵜⵉ.		
ⴰⵏ ⵙⵖⵢ ⴰⵙⴰⵅⵓ ⵛⵛ ⵖⵜⵢ.		
ⴰⵏ ⵔⵔⵢ ⵜⵏⵜⵙ ⵜ +ⵖⵍⵍⵖ.		
ⴰⵏ ⵔⵔⵙⵢ +ⵜⵛⵍⵍⵙⵜ+ ⵢ ⵖⵙⵛⵛⵜⵉ.		
ⴰⵏ ⵙⵙⵜⵢ ⴰⵙⵔⴰⵙⵏ.		

2- ⴰⵏ ⵜⵏⵜⵢ ⴰⵛ +ⵜⵍⵜⵏⴰⵙ ⴰⵏ :

ⵣⵜⵅ ⵍⴰⵓⴰⵣ ⴰⵙⵖⵍⵜ.

+ⴰⵛⵢⴰⵓ+ ⴰⵛ ⵖⵓⵣⴰⵅ ⵏⵜ +ⵍⵖⵓⵜ.

3-ⴰⵏ ⵙⵛⵏⵢ +ⵜⵍⵜⵏⴰⵙ :

ⵜⵙⵛⵜ ⵖⵓⵙⴰ, ⴰⵏ .....ⴰⵇⵇⵖⵜ. (ⵜⵇⵜ)

ⵜⵎⵅⵜ ⵏⵍⵛⵜⵛ, ⴰⵏ .....ⵜⵙⵓⵛⵍ (+ⵛ)

ⵏⵙⵅⵅ ⵏⵙⵓⴰ+, ⴰⵏ .....ⵍⵍ, (ⵙⵙ)

4- ⴰⵙⵙⵍⵍⵉ ⵅⵜ +ⵖⵜⵓⴰⵣⵣⵉ

4-ⴰⵏ ⵙⵙⵏⵢⵎⵢ :

ⵖⵓⵣⵓ .....

+ⴰⵜⵜⵅⵜ .....

ⴰⵏⵍⴰⵙ .....

ⴰⵅⵖⵙ .....

5-ⴰⵏ ⵢⵙⵢ +ⵜⵍⵜⵏⴰⵙ ⴰⵏ :

- ⴰⵏ ⵇⴰⵏⵢ ⵢⵓ ⵖⵛⵙⵙⴰⵙⵓⵅⵓ.

- ⴰⵏ ⵏⵏⵖⵢ ⵢⵓ ⴰⵛⵙⵙⴰⵙⵓⵅⵓ.

- ⴰⵏ ⵅ+ⵖⵢ ⵏⴰⵓ ⵅⵛⵙⵙⴰⵙⵓⵅⵓ.

- ⴰⵏ +ⵛⵢ ⵜⵅⵖⵛⵛⴰ ⵏ ⵜⵛⴰⵔⴰⵍ.

- ⴰⵏ +ⵛⵢ ⵜⵅⵖⵛⵛⴰ ⵏ ⵜⵛⴰⵔⴰⵍ.

- ⴰⵏ ⵛⵛⵢ ⵜⵅⵖⵛⵛⴰ ⵏ ⵜⵛⴰⵔⴰⵍ.

6-ⴰⵏ ⴰⵅⵢ ⵙⵏⴰ+ ⵏ +ⵍⵜⵏⴰⵙ ⵜⵙⴰⵍⴰⵎⵏ ⵅⵜ ⵖⵏⵍⴰⵙ :

.....

.....

.....

5- +ⵖ++ⵙⴰ

ⴰⵏ ⵅⵇⵢ, ⵙⵙⵅⵏⵢⵏⵢ

ⵏ ⵛⵎ ⵜⵣⵜ, ⴰ ⵖⵎ+ⵛⴰ, ⵛⴰⵛⵛ ⵏⴰ ⴰⵙ ⵢⴰ ⵅⵅⵢ ?

ⵏ ⵛⴰⵛⵛ ⵜⵅⵅⴰ ⴰⵙⵍⵖⵙⵙⵙⵜ ⵍⵍⵙ ?

ⵏ ⵛⵎ ⵜⵣⵜ, ⴰ ⵖⵎ+ⵛⴰ, ⵛⵜⵛⵅ ⵏⴰ ⴰⵙ ⵅⵢ ?

ⵏ ⵛⵜⵛⵅ ⴰⵣⵏ ⵜⵅⴰ ⵖⵙⵍⵖⵙⵙⵜ ⵍⵍⵙ ?

5- +ⵖ++ⵙⴰ

ⴰⵏ ⵅⵇⵢ, ⵙⴰⵍⵍⵢ

ⵛⴰⵙⵙⵙⵜ

ⵛⴰ +ⵙⵙⵍ +ⵖⵛⵙ ⴰⵏ +ⵙⵙⵙⵢ ⴰⵛⵙⵙⵖⵢⵙ?

ⵛⴰ.....?

+ⵜⵍⵜⵅⵖⵍ ⵏ ⵖⵍⵍⵙ

ⵛⴰ ⵜⵙⵙⵍ ⵍⴰⵛⵜⵛ ⵜ +ⵜⵍⵜⵅⵖⵍ ⵏ ⵖⵍⵍⵙ?

ⵛⴰ.....?

+ⴰⵙⵖⵓⴰ+

ⵍⵜ ⵜⵛⵎⵍ ⵜ ⵍⴰⵛⵜⵛ ⴰⵏ ⵜⵙⵙⵜⵢ ⵜⴰⵙⵖⵓⴰ+ ⵍⵍⵙ?

ⵍⵜ.....?

ⴰⵏ ⵜⵏⵜⵢ

ⵍⵛ ⵜⵣⵜ ⴰⵏ ⵖⵓⴰⵙⵢ ⵙ +ⵙⵖⵓⴰ+ ⴰ.	ⵍⵛ ⵜⵣⵜ ⴰⵏ ⵖⵓⴰⵙⵢ ⵙ +ⵙⵖⵓⴰ+ ⴰ, ⵛⵎⵎⴰ +ⵅⵙⵏ!
ⵛⵎ ⵜⵣⵜ ⵛⴰⵛⵛ ⵏⴰ ⴰⵙ ⵢⴰ ⵅⵅⵢ!	ⵛⵎ ⵜⵣⵜ ⵛⴰⵛⵛ ⵏⴰ ⴰⵙ ⵢⴰ ⵅⵅⵢ, ⵛⵎⵎⴰ +ⵅⵙⵏ!
ⵛⵎ ⵜⵣⵜ ⴰⵙⵍⵖⵙⵙⵜ ⵜ ⵖⵛⵙⵙⵖⵢⵙ .	.....ⵛⵎⵎⴰ +ⵅⵙⵏ!

COURS DE TAMAZIGHT

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵙⵜⵙⵓⵔⵉⵜ
ⴰⵙⵏⵙⴰⵡ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵙⵜⵓⵎⵣⴰ ⴰⵏⵉⵙ
ⴰⵏⵏⵉⵓ ⵏ ⵙⵏⵎⵏⴰ ⴰ ⵜⵏⵎⵏⴰⵜ
1
ⵜⵏⵙⵓⴰⵏ
ⵜⵙⴰⵓⵉⵓ ⵜⵍⵎⵉⴰ (ⴰⵏⵣⴰⴷ)
بودريس بلعيد (منسق الفريق)
ⵃⵜⴰⵍⵎⴰ ⵅⵓⵔⵙⵏ ⵃⵜⴰⵍⵎⵣⵣ ⵜⵙⵅⵙⴰ ⵏⵙⴰⵏⵏⴰ ⴰⵣⵙⵉⴻⴰ
عبد الله فركوش عبد العزيز بوفود محمد أقضاض
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵜⵏⵎⵏⴰⵜ ⵜⵉⵏⵎⵍⵍⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⵍⵍⵉⵏ

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏ

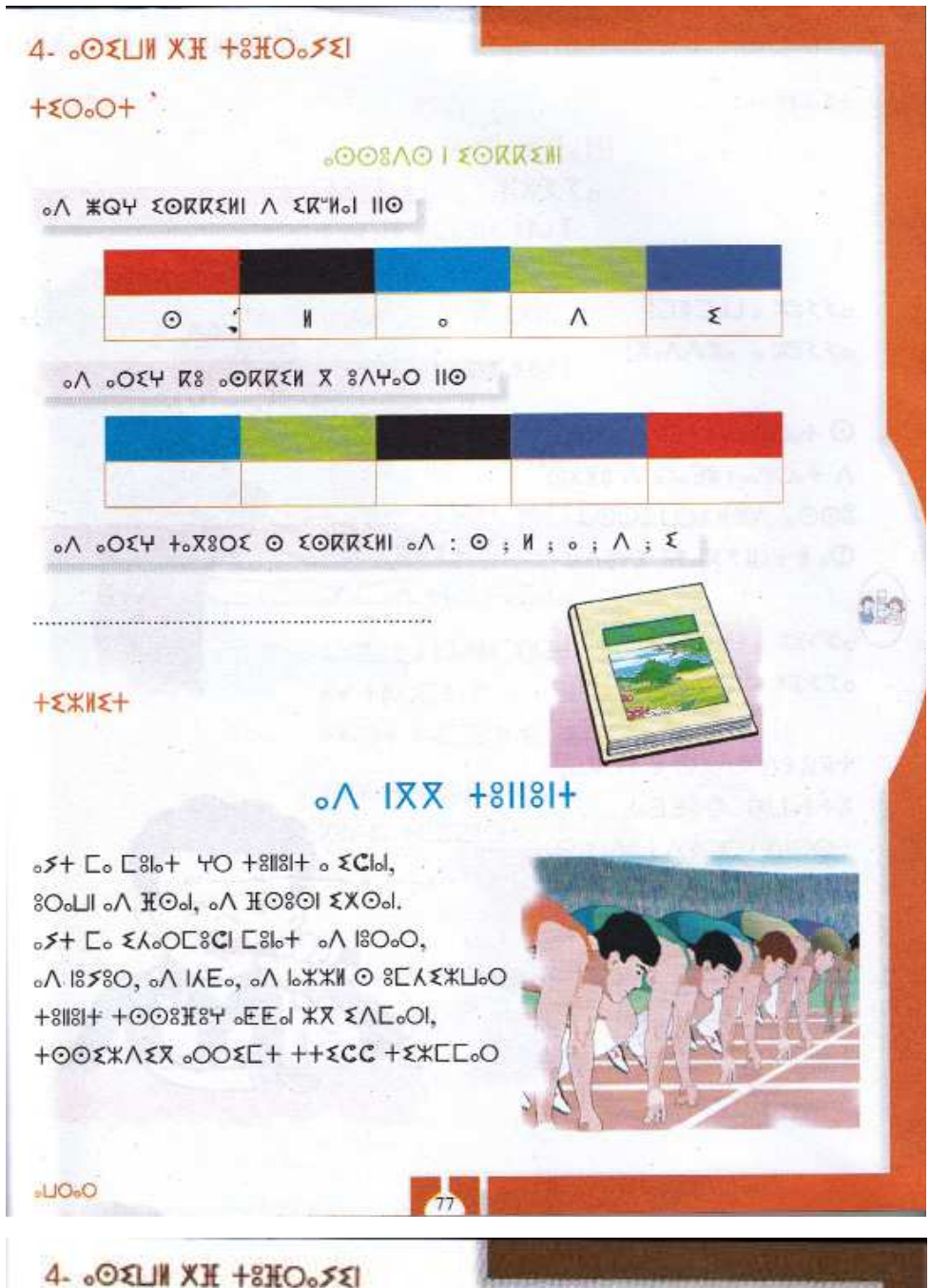

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

→ de l'extrême droite en Europe, s'apparente au rejet de l'autre, au rejet de l'étranger, au rejet de la mondialisation, de l'Europe,... Les discours politiques d'extrême droite attisent le feu des dérives identitaires, de l'extrémisme et de la radicalisation.

2. Crises identitaires et dérives radicales violentes

La crise identitaire vécue par nombre de personnes n'ayant pas encore conscience de ce qu'ils sont, vire vers la dérive jihadiste, vers la violence, le terrorisme, les sectes, la drogue, la délinquance... Le niveau d'instruction, le défaut de prise de conscience identitaire, l'échec, le rejet sociétal sont autant de facteurs qui favorisent les dérives.

L'échec scolaire, la non reconnaissance, le rejet et le sentiment d'abandon sociétal, l'absence de repères identitaires–gardes fous, font que l'individu concerné se sent victime, en rupture avec la société et à la recherche d'une reconnaissance de soi, puis verse dans la radicalisation, l'extrémisme, la violence... Loin d'être une conversion à l'islam, la dérive identitaire est une conversion à la violence, à la radicalité, au terrorisme... Les besoins identitaires sont ainsi comblés par l'idéologie et le discours radical terroriste.

La quête d'identité, d'accomplissement de soi, de reconnaissance s'accomplit. L'individu devient important, il pense accéder à une communauté (oumma), il pense être le défenseur d'une oumma, il pense agir même au nom de dieu, il dit défendre Dieu... Nous sommes bien loin de l'islam, de la culture et de l'identité autochtone en pays Amazigh.

3. Effritement et processus de recouvrement identitaire

La prise de conscience identitaire est un long processus lorsque « l'identité » intrinsèque s'est effritée avec le temps, a été mise à mal, ou a fait l'objet de tentatives de gommages, sous les coups de butoirs idéologiques et politiques venus du dehors et/ou du dedans.

L'idéologie dominante, souvent, réduit négativement l'identité autochtone, le colonisé prend les habitudes du colon, le langage du colon, les habits du colon, il veut et a besoin de ressembler au maître, pour s'élever, pour se désolidariser de ses semblables auxquels il ne veut pas ressembler.

La colonisation, d'une façon générale, toujours, se veut dotée d'une mission civilisatrice, il est question de civiliser les «barbares », les « sauvages », les « indigènes », de leur apporter le salut civilisationnel, voire le salut divin. Une fois les territoires et peuples conquis, il faut conquérir les âmes, conquérir les cœurs, conquérir les esprits...

4. La mise entre parenthèse de l'identité

Lorsque Rome conquiert Tamazgha, les amazighs qui réussissent deviennent des citoyens romains. L'identité amazighe est mise entre parenthèse. Lorsque les conquêtes arabes s'étendent sur la grande Berbérie, (Tamazgha), les amazighs deviennent « arabes»; ce n'est plus seulement une question de religion, d'adoption de la religion musulmane, l'identité amazighe s'estompe, au profit d'une identité d'adhésion. Ce qui est particulier c'est que la conquête arabe n'est pas une « tentative de colonisation, c'est–à–dire une entreprise de peuplement ». (G. Camps. P.10.)

Le berbère est introduit et fait partie de la « nation arabe ». L'Algérie, à titre d'exemple, devient même, à une certaine époque, « française ». L'identité passée de l'autochtone, sa langue, sa culture, ses coutumes, font l'objet de sarcasmes, de blagues, de rires... D'aucuns évitent même de parler leur langue...

5. La prise de conscience identitaire et le retour à la nation amazighe

La prise de conscience identitaire, de ce que les individus et collectivités sont réellement, intrinsèquement, vient avec l'accès des individus au savoir, à l'école, à l'université, au fur et à mesure que les gens prennent ou reprennent confiance en ce qu'ils sont. Ensuite, vient la phase revendicative, de l'action militante, de la réclamation de la reconnaissance, de la revendication de droits culturels, mais aussi, dans la foulée, de droits civils et politiques, économiques et sociaux.

Les revendications ne sont pas simplement identitaires au sens strict du terme c'est–à–dire culturelles, elles sont, au sens large, une revendication de droits effectifs, ayant libre cours. A Rome, à l'appartenance à l'empire ottoman, à la « nation arabe », à l'Algérie française, répond avec le temps l'appartenance à la nation amazighe, à Tamazgha. C'est aujourd'hui le cas avec le discours amazigh mondial pour Tamazgha.

6. L'identité authentique du marocain

Si l'on prend l'exemple du Maroc, le Maroc Etat–nation post indépendance est bien différent du Maroc d'avant les protectorats et colonisation ; l'Empire chérifien marocain.

L'identité marocaine « authentique » est loin de se réduire aux frontières du Maroc de l'indépendance. Une anecdote est assez significative en ce sens. Lorsque deux représentants du MNLA sont venus au Maroc, il n'y a pas longtemps, et ont été reçus par le souverain marocain, l'un deux a fait le baise main au Roi. Ce geste en a surpris plus d'un. Aussi, quand la question fut posée afin de savoir pourquoi le baise main ? (D'autant plus que cela avait de moins en moins cours au Maroc) Quelle ne fut pas la réponse du Touareg... « Nous les Touaregs, nous sommes des marocains. Nos ancêtres ont toujours fait allégeance aux Sultans du Maroc ». Ce fut du temps de l'Empire chérifien marocain.

Considérations finales

– La fiction de l'identité arabe des amazighs

De la grande Berbérie, de Tamazgha, les peuples amazighs sont passés à des Etats–nations issus des décolonisations, avec des territoires amputés, découpés au fil du temps et selon les intérêts et desirata des puissances anciennement occupantes. C'est ainsi que des identités nouvelles, nationales, correspondants aux Etats–nations modernes post colonisations voient le jour ; sans pour autant, se libérer de l'emprise de l'arabité.

La confusion est énorme entre la « foi musulmane » et « l'identité arabe ». La fiction de l'identité arabe est commune aux politiques et idéologies des nouveaux états indépendants : Maroc, Algérie, Tunisie, Libye, Mauritanie... Le droit, les institutions, le discours, tout concorde et verse dans le sens de la « nation arabe », de la «ligue arabe », de « l'union du Maghreb arabe »... Les programmes scolaires sont revus qui donnent la part belle à l'arabisme, l'administration est arabisée, les consciences et esprits sont arabisés...

Comment faire comprendre que le salut est dans la reconnaissance de l'identité autochtone authentique? Bien des combats se sont faits et perdurent pour la reconnaissance du caractère officiel de la langue amazighe. Le jour de l'an amazigh ne fait pas encore partie des jours fériés dans les pays amazighs. En Algérie, encore aujourd'hui, il y a des difficultés à fêter l'an amazigh. Des parents se voient interdire de donner des prénoms amazighs à leurs enfants. Dans le cas du Maroc, le pays est certes en avance, sur les autres pays de Tamazgha, en ce qui concerne la reconnaissance de l'identité amazighe, cependant il reste encore bien en retard par rapport aux revendications légitimes des populations concernées.

– Le droit à la démocratie et à l'autonomie

S'il n'y avait qu'un seul mot à retenir afin d'éviter les crises identitaires et dérives qui s'en suivent c'est celui de « démocratie».

En Europe, la démocratie exige que les citoyens soient égaux en droits et en devoirs, qu'il n'y ait pas de laissés pour compte, que chacun soit pris en charge, reconnu... S'agissant de Tamazgha, faut–il rappeler que la démocratie, en société amazighe, fut la base du système politique et administratif, à travers l'Agraw, la Jmaat ? Le clan, la tribu, la confédération de tribu, la région, le pays auquel on appartient sont essentiels, pour l'existence de l'individu. La perte de l'identité tribale était la plus grave des sanctions avec le bannissement de la tribu. Lorsqu'on parle de démocratie, de droit des peuples, d'autodétermination, il faut retenir que le stade suprême de ces idées et principes se situe dans le « droit à l'autonomie ». Le problème avec la notion de démocratie, c'est que ce principe s'est retrouvé galvaudé et vidé de son sens.

In fine, le salut est dans l'épanouissement de l'individu et cela implique que l'identité soit reconnue et respectée. A défaut, avec les crises et dérives identitaires, l'individu affaibli est la proie des discours et idéologies qui l'entraînent vers la négation des autres et de soi. La préservation de l'identité et de l'altérité exigent sagesse, compréhension et intelligence. C'est le travail du «savant » et du « politique ».

❋Conférence livrée à l'occasion du 4e forum euro–amazigh de la recherche. « Diaspora amazighe : les berbères en/d'europe », 7– 8 novembre 2019.

Pr. Dr. Mimoun CHARQI,
docteur d'Etat en droit et président d'honneur de l'Assemblée Mondiale Amazighe.

E–mail : Charqi1@yahoo.fr
http://charqi.blog4ever.com

1) Claude Dubar, La crise des identités, Paris, PUF, coll. » Le lien social », 2000.
2) Gabriel Camps. Comment la Berbérie est devenue le Maghreb arabe. Revue de l'occident et de la méditerranée, 35. 1983 – 1. Page 7.
3) Dominique Schnapper. L'Identité nationale. Documentation Française, 2008, 87 pages.
4) Dianne Casoni, Louis Brunet. Comprendre L'Acte Terroriste. PUQ, 1 jan. 2003 – 158 pages. « La violence politique (ou le djihadisme) offre donc une réponse à une crise identitaire». P. 24.

LETTRE À ABDELLATIF HAMMOUCHI, DIRECTEUR GÉNÉRAL DE LA DIRECTION GÉNÉRALE DE LA SÛRETÉ NATIONALE (DGSN)

EXCLUSION DE LA LANGUE AMAZIGHE DU NOUVEAU MODÈLE DE LA CARTE D'IDENTITÉ NATIONALE

« À M. Abdellatif HAMMOUCHI, Directeur général de la Direction Générale de la Sûreté Nationale (DGSN)

Objet: Exclusion de la langue amazighe du nouveau modèle de la carte d'identité nationale

Azul, salutations,

Nous avons été surpris par l'absence totale de la langue amazighe et de sa graphie en tifinagh dans le nouveau modèle de la carte d'identité nationale, que la Direction Générale de la Sûreté Nationale (DGSN) envisage de lancer au début de l'année prochaine, lors de sa présentation à l'opinion publique, dans le cadre des activités de la troisième session des portes ouvertes de la sûreté nationale organisées à Tanger.

Monsieur Le Directeur Général de la sûreté nationale,

Comme vous le savez, la constitution marocaine a approuvé dans son cinquième article la reconnaissance constitutionnelle de la langue amazighe, à côté de la langue arabe. Huit ans plus tard, la loi organique relative à sa mise en œuvre de son caractère officiel a finalement été adoptée et promulguée dans le journal officiel, ce qui oblige tous les départements et les institutions de l'État à rédiger tous les documents officiels, y compris la carte d'identité nationale, le passeport et d'autres documents en tamazight et en ses caractères tifinagh.

En se basant sur:

– l'article V de la Constitution marocaine, qui stipule le caractère officiel de la langue amazighe, à côté de l'arabe.

– l'Adoption de la graphie Tifinagh par Sa Majesté le Roi Mohammed VI le 10 février 2003 en tant qu'alphabet officiel pour écrire en langue amazighe.

– la Loi organique n ° 26.16 sur les étapes de l'activation du caractère officiel de l'amazigh et sur la manière de l'intégrer dans le domaine de l'éducation et des domaines prioritaires de la vie publique, publiée au Bulletin officiel n ° 6816 du 26 septembre 2019.

Sur la base de ce qui précède, à l'Assemblée Mondiale Amazighe, nous vous demandons, Monsieur le Directeur général, conformément à la Constitution marocaine et aux exigences de la loi sur la langue amazighe, qui a entré en vigueur dès sa promulgation au Journal officiel:

– d'écrire en langue amazighe et en sa graphie Tifinagh dans la nouvelle génération de la carte d'identité nationale que la Direction générale de la sûreté nationale envisage de lancer au début de l'année prochaine.

– d'écrire en langue amazighe, en plus de la langue arabe, sur tous (mécanismes, voitures, quartiers généraux, départements et costumes des agents de sécurité ...) sous l'autorité de la Direction générale de la sûreté nationale.

– d'utiliser la langue amazighe, en plus de l'arabe, dans tous les documents officiels de la Direction générale de la sûreté nationale.

En attendant votre réponse, veuillez accepter de notre part, Monsieur le Directeur général, nos salutations les plus distinguées.

Signée : Amina IBNOU–CHEIKH,
Présidente déléguée de l'Assemblée Mondiale Amazighe pour le Maroc. »

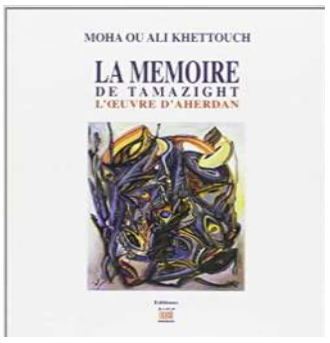

الأمازيغي العالم
LE MONDE AMAZIGH
www.amadalamazigh.press.ma

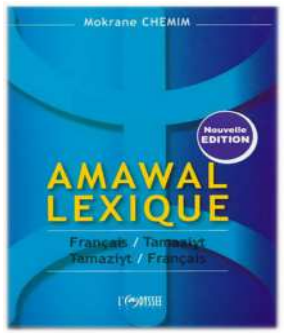

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 226 / NOVEMBRE 2019 - 2019/2969 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LES AMAZIGHS DE LA DIASPORA ET LEUR(S) IDENTITE(S) ENTRE REVENDICATIONS LEGITIMES ET DERIVES TERRORISTES

Pr. Dr. Mimoun Charqi

Les amazighs de la diaspora, en Europe et ailleurs, n'échappent pas au problème identitaire. L'assimilation voire l'effacement des identités comportent des risques de dérives identitaires. La question identitaire des amazighs peut être abordée sous deux angles. Primo, les revendications légitimes et secundo les dérives terroristes.

Le problème de la crise identitaire n'est pas nouveau. Selon Claude Lévi-Strauss, « la crise d'identité serait le nouveau mal du siècle »1 (1997, P. 9.). Claude Dubar (2000) distingue au sujet de l'identité sociale, l'«identité pour soi » qui se traduit par l'image que l'on se fait de soi-même et l'« identité pour autrui » qui est l'image que l'on veut renvoyer aux autres que soi-même et au sujet de laquelle on a besoin d'une reconnaissance de l'autre.

L'identité collective est communautaire, culturelle, nationale, ethnique, tribale, clanique, familiale… L'identité peut être aussi sentimentale, historique et autre. Elle n'est jamais fixe, elle peut être changeante, mise entre parenthèse, en sommeil, en état de léthargie, elle peut même disparaître, mourir et… renaître de ses cendres. C'est d'ailleurs le cas des peuples.

Gabriel Camps, (1983) au sujet des amazighs, écrit une formule peu flateuse : « (…) ces Berbères dont beaucoup se croyaient romains et dont la plupart se sentent aujourd'hui arabes »2.

L'identité nationale englobe diverses entités de rattachement. Les andalous sont andalous avant d'être espagnols, mais ce n'est pas parce qu'ils se sentent andalous qu'ils ne se sentent pas et ne sont pas espagnols, voire européens. Le jebli est jebli, d'abord, ensuite marocain et le fait qu'il se sente jebli d'abord et avant tout ne signifie pas qu'il ne se veut pas ou ne se sente pas marocain. Il en est ainsi du soussi, du rifain, du sahraoui… Dans les confédérations de tribus, les Ikariyens par exemple, on est d'un clan et d'une tribu, avant d'être de la confédération, puis ensuite du Grand Rif, et enfin du Maroc, puis ensuite de Tamazgha.

En Europe, « l'identité nationale » (Dominique Schnapper, 2008) « s'accorde avec l'identité européenne »3. Encore que, certains (les partis d'extrême droite) exigent le repli identitaire national.

La reconnaissance juridique de droits rattachés à une identité culturelle ne suffit pas en soi ; il faut que ces droits culturels soient effectifs pour la consolidation de l'identité collective des individus et peuples. Par ailleurs, au-delà des droits culturels et linguistiques, il n'y a pas de reconnaissance identitaire, réellement mise en œuvre, sans droits économiques, sociaux, civils et politiques effectifs.

Il faut dire que les risques sont énormes en relation avec les crises identitaires. L'actualité le montre bien.

Dans ma communication, je souhaite exprimer quelques idées sous forme d'hypothèses de travail, pour le débat. Cette intervention est loin de faire le tour exhaustif de l'ensemble de la question. Ce sont plutôt des pistes de réflexion, des idées, des propositions plus ou moins évidentes, certaines, acceptables et acceptées…

Avant d'aborder ce qu'il en est de l'évolution, des crises et dérives radicales, en relation avec ces mêmes crises identitaires (II), voyons ce qu'il en est des significations d'ordres social, politique, juridique et autres du concept d'identité (I).

I. Significations sociale, politique, juridique et autres de l'identité

1. Le double sens politique de l'identité

Le concept d'identité nationale est à double sens, tantôt il traduit une volonté et un sentiment de repli sur soi et de rejet de l'autre, et partant devient négatif, avec une forte connotation de fascisme, tantôt, il se manifeste par un besoin de reconnaissance légitime, de revendication, de droits, d'égalité, de justice, du droit d'exister et d'être reconnu, de ne pas être rejeté, de ne pas faire l'objet de marginalisation, de discrimination…

L'identité peut diviser comme elle peut réunir. Dans tous les cas, elle ne peut pas être imposée et si elle l'est, elle risque d'être vouée à l'échec à plus ou moins long terme. L'identité n'est que ce que l'on souhaite en faire : primo, l'identité d'exclusion et de rejet et, secundo,

l'identité de proclamation légitime et revendicative de droits.

2. L'identité légale : l'identité civile

L'identité peut être conférée, donnée, mais aussi requise, demandée, voire revendiquée et exigée. L'identité peut être légale ; elle est conférée aux individus, à la naissance ; chacun reçoit un nom patronymique et un prénom selon le jus sanguinis (le lien avec le sang). Les institutions étatiques, selon le lieu où l'on vient à naitre, octroient à l'individu un rattachement national, la nationalité en raison du jus solis, (le lien avec le sol). L'identité fait que l'individu se retrouve rattaché à un Etat, un pays, un territoire, une tribu, une confédération de tribus, une famille…

3. Les identités individuelle et/ou collective

Les identités individuelle et/ou collective sont consécutive à des caractéristiques et attributs culturels, linguistiques, ethniques, historiques et autres qui font qu'un individu et/ou un groupe d'individus (communauté, population ou peuple) se considère(nt) et/ou (est/sont) considéré(s) ainsi par eux-mêmes et/ou par les autres.

4. Le droit des peuples à affirmer et à faire reconnaître leurs identités

Le droit à la reconnaissance de l'identité d'un peuple fait partie du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. La négation de l'identité d'un peuple, (sa non reconnaissance), c'est la négation du droit des peuples.

Dans les droits des minorités figure, forcément, le droit à l'identité. Dans les droits des peuples autochtones figure le droit à l'identité propre, ressentie, revendiquée, proclamée… La reconnaissance de l'identité des peuples est un rempart contre les dérives, assimilationnistes, autoritaires, négationnistes et terroristes même.

5. L'identité de substitution

Un individu qui ne se retrouve pas dans son pays d'origine se recherche à l'étranger. Dans le pays d'accueil, ou de refuge, (c'est selon), il acquiert une identité d'immigré, de sans papier, de réfugié… Lorsqu'il régularise sa situation, il dispose d'une identité de résident, puis s'il s'intègre plus ou moins bien il peut obtenir la nationalité : un titre de séjour, une carte d'identité nationale et un passeport. Il peut se retrouver avec deux ou plusieurs identités et nationalités. Il peut même occidentaliser son nom et son prénom… Mais, il n'efface pas pour autant son identité d'origine. Aux yeux des gens du pays d'accueil, au mieux, il sera d'origine X ou Y. Le problème apparaît surtout avec les enfants de l'immigré. Les repères se perdent et les dérives guettent, dès lors que l'échec est là ; doublé de l'exclusion et de la marginalisation.

Lorsque le pays d'origine, ainsi que le pays d'accueil n'ont pas été en mesure de coacher l'individu, en termes d'épanouissement identitaire, de satisfaction de soi, de reconnaissance de soi, l'individu se fait et devient hors la loi.

Avec les échecs, la dérive se fait vers la délinquance, la drogue… Après la case prison, l'individu est sensible à la promesse de l'absolution de ses péchés en pensant entrer en religion et devenir important. Fi Sabililah, (pour Dieu), il va combattre « l'infidèle », l'autre, au nom d'une religion que souvent il ne connaît pas. Il va se défouler, il va régler ses comptes avec la société et ceux qui lui renvoient son image de raté. Non seulement ses péchés seront pardonnés mais en plus il ira au paradis…

Partout de par le monde, dans toutes les cultures et religions, des déséquilibres mentaux et sociétaux ont conduit et conduisent au suicide, au terrorisme, à la violence… Ce n'est pas sans raison si les « souffrances identitaires » sont prises en charge par les psychologues.

6. L'identité contre les dérives

La crise identitaire n'est pas étrangère aux dérives terroristes4. L'engagement radical terroriste n'a strictement rien à voir avec l'engagement en religion. La frustration identitaire, les sentiments, le rejet de l'autre, le regard porté par les autres, la marginalisation, font que des personnes, des jeunes, plus ou moins fragiles, en quête de sens à leurs vies, en quête d'identité, de reconnaissance, d'accomplissement, se lancent, happés par une idéologie radicale violente avec ses dérives terroristes.

Le multiculturalisme, l'identité plurielle, au lieu d'être une chance pour un pays donné se retrouvent se retourner contre ce pays et d'autres. La citoyenneté n'est pas un vain mot et se doit de tenir compte de la satisfaction des sentiments identitaires. C'est en ce sens que l'affirmation, la reconnaissance, la prise de conscience identitaire en soi et pour soi est un remède contre les dérives radicales.

II. Evolution, crises, dérives radicales et prise de conscience identitaire

1. Les identités et l'actualité

La question des identités n'en finit pas de faire l'actualité. Quoi de plus fort que les sentiments d'appartenance à une identité d'origine, et/ou à une identité d'adoption ? Longtemps durant, le long de l'histoire, les peuples et leurs identités ont fait l'objet de tentatives d'assimilation, de négation, d'intégration, de rejets…

Le problème des identités est apparu, également, sous la forme des « nationalismes », des replis ou revendications tribales, des communautarismes… A l'occasion, cela a donné lieu à la balkanisation, au séparatisme, au repli sur soi, mais aussi au fédéralisme, aux confédérations, à des intégrations économiques…

L'identité nationale, par exemple, dans le cas

→

نونبر 2019 - العدد 226
ⵏⵓⵏⴱⵉⵔ 2019 - ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ 226 – 2969
www.amadalamazigh.press.ma
الأمازيغي العالم
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵡⵙⵙⵏⵜ
www.amadalpresse.com

تجديد الخطاب الريفي

محمد أمزيان

بعد مرور ثلاث سنوات على طحن الشهيد محسن فكري وانطلاق شرارة حراك الريف، وما تداعى بعد ذلك من أحداث، هل استوعبنا طبيعة الصراع القائم بين الريف والمركز؟

في تقديري، هذا سؤال مطروح الآن، وبحدة، خاصة بعد أن دخل مسار حراك الريف نفقَ التآكل الداخلي، وانتقلت مسألة الدفاع عن الريف من دائرة الحقوق والعدالة الاجتماعية والإنصاف، إلى متاهات نقاش فرعي عقيم حول "الشرعية". من يمتلك شرعية تمثيل الحراك؟ من يحق له وحده الدفاع عنه؟

الحراك جزء من الكل، وهو متحول وليس ثابتا، يخضع لما تخضع له كل الحركات الاحتجاجية في العالم؛ يقوى ويضعف، يُحقق أهدافه – كلها أو بعضها – أو يُقمع. والريف هو الحاضن لتراكم تاريخي وثقافي واجتماعي، تتشكل على أُسُسه الذهنيةُ الريفية والهويةُ الريفية المشتركة. الريف أيضا ذاكرة ومسار ومآل. ريفٌ مشتركٌ إذن، يحِق لجميع أبنائه الدفاع عنه؛ كل من موقعه، كل من قناعاته. الريف ليس مِلكا لأحد لكونه مصيرٌ وقدرُ جميع الريفيين. لا أحد منا يزعم امتلاكه الشرعية، ولا أحد منا له الحق في مصادرة حق الآخرين حتى ولو اختلفت توجهاتنا وقناعاتنا. هذا هو المبدأ، وعليه يتوجب التأسيس والبناء.

الشرعيةُ يمنحها العمل، يزكيها الميدان وتعززها التضحيات؛ أي "الواجب"، كما قال الأمير عبد الكريم الخطابي. فالقادة الذين لبّوا نداء هذا الواجب، لم ينزلوا من السماء مع حبات المطر، بل أفرزهم الميدان، واحتضنهم الناس حينما أحسوا الصدق في أقوالهم والعزم في أفعالهم. ربما لم تتوفر الشروط الموضوعية بعدُ لتقديم قراءة شاملة لمسار الحراك، إلا أن هذا لا يمنع من التوقف عند تقاطعات القوة والضعف فيه. هذه القراءة التي أدعو إليها هي دعوة مفتوحة للجميع، كل من موقعه، كل من موقفه، كل من قناعاته، أن يضع مسار الحراك على محك الميزان. الحراك الشعبي في الريف – في تقديري المتواضع – وما خلّفه من أشكال احتجاجية في الداخل والخارج، بيّن أنه حراك حي ينبع من دينامية مجتمعية كبيرة رغم الضغوطات والإكراهات والتشويشات، بل الطعنات التي يتلقاها من كل جهة. ولهذا يتوجب علينا جميعا تحصين الحراك من التشوّهات، والعمل على تقوية منابعه من التلوُّثات المغرضة والمعادية. ولقد رأينا كيف تُستغل بعض الهفوات أو الأفعال المعزولة، لتشويه سمعة الحراك وممارسة الابتزاز على رموزه المعتقلين. لا أدّعي أن تحصين الحراك مسألة سهلة، بل هي معقدة جدا ومُلتبسة. ولكن الحَذر واليقظة أمرانِ يفرضان نفسهما في هذه المرحلة الحرجة، وستكون هناك دوما فئة من الناس تقوم بأفعال قد تراها، من وجهة نظرها، أفعالا ضرورية لاستفزاز المنظومة السياسية القائمة، إلا أنها تبقى، في نظري، أفعالا لا تخدم، في الوقت الراهن، فلسفة الحراك ولا أهدافه التي

سطرها الحراكيون أنفسهم في الميدان. وبطبيعة الحال، فلهذه الفئة حقها الكامل في التعبير عن نفسها بالطرق والأساليب التي تراها صائبة لمواجهة المنظومة السياسية القائمة، لكن عليها، في المقابل، أن تعلن بشجاعة أنها في حِلٍّ من مطالب الحراك، وأنها حرة في اختياراتها ومستقلة في قراراتها وتتحمل كامل مسؤولياتها عن أفعالها.

"الصراع مع المركز لا يُدار بالعواطف ولا بالشتائم ولا بردّات الفعل، ولكنه يدار بالعقل والعمل الجاد وبالتوعية الميدانية".

وعلى كل حال، فإن مسار الحراك يتأثر بمدى تفاعل محيطه، وهذا المحيط في الوقت الراهن معادٍ في مجمله، أو محايد. ولا يخفى على أحد أن العمل في محيط معادٍ أو محايد يُعد عملاً صعبا، إن لم يكن مستحيلا. وفي الوقت نفسه يعطي الدليل على أن الصراع طويل، يستدعي ابتكارَ أساليب جديدة، ويفرض وقفة تأمل لوضع آليات العمل خلال السنوات، وربما العقود القادمة.

كانت المطالب التي خرج من أجلها الريفيون عادية جدا، وكان بالإمكان تحقيقها دون سلوك طريق الحساب والعقاب، ورأينا كيف تمت شيطنة الحراك ورموزه وشيطنة كل ما له صلة بتاريخ وثقافة وهوية الريف. ومع أن المركز يملك كل وسائل الشيطنة، من إعلام متهافت، ومشهد سياسي ميت، وقضاء مخيف، ومنظومة أمنية مُرعبة، لكن الريفيين، في المقابل، يملكون الإرادة الصلبة، يملكون الإيمان بعدالة قضيتهم.

يكفي الحراك فخرا أنه بيّن الصورة الحقيقية للوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلادنا كما هي، لا كما تريد قبيلةُ الريع الترويج له في الداخل والخارج. الحراك عرّى واقعنا كريفيين أيضا، وأبان عن أعطابنا وتواقصنا في الميدان السياسي، وعجزنا التام عن إنتاج خطاب عقلاني بديل، قادر على التصدي للشيطنة الممنهَجة. أي نعم، أنتجنا قاموسا غنيا بالشتائم والتنابز بالألقاب بين الريفيين أنفسهم، فتم الإجهاز على ما بقي من لحمة التضامن الريفي-الريفي. وهكذا أصبح الريفي مشيطنا من المركز ومشيطنا من أخيه الريفي، وسيمر وقت طويل قبل أن نتعافى – هذا إذا تعافينا – وهو وقت كان علينا استثماره في المكان المناسب.

خلاصة القول، إن الحراك الشعبي في الريف:

–خلق إجماعا نوعيا بين كافة مكونات المجتمع الريفي، وخاصة في بداياته،

– كشف عن ضعف النخب السياسية (الأحزاب) التي اختارت الاصطفاف إلى الجانب الرسمي، إلا بعض الاستثناءات غير المؤثرة،

– كشف الغطاء عن نفاق الإعلام الذي تبني وجهة نظر السلطة الرسمية، بل أصبح قسم كبير منه سيفا مسلطا على كل ما له صلة بالريف، ويُسوّق أدوات الشيطنة،

–أظهر كم هو القضاء قاسيا في بلادنا،

– كشف عن ضعف التضامن من قِبل القوى الحية،

–أظهر أن الريف يقف وحيدا أمام قدَره.

فالإجماع الذي تحقق طيلة مسار الحراك قبل حملة الاعتقالات، إجماع قل نظيره في الريف خلال العقود الأخيرة، ولعل هذا ما أقلق المركز. فعلى الرغم من محاولاته المتكررة لخلق منصة تابعة له، تنطلق منه سياساته الرسمية والتأسيس لـ "سِلم اجتماعي" وهمي، إلا أن كل تلك المحاولات المحمولة على أكتاف الريع من كل الأصناف والأوزان، فشلت في تدجين الريفيين الذين اعتبروا "نخبة الريع" جزءً من المشكل. ولطالما سوَّقت هذه الفئة من الريفيين مقولة إن الريف قد "تاب". والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق: ماذا اقترف الريف من خطيئة لكي يتوب عنها؟ وهل الجهر بقول "لا" للتهميش بكل أشكاله يعتبر عصيانا؟ هل فضح منابع الفساد يُعد خروجا عن الإجماع الوطني؟ الذي ينظر بإنصاف إلى مجموع المطالب التي رفعها الريفيون في عز الحراك، سيرى بما لا يدع مجالا للشك، أنهم كانوا يطالبون بقليل من الكرامة والإنصاف والاعتراف. هذا الإجماع الذي ظل صامدا طيلة أكثر من ثمانية أشهر، أربك حسابات المركز السابقة، فعمد إلى استخراج أدوات الشيطنة القديمة؛ مثل العصيان والانفصال وما إلى ذلك من أحكام جاهزة، محاولا بذلك قطع أسباب التضامن مع الريف، وخلق قطب واسع من الرأي العام في داخل المغرب ينفصل عن مطالب الريفيين التي هي في جوهرها مطالب جميع المغاربة. فمن هم الانفصاليون الحقيقيون؟

تحدثت في البداية عن القضية الريفية دون التساؤل عن مفهوم هذه القضية؛ ما طبيعتها؟ ما مواصفاتُها؟ وهل هي قضية مستحدثة أم ممتدة في العمق التاريخي الريفي؟

في اعتقادي، أن الريف قضية كبرى، شائكة وممتدة في الزمن الريفي والزمن المغربي على السواء. ومحطات التاريخ الحديث والمعاصر تقدم ما يكفي من المؤشرات على أن المعضلة الريفية لها طابع بنيوي لا يمكن معالجته ببعض المسكّنات ولا بالقبضة الأمنية وحدها. وأرى أن الحراك الشعبي الأخير هو أحدُ تجليات المعضلة الريفية في علاقته مع المَركز. في إحدى المقابلات الصحفية التي أجراها سعيد الخطابي، نجلُ الأمير عبد الكريم الخطابي، في أعقاب الزيارة الأولى التي قام بها الملك محمد السادس للريف، قال ما معناه: "المخزن لا يثق في الريف والريف لا يثق في المخزن". هذه المعادلة صعبة التفكيك، لأنها تتطلب ثقافة الاعتراف – وهي ثقافة غائبة في سلوكنا الجمعي – وتستلزم التسلح بالإرادة الشجاعة من الجميع.

وفي المقابل، ماذا فعلنا نحن في سبيل القضية الريفية؟

يبدو أننا لم نستوعب طبيعة الصراع بعد. لم نعرف كيف نحمل القضية إلى بر الأمان، سواء داخل المغرب لخلق مزيد من التعاطف معها داخل صفوف الأصوات التي ما تزال تقاوم الانجراف العام، ولا حتى في الخارج. لقد حصرنا مسألة الدفاع عن الريف في "رد الفعل"، ولم ننتقل بعد إلى "صُنع" الفعل الريفي. أعترف أن عملية صُنع الفعل الريفي ليست بالأمر الهين، وخاصة في هذه الظرفية التي يعرف فيها الجسم الريفي تمزقا كبيرا، بل تطاحنا وكأننا في زمن "الريفوبليك". إذن، هو عمل صعب يحتاج إلى التفكير الهادئ بعيدا عن الاصطفاف والعاطفة الجياشة، يحتاج إلى تضحيات على كافة المستويات، ولا أقصد هنا التضحيات بالأرواح أو فعل الاستشهاد، فالريف في غِنىً عن مزيد من الشهداء، إنما المقصود هو التضحيات بالوقت والمعرفة والعلاقات والأموال. فلا يمكن لأية قضية مهما كانت عادلة أن تواجه الأعاصير بلا عتاد.

الصراع مع المركز لا يُدار بالعواطف ولا بالشتائم ولا بردّات الفعل، ولكنه يدار بالعقل والعمل الجاد وبالتوعية الميدانية. كل هذا لا يتأتى إلا بتوفير الإمكانيات المادية التي تواكب العمل الميداني والتخطيط وتسطير الاستراتيجيات. فكيف لملايين الريفيين أن يعجزوا حتى الآن عن إنشاء منبر إعلامي قادر على إنتاج خطاب عقلاني يواجه الحملات الرسمية المزوِّرة للحقيقة والتاريخ؟ كيف عجز الريفيون عن خلق وسائط ضغط (أو ما يسمى باللوبيات) يكون لها تأثير على المجتمعات التي يقيمون فيها؟ لماذا عجز الريفيون عن خلق مركز ثقافي وازن يكون رافدا للقضية الريفية، وبديلا للخطاب الرسمي؟ هذا غيضٌ من فيضِ الإخفاقات التي أسهمت في جعل القضية الريفية قضية ضائعة.

لا أعتقد أن الأوان قد فات. القضية الريفية باقية والإنسان الفرد زائل. إلا أنه يتعين على الريفيين أن يعملوا بطريقة مغايرة، علينا أن نجدد خطابنا ونجدد أدواتنا، ونجدد حتى علاقاتنا، ليس مع بعضنا البعض فحسب، بل مع غيرنا، وهذا أهم. تجديد الخطاب الريفي يعني في ما يعنيه الجواب عن سؤال مهم: ماذا نريد؟ ماذا نريد لهذا الريف. إذا حددنا عناصر الجواب، نكون قد بدأنا في تحقيق ما نريد.

يقول محمود درويش:
"أرى ما أريد من الليل.. إني أرى نهايات هذا الممر الطويل على باب إحدى المدن".

www.amadalamazigh.press.ma

نونبر 2019 - العدد 226
ⵏⵓⵏⴱⵉⵔ 2019 - ⴰⴷⴷⴰⴷ 226 - 2969

الأمازيغي العالم ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ www.amadalpresse.com AMAZIGH

حقوقيون وعائلات معتقلي ''حراك الريف'' يحتجون أمام ''مندوبية السجون'' بالرباط

تظاهر العشرات من النشطاء الحقوقيين وعائلات معتقلي حراك الريف، صباح الجمعة 08 نونبر الجاري، أمام مقر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالرباط، مردّدين شعارات تطالب بوقف ما وصفوه بالإجراءات "الانتقامية والتعسفية" التي اتخذتها مندوبية "التامك" في حق المعتقلين المرحلين إلى سجن "راس الما" بفاس.

ووصف المحتجون الذين شاركوا في الوقفة، إلى جانب عائلات معتقلي "الحراك"، يتقدمهم والدي ناصر الزفزافي، ووالدة نبيل أحمجيق وباقي عائلات المعتقلين، الإجراءات "التأديبية التي اتخذتها مندوبية السجون في حق معتقلي حراك الريف"، بالإجراءات "الانتقامية والتعسفية"، معتبرين أن وضع المعتقلين في "الكاشو" ومنع الزيارات العائلية لمدة 45 يوما، ما هو إلا محاولة من المندوبية لإخفاء "التعذيب" الذي تعرضوا له، مباشرة بعد تسريب الشريط الصوتي لناصر الزفزافي.

وردّد المتظاهرون الذين حملوا صور المعتقلين، شعارات تطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين، وعلى رأسهم معتقلي "حراك الريف"، ووقف "كافة الإجراءات الانتقامية" التي اتخذتها مندوبية السجون في حقهم.

وطالب المحتجون، في ذات السياق بفتح تحقيق في ما تعرض له المعتقلون من "تعذيب".

وأجمعت العائلات في تصريحات مقتضبة، على أن "أبنائهم تعرضوا للتعذيب قبل وضعهم في الزنازين الانفرادية وتفريقهم على السجون". وأكد أحمد الزفزافي، رئيس جمعية ثافرا للوفاء والتضامن لعائلات معتقلي حراك الريف، أن "المعتقلين السياسيين (نبيل أحمجيق، زكرياء أضهشور، وسيم البوستاتي، سمير إغيذ، ناصر الزفزافي) تعرضوا لتعذيب شديد، مع إجراءات تأديبية قاسية مفتقدة لأي مبرر مقبول".

وقال بلاغ صادر عن عائلات معتقلي حراك الريف المرحلين لسجن "رأس الما" بفاس، توصلت به "العالم الأمازيغي" إننا "كعائلات المعتقلين، ومن منطلق تجارب سابقة، لدينا مخاوف من أن الحرمان من الزيارة غرضه التغطية على ممارسات التعذيب التي طالتهم، عبر الاستفادة من مدة زمنية كافية لإخفاء آثار التعذيب الذي تعرضوا له".

وكانت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج قد أعلنت في 4 من نونبر الجاري، اتخاذ إجراءات تأديبية في حق معتقلي حراك الريف، الموجودين بسجن "راس الما" بفاس، مباشرة بعد تسريب شريط صوتي للمعتقل ناصر الزفزافي.

وقالت المندوبية في بلاغ لها أنه "بعد ثبوت قيام مجموعة من السجناء على خلفية أحداث الحسيمة بالتمرد والتنطع في وجه الموظفين والاعتداء عليهم ورفض تنفيذ الأوامر، قررت المندوبية العامة اتخاذ قرارات تأديبية في حق هؤلاء السجناء".

وكشفت المندوبية أنها قامت بتوزيع هؤلاء السجناء على مؤسسات سجنية متفرقة، ووضعهم في زنازين التأديب الانفرادية (الكاشو) ومنعهم من الزيارة العائلية ومن التواصل عبر الهاتف لمدة 45 يوما".

ابن الشيخ تتهم مؤسسات الدولة ''بمأسسة العنصرية'' ضد الأمازيغية وتقول ''الأمازيغية تعيش تراجعات''

قالت الإعلامية الأمازيغية؛ آمينة ابن الشيخ، إن "الأمازيغية ما بعد الدسترة في دستور 2011، تعيش تراجعات مخيفة، مستمرة ومسترسلة في كل المجالات". مشيرة إلى أن "الأمازيغية في العشر سنوات الأولى التي سبقت الدسترة، والإقرار بها لغة رسمية في الدستور، شهدت دينامية وحيوية أحسن بكثير من قرابة العشر سنوات ما بعد الدسترة".

وأكدت مديرة جريدة "العالم الأمازيغي" في ندوة ثقافية، نظمتها "جمعية أجدير لتعليم اللغة الأمازيغية ونشر ثقافتها وتراثها" بالمركب الثقافي بمدينة القنيطرة؛ يوم الثلاثاء 05 نونبر الجاري، أن العشر سنوات الأولى التي تالت خطاب أجدير، وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، شهدت "ثورة وانبعاث أمازيغي بشكل لا يستهان به"، وكسرت "عقدة عدم الاعتراف المغاربة بدواتهم وهوياتهم والانتماء للذات الأمازيغية".

وعادت ابن الشيخ إلى "المخاض العسير" الذي عاشته الأمازيغية خلال هذه الفترة، ونضالات الحركة الأمازيغية في سبيل إيصال الهوية والثقافة الأمازيغية للمغاربة. مشيرة في معرض مداخلتها، إلى أن بعد خطاب أجدير، وأنشطة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مباشر بعد تأسيسه وتوقيعه لعدد من الاتفاقيات والشركات مع المؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني "ساهم في كسر الخوف من الأمازيغية الذي خلقه النظام عند المغاربة".

وأكدت أن هذه الفترة عرفت انفتاح على الأمازيغية وتطور في جميع المستويات، لكن؛ تضيف المتحدثة "بمجرد دسترة الأمازيغية في دستور 2011 تم هناك تراجعات في جميع المجلات وفي كل المؤسسات والدوائر الحكومية".

وانتقدت ابن الشيخ "التأخير" الذي حصل في إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. مضيفة :" بعد دسترة الأمازيغية سنة 2011، ناضلنا على إخراج القوانين التنظيمية قرابة ثماني سنوات؛ رغم أن الأمازيغية تأتي في الفصل الخامس من الدستور، ولم تخرج هاته القوانين إلا في أواخر يوليوز الماضي، بشكل فيه تراجع حتى على ما حققته الأمازيغية في العشر سنوات الأولى التي سبقت الدسترة".

واتهمت الفاعلة الأمازيغية؛ مؤسسات الدولة، بممارسة "العنصرية" اتجاه الأمازيغ والأمازيغية بالمغرب. مضيفة :" اليوم، نعيش مأسسة العنصرية ضد الأمازيغية بآليات وقوانين، وتتجلى عنصرية الحكومة في قانون المالية الذي يناقش حاليا في البرلمان". مردفة القول :" كان من المفروض أن يعكس قانون المالية الحالي إرادة الدولة في المصالحة مع الأمازيغية وإدراجها في مناحي الحياة العامة، بمجرد صدور قانون الأمازيغية بالجريدة الرسمية، رغم كل النواقص والشوائب التي تعتريه، إلا أن لا شيء من هذا حدث".

وانتقدت ابن الشيخ "غياب برنامج حكومي واضح وموقف صريح من الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية في الدستور والقانون". وتساءلت المتحدثة عن سبب تأخير تأسيس اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة التي من المفروض أن يعهد إليها بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للأمازيغية؟".

كما انتقدت الإعلامية الأمازيغية، مؤسسة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري "لهاكا"؛ متهمة إياها بممارسة العنصرية اتجاه الأمازيغية في الإعلام :"لأنها لم تسائل القنوات العمومية، عن عدم احترامها لدفتر التحملات بخصوص حصة الأمازيغية في الإعلام العمومي".

من جهته؛ قال الأستاذ الباحث، الحسين مفتي؛ إنه أمر طبيعي أن يبحث الإنسان عن انتمائه، و"لا يمكن لأي إنسان أن يعيش بلا ثقافة ولا هوية".

وتطرق الأستاذ مفتي في معرض مداخلته في ذات اللقاء، إلى "مظاهر الثقافة من جوانبها المختلفة"، وعرج على ذكر تطور حقوق الإنسان، من الحقوقية السياسية والمدنية، إلى الحقوق اللغوية والثقافية، إلى الجيل الثالث والرابع من حقوق الإنسان. مبرزا أن" المبادئ الأساسية هي حماية الثقافة من الإشكالات التي تهددها". وأكد الباحث مفتي في معرض مداخلته، أن "الثقافة حاجة إنسانية وجب الدفاع عنها"، مشدّدا على أن "تطور المجتمعات في التعدد الثقافي واللغوي".

وشدّد المتحدث على ضرورة استعمال التقنيات الحديثة لخدمة القضية، والإبداع في خدمة الثقافة الأمازيغية"؛ محذراً من أن "أخطر ما يهدد الأمازيغية هو التنميط الثقافي".

وانتقد الأستاذ الحسين مفتي "التمكين للغة الفرنسية في قانون الإطار، بدل من اللغتين الرسميتين للدولة، الأمازيغية والعربية"، مؤكدا أن الأولوية هي التمكين للغتين الرسميتين للدولة".

حري بالذكر أن "جمعية أجدير لتعليم اللغة الأمازيغية ونشر ثقافتها وتراثها" التي تأسست بمدينة القنيطرة؛ افتتحت يوم الاثنين 04 نونبر، أيام "أجدير الثقافية الأولى بالمركز الثقافي بالقنيطرة، وذلك تخليدا للذكرى 44 للمسيرة الخضراء.

وعرف الحفل الافتتاحي للأيام الثقافية الإشعاعية؛ المنظمة تحت شعار "من أجل مواطنة متساوية"، من 4 إلى 7 نونبر الجاري، حضور مجموعة من الفنانين والموسيقيين والشعراء وفاعلين ومهتمين بالثقافة الأمازيغية.

«أمغار» تندد بقرار باشا خنيفرة بمنع تقديم الدروس في الأمازيغية

اتهمت "جمعية أمغار للثقافة والتنمية" باشا مدينة خنيفرة، بمنعها من تقديم دروس في اللغة الأمازيغية "كما دأبت على ذلك منذ ما يقرب من عشر سنوات وذلك بإمكانياتها الذاتية".

وقالت أمغار في بيان، إن باشا المدينة علل هذا "المنع بوجوب الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة أو التنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهو الأمر الذي يثير الاستغراب لعدم وجود ما يبرر ذلك قانونا، لكون جمعيات المجتمع المدني لا تربطها أية علاقة بهذه المؤسسات ولا تشتغل تحت وصايتها".

وأضافت أن هذا القرار "الجائر والعنصري" يأتي بعد ثمان سنوات من ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور وبعد أسابيع فقط من صدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، "مما يؤشر بالملموس على أن الدولة المغربية ماضية في نهجها القديم القائم على الميز والإقصاء عن طريق فرض الحصار على أية مبادرة للنهوض بهذه اللغة الوطنية". وفق تعبيرها.

واعتبرت جمعية "أمغار للثقافة والتنمية" بخنيفرة، منع تقديم دروس في اللغة الأمازيغية "قرارا مزاجيا وشططا في استعمال السلطة وخرقا سافرا للدستور يهدف إلى خنق أية خطوة تسعى إلى إنقاذ اللغة الأمازيغية من الاندثار الذي يلاحقها في ظل استمرار مخطط يهدف إلى القضاء عليها".

وعبّرت عن استنكارها الشديد لهذا القرار "ذي المنزع العنصري الذي يعيد إلى الذاكرة سياسة الأبارتايد والتوحيد القسري الذي يجهز على التعدد اللغوي والتنوع الثقافي". وفق تعبير بيانها.

كما عبّرت "أمغار" عن تنديدها الشديد "بتملص الدولة المغربية من التزاماتها تجاه اللغة الأمازيغية وتلكؤها في أجرأة الطابع الرسمي للغة الأمازيغية والنهوض بها". مؤكدة في ختام بيانها، أنه "لا محيد عن العدالة اللغوية والثقافية التي تشكل صلب دولة الحق والقانون".

وفي هذا الصدد عبّر المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة، عن قلقه و استنكاره الشديدين لقرار باشا مدينة خنيفرة، بمنع «جمعية أمغار للثقافة والتنمية» من تقديم دروس في اللغة الأمازيغية لعموم المواطنين».

وقال فرع الـ«amdh» إن «هذا المنع يأتي ضدا على العهود و المواثيق الدولية الهادفة للحفاظ على التعدد اللغوي و التنوع الثقافي و خاصة العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و كذلك ميثاق الشعوب الأصلية».

واعتبر فرع الجمعية الحقوقية بخنيفرة، هذا القرار الذي «لا يستند إلى أي مرجع قانوني»، «خرقا واضحا للعهود و المواثيق الدولية السالفة و يبين بالملموس عدم جدية الدولة المغربية في تعاطيها مع الأمازيغية و يوضح التناقض الصارخ بين خطابها و ممارساتها».

ونددت الجمعية الحقوقية بقرار باشا المدينة، مشيرا إلى أنه «يعيد الأمازيغية إلى المربع الأول و يضرب عرض الحائط كل ما تم إنجازه في هذا المجال بفضل نضالات الشعب المغربي، و يذكر بأن الخطوات التي قامت بها الدولة مجرد ذر للرماد بالعيون لربح الوقت على حساب مستقبل الأمازيغية».

وطالب مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الدولة المغربية بـ«الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالنهوض باللغة الأمازيغية و احترامها للمواثيق الدولية خاصة تلك التي صادقت عليها».

انتخاب محمد بودرا رئيسا للمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة..

تكريس لمكانة الحسيمة ومنطقة الريف في سياسة التنمية الجهوية بالمغرب

يشكل انتخاب السيد محمد بودرا، عمدة مدينة الحسيمة ورئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، رئيسا للمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة تكريسا لمكانة مدينة الحسيمة ومنطقة الريف بشكل عام في سياسة التنمية الجهوية بالمغرب.

ويجسد هذا الانتخاب، الذي تم على هامش قمة المدن والحكومات المحلية المتحدة التي اختتمت أشغالها مساء أمس الجمعة بمدينة دوربان الجنوب إفريقية، المكانة المتميزة التي أضحت تحتلها حاضرة الحسيمة من خلال برنامج التنمية المجالية الحسيمة منارة المتوسط، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس في أكتوبر من سنة 2015، والجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة خلال السنوات التالية بكافة تراب الإقليم.

ويعكس مشروع الحسيمة منارة المتوسط الذي يعتبر واحدا من أكبر المشاريع التنموية بالمملكة والذي رصد له غلاف مالي إجمالي يناهز 6ر5 مليار درهم، العناية السامية التي يحيط بها جلالة الملك رعاياه الأوفياء بمدينة الحسيمة ومنطقة الريف بشكل عام.

ويتضمن هذا المشروع الضخم والمتكامل الذي يشمل الفترة 2015-2019 إنجاز أزيد من 1000 مشروع تنموي يغطي العديد من القطاعات الحيوية كالصحة والمجال الاجتماعي والرياضة والطرق والمسالك والفلاحة والتأهيل المجالي والثقافة والماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات.

كما يتضمن إنجاز مشاريع تهم التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير، وإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز وتأهيل المراكز القروية والمؤسسات التعليمية، إضافة إلى مشاريع تهم المجال الديني والتكوين المهني، وهي المشاريع التي جعلت من مدينة الحسيمة جوهرة المتوسط بامتياز.

ومن شأن هذه المشاريع أن تساهم في النهوض بإقليم الحسيمة، ومنطقة الريف عموما، وتعزيز جاذبيتها وتحسين إطار عيش الساكنة المحلية، على اعتبار أنها تراعي الشمولية والتنوع في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية.

وتكمن الغاية المثلى من الجهود التي ما فتئت تبذلها السلطات العمومية على كافة المستويات في "دمقرطة الخدمات الاجتماعية وخدمات القرب، مع الحرص على توزيع المشاريع بين مختلف المجالات القروية والحضرية لتقليص الفوارق المجالية داخل الإقليم".

وفق فلسفة شاملة، استفاد الإقليم، ومدينة الحسيمة على الخصوص، من الوقع الكبير لمختلف المشاريع التي تنفذها مختلف القطاعات العمومية، والتي سيكون لها وقع كبير على سكان الإقليم مباشرة بعد دخولها حيز الاستغلال، وهي المشاريع التي أرست قواعد تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة، كما أسست لحكامة محلية تقوم على الالتقائية بين مختلف المتدخلين، وتجعل الإنسان المحور والغاية من التنمية.

والأكيد أن هذه المشاريع الهامة ستساهم في خلق دينامية اقتصادية واجتماعية بمدينة الحسيمة منارة المتوسط ونواحيها التي تزخر بالعديد من المؤهلات الطبيعية والجغرافية المتميزة، وستكون لها انعكاسات إيجابية ومباشرة على التنمية المحلية بالمنطقة وجعلها إحدى أكثر الوجهات استقطابا للاستثمارات الداخلية والخارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد محمد بودرا الذي رأى النور سنة 1960 هو نائب برلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة بدائرة الحسيمة، وسبق أن شغل منصب رئيس مجلس جهة تازة – الحسيمة – تاونات.

كما انتخب سنة 2013 رئيسا للمجلس السياسي للجنة المتوسطية للمدن والحكومات المحلية المتحدة, وذلك في أعقاب المنتدى الثالث للسلطات المحلية والإقليمية للمتوسط الذي انعقد بمدينة مرسيليا.

"الرابطة المغربية" تجدد هياكلها في مؤتمرها الثالث وتكرم شخصيات حقوقية

افتتحت "الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان"، مساء السبت 09 نونبر الجاري، بمدينة القنيطرة، مؤتمرها الوطني الثالث، تحت شعار: "أوقفوا الانتهاكات".

وعرف المؤتمر الذي شارك فيه أزيد من 200 مؤتمر ومؤتمرة منتخبين عن كل فروع الرابطة ومراصدها بكل الجهات المغربية، حضور عدد من ممثلي وأعضاء وعضوات التنظيمات والجمعيات الحقوقية المغربية والدولية.

وأوضح إدريس السدراوي، رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، أن شعار "أوقفوا الانتهاكات" الذي اختارته الرابطة لمؤتمرها الوطني الثالث، "رسالة عالمية أمام ما يتعرض له الأفراد في جميع أنحاء العالم من انتهاك للحقوق والحريات الأساسية رغم كل ما تدعو له الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان".

وذكر السدراوي في كلمة الافتتاح، أن " المؤتمر الثالث للرابطة ينعقد في سياق إقليمي ودولي أصبحت فيه الممارسة الحقوقية المستقلة معقدة، تستغلها الدول الامبريالية وسيلة ضغط للتحكم في مسار العلاقات الدولية وفق مصالحها وأهدافها".

وبخصوص المغرب، قال المتحدث، إن " الحكومتين الأخيرتين استغلت الظرفية الإقليمية والدولية، من أجل تمرير العديد من القوانين والمراسيم التراجعية والتي تضرب في العمق المكتسبات التاريخية للشعب المغربي، وبالأخص فيما يخص التقاعد والتشغيل التمييزي في القطاع العام وما يدلق عليه التعاقد".

وأشار إلى "استمرار المشاريع المالية للحكومات المغربية في استخدام نفس الألفاظ "الإصلاحات الهيكلية" وهو ذلك المصطلح الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي، ممّا يثير مزيد من الشكوك حول اتباع الحكومة الحالية لنفس طريق إصلاحات الماضي".

وأضاف السدراوي أن "المشاريع المالية تتم في إطار توصيات البنك الدولي، على إثر القروض المالية التي تتلقاها الحكومة باستمرار، بضغوط من أجل حذف الاستثمارات العمومية"؛ وهو ما يعني، يضيف المتحدث، "تقليل إنفاق الدولة على المرافق والخدمات بكافة أنواعها الصحية والتعليمة، مما يعكس زيف الإدعاءات الحكومية حول تدعيم آليات التماسك الاجتماعي في ظل التمسك بسياسات تخدم مصالح الأقلية ضد المصالح الشعبية العريضة وضرب عميق للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لسائر الفئات الفقيرة والمتوسطة".

وأكد في معرض كلمته، أنه بسبب هذه الأوضاع المتردية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، برزت مجموعة من الحركات الشعبية بالعديد من المناطق المغربية.

وذكر حراك الريف وجرادة وحراك الجماعات والنساء السلالية وباقي الحراك الذي عرفته مختلف مناطق المغرب.

واعتبر الرئيس الوطني، للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بروز هذه الحركات، هو تأكيد على "الإخفاق الحكومي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و "الأدهى أنها عرضت الحقوق المدنية والسياسية للخطر مع موجة الانتقام من كل الأصوات الممانعة والمنتقدة للتراجعات وللإختيارات اللاشعبية للدولة، عبر محاكمات يمكن أن نطرح عليها أكثر من سؤال وعبر متابعات كيدية وتلفيق التهم للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان". وفق تعبير المتحدث.

وقال السدراوي، إن العنوان البارز للممارسة الحقوقية الرسمية في مجال حقوق الإنسان، هو "ذلك التناقض القائم بين الخطاب الوردي، وبين الواقع المثخن المليء بالإنتهاكات والتراجعات، بدليل المواجهة الأمنية والخيار الإستئصالي والقمعي لكل الحركات السلمية بالمغرب".

وذكر المتحدث بالأحكام الصادرة عن غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، والتي وصلت إلى "308 سنة من السجن النافذ في حق 52 معتقلا من حراك الريف". مشيراً إلى أن السلطات قامت "باعتقال ما لا يقل عن 800 ناشط وناشطة، وأكثر من 1400 حالة استدعاء واستماع لدى الشرطة وتوقيع محاضر لم يطلع أغلبهم على مضمونها، بسبب انخراطهم في الاحتجاجات السلمية بالريف".

وعبر المتحدث عن تنديد المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، بهذه الأحكام. وطالب "عقلاء وحكماء هذا البلد بالعمل على طي هذا الملف وكل ملفات الاعتقال السياسي واعتقال الصحافيين والمدونين عبر إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ونشطاء الحركات الاجتماعية والطلابية.. والعمل على فتح ملف جديد للإنصاف وجبر الضرر". وفق تعبيره.

وشدّد السدراوي على ضرورة " فتح حوار وطني حقوقي حول مسار العدالة الانتقالية بالمغرب، ونهج إصلاحات حقوقية فعلية؛ وضمان استقلال القضاء، ووضع إستراتيجية وطنية لعدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية والقضائية".

هذا، وحضيّ عدد من الحقوقيين والحقوقيات من المغرب وموريتانيا

وإفريقيا جنوب الصحراء وسوريا؛ بتكريم من طرف الرابطة، اعترافا بما قدمه المكرّمون في مجال حقوق الإنسان.

واستمرت أشغال المؤتمر الوطني الثالث للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، على مدى يومين بمدينة القنيطرة؛ تم التجديد من خلاله الثقة في ادريس السدراوي رئيسا وطنيا للرابطة، كما تم انتخاب مكتب تنفيذي للسهر على تسيير الهيئة الحقوقية في السنوات المقبلة.

وقال السدراوي، إن اختيار شعار:"أوقفوا الانتهاكات" للمؤتمر الوطني الثالث، المنعقد يومي 09 و 10 نونبر 2019، بمدينة القنيطرة، يمثل صرخة لكل المظلومين والمضطهدين وضحايا الانتهاكات في كافة ربوع العالم وبالأخص بالشرق الأوسط وإفريقيا حيث استغلال الإنسان واستغلال البلدان لفائدة القوى الامبريالية الدولية"، مضيفاً أن " رسالتنا من خلال شعار: أوقفوا الانتهاكات, هي رسالة عالمية أمام ما يتعرض له الأفراد في جميع أنحاء العالم من انتهاك للحقوق والحريات الأساسية رغم ما تدعو له الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان, حيث تستمر التقارير السنوية لمنظمات دولية وهيئات أممية في نشر أرقام غير مسبوقة لانتهاكات الحقوق حول العالم, ويواجه العديد من المدافعين والناشطين الحقوقيين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني العديد من التحديات والمخاطر التي تعرضهم للملاحقة والاعتقال التعسفي في بلدانهم. وتجسد الحروب أبشع الانتهاكات للجماعات والأفراد المدنيين في كل أنحاء العالم وخاصة الشرق الأوسط وإفريقيا مما أدى إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة بكل من مصر والمغرب وليبيا والجزائر ودول الخليج حيث تمثل سوريا مثالا صارخا بكل ما تتعرض له من مخاطر وقتل وتجويع وتعذيب وحرمان وهجرة للحصول على مكان امن, كما لا ننسى قضية فلسطين التي تحمل طابعا خاصا في سجل انتهاكات حقوق الإنسان منذ بداية النكبة إلى الآن كقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يحرمون من كافة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتهاك الحق في التنقل والسفر بحبس الفلسطينيين لسنوات طويلة بتهم ملفقة مع حرمانهم من ابسط حقوقهم حتى داخل السجون.

وأوضح أن المؤتمر عرف مشاركة 200 مؤتمرة ومؤتمر من 43 فرع ومرصد من كافة الجهات المغربية وحضور ممثلي الهيئات الحقوقية والمدنية والنقابية وبعض الضيوف من خارج المغرب, حيث مر المؤتمر في جور من الديمقراطية والمسؤولية ليتم المصادقة على تعديلات القانون الأساسي وانتخاب إدريس السدراوي رئيسا وطنيا بالإجماع كما تمت المصادقة على العديد من الأوراق والأرضيات".

السجن 6 أشهر بحق 22 من موقوفي العلم الأمازيغي بالجزائر

أدانت محكمة سيدي امحمد بالعاصمة الجزائرية، مجموعة من حاملي العلم الأمازيغي بالحبس النافذ، في محاكمة استمرت من سهرة أمس الاثنين إلى غاية الساعة الثانية صباحا من اليوم الثلاثاء. ومثل 21 شخصا بتهمة المساس بالوحدة الوحدة لرفع راية غير الراية الوطنية، وتم إدانتهم بسنة حبسا، منها 6 أشهر غير نافذة وغرامة مالية.

ورفض القاضي الإفراج عن الطالبة نور الهدى الموقوفة لنفس التهم، وسيتم الفصل في قضيتها بحر الأسبوع الداخل، فيما حدد القاضي يوم 21 نوفمبر الجاري موعدا للفصل في الحكم النهائي بالنسبة لـ 21 موقوفا آخرا يواجهون نفس التهم.

ودامت جلسة المحاكمة لأزيد من 10 ساعات، بحضور عشرات من المحامين الذين قرروا الدفاع عن حاملي الراية الأمازيغية، بالإضافة إلى عائلاتهم وجرت المحاكمة في أجواء متوترة لاسيما بعد النطق بالأحكام التي اعتبرها الحضور قاسية.

وباشرت هيئة محكمة سيدي امحمد أمس الاثنين، في محاكمة موقوفي الراية الأمازيغية البالغ عددهم 41 شابا، تم توقيفهم بتاريخ 21 يناير المنصرم بمسيرات الجمعة بعد حملهم للرايات، لتتم متابعتهم بجنحة المساس بسلامة وحدة الوطن عن طريق رفع راية غير الراية الوطنية، وأحيلوا على المحاكمة بعد قبوعهم رهن الحبس الاحتياطي بالمؤسسة العقابية بالحراش لمدة فاقت 4 أشهر.

وشهد محيط محكمة سيدي امحمد، منذ الساعات الأولى لصباح أمس، حسب ما أوردته جريدة المحور اليومي الجزائرية التي أوردت الخبر ـ تطويقا أمنيا مكثفا، تحسبا لقدوم الموقوفين إلى المحكمة، كما عجت قاعة الجلسات قبل انطلاق المحاكمة بأهالي الموقوفين والمساندين لهم، والنشطاء السياسين.

ونظرا للعدد الهائل للحاضرين، تعذر على القاضي مباشرة استجواب المتهمين، وطلب من الحاضرين الهدوء داخل القاعة، أو سيضطر إلى وقف الجلسة وطردهم، بينما تعالت التصفيقات بعد دخول الموقوفين إلى القاعة، وردد الحاضرون عبارات «جزائر حرة مستقلة»، ومن جهة أخرى تجمع عشرات المواطنين وأهالي الموقوفين خارج المحكمة، وطالبوا بإطلاق سراح أبنائهم القابعين بالمؤسسة العقابية لمدة فاقت 4 أشهر. يورد ذات المصدر.

واستهل القاضي الجلسة باستجواب أول دفعة من المتهمين، والبالغ عددهم 7 موقوفين من أصل 41 متهما، تم توزيعهم على 10 ملفات منفصلة، بعد متابعتهم بجنحة المساس بوحدة وسلامة الوطن عن طريق رفع راية غير الراية الوطنية، ولدى الاستماع لتصريحات

المتهم الأول، أكد أنه شارك بتاريخ الوقائع في مسيرة الجمعة، ثم تفاجأ بعدها بتوقيفه من قبل عناصر الضبطية القضائية، بسبب حمله للراية الأمازيغية، التي تعبر عن هويته، وهي التصريحات التي أكدها المتهم الثاني، حيث أكد أنه فعلا حمل الراية الأمازيغية خلال إحدى مسيرات الجمعة بالعاصمة، لكن لم تكن له نية في إحداث أعمال شغب أو إهانة العالم الوطني.

من جهته، أكد المتهم الثالث أنه تم توقيفه يوم الجمعة المصادف لـ 21 يناير الماضي بإحدى المقاهي بالعاصمة، رفقة مجموعة من أصدقائه، بسبب الراية الأمازيغية التي كانت بحوزته، بينما أوضح المتهم الرابع أن حبه الشديد للوطن جعله يشارك في مسيرة الجمعة والمطالبة بالتغيير ومحاسبة جميع المفسدين الذين عاثوا في الجزائر فسادا منذ عشرين سنة مضت، مشيرا إلى أن الراية الأمازيغية تعبر عن هوية الأمازيغ وتقاليدهم، كما ردد خلال استجوابه عبارة «تحيا الجزائر»، مشيرا إلى أنه مفتخر بهويته الأمازيغية.

أما المتهم الخامس، فصرح لقاضي الجلسة بأنه سجن لمدة 4 أشهر عن تهمة باطلة لا أساس لها من الصحة، مضيفا في معرض تصريحاته أنه تعرض لشتى أنواع الضرب والشتم والإهانة من قبل الشرطة بعد توقيفه، في حين أدلى بقية المتهمين بنفس تصريحات، ملتمسين من المحكمة إطلاق سراحهم وإفادتهم بالبراءة.

وطالب دفاع المتهمين، المنحدر أغلبهم من نقابة تيزي وزو، بصوت واحد بإطلاق سراح المعتقلين، والاعتذار لهم، بعد سجنهم لمدة 4 أشهر، عن وقائع لا تشكل جريمة، وغير معاقب عليها، بينما أكد أحد المحامين أن هذه القضية سياسية أكثر منها جزائية، مشيرا إلى غياب أي مادة قانونية في قانون الإجراءات الجزائية تجرم حمل الراية الأمازيغية

وأضاف أن هؤلاء الشباب خرجوا إلى الشارع من أجل المطالبة بالحرية والتغيير، وحملهم للراية الأمازيغية يعبر عن هويتهم الأمازيغية لا أكثر ولا أقل، ملتمسا من هيئة المحكمة تبرئة المتهمين من روابط التهمة المتابعين بها، والنطق بنفس الأحكام التي صدرت في حق موقوفي الراية الأمازيغية بعنابة، مع استرجاع الرايات المحجوزة، بينما أكدت محامية أخرى أن قضية الراية الأمازيغية أثارت ضجة كبيرة، باعتبار أن الأعلام الأمازيغية تعتبر رمزا من رموز الشعب الجزائري، وليس الأمازيغ فقط، وهذه الراية تمت دسترتها قانونا، مطالبة بالإفراج عن المتهمين. حسب يومية المحور اليومي.

"الأفافاس" يندد بسجن معتقلي "الراية الأمازيغية"

ندد حزب جبهة القوى الاشتراكية، المعروف اختصارا بـ"الأفافاس" بالأحكام الصادرة أمس الثلاثاء في حق معتقلي "الراية الأمازيغية"، معتبرا إياها دليلا على "غياب أي نية لدى أصحاب السلطة في السير نحو التهدئة".

واعتبر "الأفافاس"، في بيان له، أن الأحكام التي أصدرتها خلال اليومين الأخيرين محكمة سيدي أمحمد، ضد موقوفين في الحراك الشعبي حملوا الراية الأمازيغية "لا تستند إلى أي قاعدة قانونية و تهدف إلى دفع الشعب الثائر بطريقة سلمية ومتحضرة إلى التصعيد والعنف".

وأضاف "الأفافاس" في بيانه :"ذنب المعتقلين، الذين في أغلبيتهم شباب حملوا لراية الأمازيغية في مسيرات شعبية وسلمية"، مشيدا بـ"التجنيد الكبير للمحامين والمواطنين لفائدة هؤلاء المعتقلين".

من جهته أدان جيلالي سفيان، رئيس حزب جيل جديد، الأحكام الصادرة من محكمة سيدي أمحمد في حق عدد من معتقلي الحراك، معتبرا إياها وفقا لما أورده في منشور له على صفحته في "الفايسبوك"، استفزازا ولا مبرر له لمتظاهري الحراك الشعبي.

محكمة جزائرية تبرئ خمسة من معتقلي "الراية الأمازيغية"

من جهتها، أصدرت محكمة "باب الوادي" بالجزائر، صبيحة الأربعاء 13 نونبر الجاري، حكما ببراءة خمسة معتقلين متابعين بتهمة المساس بالوحدة في قضية حمل الراية الأمازيغية. وبتعلق الأمر ب كمال بلكحل، عقبي علي،علي ايدير، بوجميل محند، قارون حمزة.

وتأتي أحكام البراءة لمعتقلي العلم الأمازيغي في المظاهرات المستمرة ضد رموز النظام الجزائري السابق، لتسقط تهمة المساس بالوحدة الوطنية التي وجهت للمتهمين مباشرة بعد القرار الرسمي الذي أعلن عنه رئيس أركان الجيش.

اللغة الأمازيغية داخل الإتحاد الإفريقي

نصب الإتحاد الإفريقي، "لجنة اللغة الامازيغية" بشكل رسمي بمقر الاتحاد الافريقي بأديس ابابا، على غرار لجنة اللغة العربية و الامهرية.

و أوضح بيان صادر عن المحافظة السامية للأمازيغية بالجزائر، أن وفدا من الأساتذة الجامعيين المختصين في اللغة و الثقافة الامازيغية بقيادة الامين العام للمحافظة السامية للأمازيغية، الهاشمي عصاد قد شاركوا في اشغال الورشة العملياتية و التخطيط لوضع لجان اللغات العبارة للحدود المشتركة و هي العربية و الامازيغية و الامهرية تحت اشراف الاكاديمية الافريقية للغات، التي جرت بأديس ابابا من 29 الى 31 اكتوبر 2019.

وأشار المصدر ذاته – حسب وكالة الأنباء الجزائرية – الى أن "هذا العمل هو نتيجة المسعى و الجهود التي بدلها الامين العام للمحافظة السامية للأمازيغية و ذلك منذ لقائه بالأمين التنفيذي للأكاديمية الافريقية للغات الدكتور لانغ فافا دامفا على هامش الدورة الثالثة العادية للجنة التقنية المختصة حول الشباب و الثقافة و الرياضة التي جرت بالجزائر في اكتوبر 2018".

و تابع البيان أن تقرير الوفد الجزائري قد "تمت الموافقة عليه بالإجماع مع تنويهات مجموعة اكاديمي الأكاديمية الافريقية للغات الذين اعتبروا ان لجنة اللغة الامازيغية تعكس تماما روح الاكاديمية الإفريقية للغات كونها هيكل عمل على غرار الهياكل ال19 الاخرى التي تعمل بالتنسيق مع الهياكل الوطنية للغات التي تعد نقاط اتصال وطنية في البلدان الافريقية".

و قد اختارت لجنة اللغة الامازيغية المتكونة من 10 مقاعد البروفيسور يوسف نسيب كمنسق ممثل للجزائر و الدكتور عبد السلام بوميصر أمينا ممثلا للمغرب.

كما اقترح المشاركون اختيار مقر لجنة اللغة الامازيغية بالجامعة الافريقية الواقعة بأدرار التي تمثل اكبر منطقة صحراوية لقوارة و توات حسب ذات المصدر، موضحا ان "اختيار ادرار يفسر من خلال اجتماع عدة عوامل مشجعة و لكون هذه المنطقة متواجدة بملتقى منطقتين ذات لسان امازيغيي و هي الفضاء المغاربي و الساحل الذين يعتبران شبه منطقتين افريقيتين كبيرتين".

ومن جانبه أشاد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الأرسيدي)، بتأسيس لجنة اللغة الأمازيغية بالاتحاد الإفريقي، في بيان وقعته «نورة والي» المكلفة بالعلاقات مع دول شمال إفريقيا، واعتبرتها «إصلاحًا لحالة إنكار من خلال التعرف على إحدى لغات الأجداد، على خطى بلدان شمال إفريقيا».

وأشاد الحزب بـ «معارك الجزائريين والمغاربة الطويلة من أجل القضية الأمازيغية والديمقراطية»، كما «رحّب بهذا التقدم الذي أتى ليضع حدًا لتزوير التاريخ، وإنكار هوية بلدان شمال إفريقيا».

ولفت «الأرسيدي» إلى أنّ «المغرب شهد تصديق المحكمة الدستورية، بعد سنوات عديدة، على القانون الأساسي الذي يحدد الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وطرائق دمجها في مؤسسات الدولة والمجالات العامة، وجرى ترسيم اللغة الأمازيغية في المغرب إثر حركة 20 فيفري 2011.» مضيفا أن «إضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية في دستور عام 2016، لا يزال مساره بطيئًا في إعطاء زخم حاسم لإدخالها في المدارس والمؤسسات والأماكن العامة على الرغم من المطالبات الاجتماعية الواسعة».

وانتهى الأرسيدي إلى التأكيد على أنّ «ثورة 22 فيفري تفتح الطريق أمام مسلك جاد لإعادة تأهيل تاريخنا وذاكرتنا وهويتنا في نظام سياسي قائم على الحرية والمساواة في الحقوق والديمقراطية»، على حد تأكيده.

حاوره منتصر إثري؛

في هذا الحوار، مع أحد عمالقة الصحافيين الكورد، وأحد المبدعين في جنس الشعر والرواية والكتابة، تحدث إبراهيم يوسف، عن أعماله الروائية والشعرية والمواضيع التي تتناولها في كتاباته الصحافية العديدة، والمتعددة، وقال لـ»العالم الأمازيغي»: »صحيح أنني كردي، وأعتز بكرديتي، إلا أنني أكتب باللغة العربية التي أحبها حقاً، وعملت حوالي ثلاثين سنة على تدريسها، وهذا لا يعني أنني أهمل لغتي الكردية الأم التي كتبت في مطلع شبابي بها بعض القصائد التي غناها أكثر من فنان كردي. الكردية لغة بيتي، إلا أن العربية كانت اللغة المفروضة التي كانت بها أكثر».

وأضاف في حواره الطويل مع الجريدة: »لا يمكن أن تكون هناك سوريا موحدة، من دون أن يتحقق للكردي حقوقه في الوجود، وأنا ممن يرون أن الحل الفيدرالي –الآن– هو الأنسب بالنسبة للكرد، ضمن خريطة سوريا، مع تأكيدي: أن هناك خريطة كردستان مجزأة، وإن لم يتم القبول بحقوق الكردي فمن حقه أن يظل يطالب من أجل تحريره وكردستانه ل.»

وحول العلاقات الأمازيغية/الكوردية، قال الكاتب إبراهيم يوسف « ثمة الكثير من الملامح المشتركة بين الكرد والأمازيغ، في الحقيقة، وهو ماعانياه طويلاً بسبب اغتراب الشعبين عن جذورهما في سبيل رباط تخلى عنه الآخر، ما أدى إلى تهديد هويته واعتباره من عداد هوية أخرى. ما يلفت نظ ري، في أهلنا الأمازيغ، أن كل محاولات محو هويتهم لم تجد، إذ لا يزالون يقبضون على الجمر، وهو نفسه حال الكرد، أضف إلى كل ذلك: أصالة الشعبين، شجاعتهما. حملهما للقيم، بروح– جبلية– عارمة».

الصحافي والكاتب الكوردي إبراهيم يوسف لـ «العالم الأمازيغي»: 1/2

ثمة غبطة كبرى في قلب كل كردي وهو يتابع حالات تضامن أهله الأمازيغ مع قضيته

• نبدأ بالسؤال الكلاسيكي، من يكون ضيفنا وكيف تود أن تقدم نفسك للقراء؟

** ليس أصعب على المرء، ولاسيما: الكاتب، أن نسأله: من أنت، لاسيما إذا كان ذلك في إطار حوار مدون، أو مسموع، أو مرئي، لاعتبارات كثيرة، يمكن التوقف عند اثنين منها، أولها أن من شأن الحوار أن يكشف عن المحاور معه- بفتح الواو- ناهيك عن أمر آخر، وهو أن المرء قد لا يعرف ذاته، لاسيما عندما يكون من عداد المشتغلين في عالم الثقافة والإبداع، باعتبار أن ما ينتجه لطالما يكون ملتصق بلحظته. بوجدانه، بل بحواسه المستنفرة كلها، ولعله في مثل هذا الامتحان الصعب يبخس قدر منجزه كنص، وقدر نفسه كناص. دائماً أفضل في الحوارات التي تجرى معي- وهكذا كنت أفعل وأنا في موقع المحاور-بكسر الواو، أن أسلط أضواء ما، خافتة، أو جد كاشفة بجكتورية على اسم ضيفي، وإن كانت هذه الطريقة تقليدية في عالم الحوارات، وأنا أحسبني على هذه المدرسة التي قد تصادر دور الآخر. المعني بالحوار، خارج دائرة المحاورين، وأعني بذلك: المتلقي!**

أمام سؤال كهذا- وقد طرح علي مثله من قبل غير مرة- أقول: إنني امرؤ حالم. هذه الصفة أعرفها في نفسي، ولعلي اكتشفتها متأخراً. كان الحلم زوادتي طويلاً. كانت النطع الذي ذبحت عليه مشاريع كثيرة، إذ كنت أتصور أن رغبة الشاعر في وضع حد لمآسي الكون. مآسي أهله. شعبه. مآسي البشرية، من الممكن أن يتحقق من خلال كتابة قصيدة، بيد أنني الآن، وأنا على مشارف الستين من عمري بت أدرك أن كل ذلك كان مجرد أوهام، لأن الحلم الذي لا يترجم بالجهد. بالمكابدة، بالتعب، ليس سوى أضغاث أحلام. ليس سوى بنات أحلام. ليس سوى أحلام يقظة، أو كما نسميها تهيؤات، وأوهاماً. أجل، من الجميل أن يحلم المرء. الحلم اكتشاف عظيم، ولكن إذا قورن ذلك بالاشتغال عليه لدحرجته من تخوم المستحيل إلى مساحة الممكن. هذه النزعة الحلمية جعلتني أعيش الكثير من الرومانس، من جهة اللاانتماء إلى الواقع، وهو ما كان يجعلني ألا أعدم الخير حتى لدى من في يديه مسدس يصوبه علي. حتى من قبل من يعاديني، ويخطط لمحوي، إذ ظللت طويلاً أؤمن أن العالم مبني على الخير، وأن نقيضه في الثنائية التي تشير إليها الدراسات الفلسفية والتاريخية أي الشر إنما هو افتراضي.

فتحت عيني في أسرة: الأب رجل دين ورث مكتبة عن أبيه، وورث جدي المكتبة عن جده عن أبيه. من المناظر الأولى التي وجدتها أمام عيني قراءات أبي للقرآن الكريم، ولكتب الفقه والشريعة والتصوف والنحو والصرف والأدب. إنشاده لقصائد بعض الشعراء المتصوفة في الأدبين الكردي والعربي، بالإضافة إلى بعض القصائد القومية لكل من الجزري والخاني وجكرخوين. ضمن هكذا أجواء صرت أردد على نحو عفوي بعض القصائد السجعية، وأكتب على أية ورقة تقع بين يدي. ألتقط أية قطعة جريدة استخدمت كلفافة لما يجلبه أبي من حوائج من المدينة، فأقرؤها، أعرف على نطاق القرية ب: الشاعر، ومازلت منذئذ، أحاول أن أؤكد حسن نوايا أبناء قريتي تل أفندي التي أصبحت، الآن، على مقربة رمية قنبلة، أو ثؤبة عربة تركية روسية مصفحة، لاسيما إن قريتي هذه كانت-ثاني حقل بترول- تم التنقيب عنه، وأجل استكماله،ربما لأن مجاريها تصب، أو ستصب في أمكنة أخرى أقل تكلفة!

• حدثنا قليلا عن أعمالك الروائية والشعرية والمواضيع التي تتناولها في كتاباتك؟

** أول ما زعمت إنتاجه: الشعر، كما يعرف أبناء قريتي التي ولدت فيها. كتبت قصائد نثرية مقفاة، هي بحسب تصنيفها النقدي الذي فهمته، لاحقاً، من عداد السجع، الذي أقلعت عنه، ما إن أدركت أن للشعر أوزانه وبحوره، ما جعلني أعتمدها في بواكيري الأولى في نهاية السبعينيات، قبل أن أكتب قصيدة العمود، فالتفعيلة إلى جانب قصيدة النثر. في تجربتي الشعرية كنت من عداد جيل مظلوم، باعتبارنا فطمنا على القيم الكبرى، وكنت أزعم بأنها تنئي بالشاعر وجمهوره عن همه الطبقي والإنساني، وذلك بموجب قناعاتي اليسارية التي تلت، بل امتزجت ببعض قناعاتي الدينية، الريفية- باعتباري ابن قرية- وإن كنت قد تركت القرية في الثانية عشرة من عمري، لأدرس في المدينة. أجل، فلطالما كنت أعد قصائد نزار قباني لا تخدم رؤية أمثالي في قراءة الواقع، وإن كانت قصيدته»بلقيس» وأنا طالب ثانوية ستستفزني، وتجعلني أستنسخها بخط يدي، بعد أن وصلتني عن طريق صديق أصغر مني بحوالي السنتين، ربما، وهو الشهيد عدنان ملك الذي أغتيل غدراً، وهو يحمل بين جوانحه أعاصير حلم عظيم. نشرت المقال، ونشرت القصيدة، والقصة، واشتغلت كثيراً في عالم الصحافة، لاسيما الحزبية المجانية، إذ انشغلت بهموم عامة الناس. هذا الانشغال الذي جاء من خلال عنايتي بالبسطاء. بالمظلومين. بالمضطهدين، ما دفعني لأكتب لهم، لأرافع عنهم، وأنسى قصيدتي. قصتي. مسرحيتي. طويلاً، طويلاً، قبل أن أعود إليها، وما إن عدت إليها بدأت ضغوطات النظام السوري علي، على لقمة أسرتي، ما اضطررت للسفر خارج البلاد للعمل، وما إن وجدت موطئ قدم لي في بلد خليجي هو الإمارات حتى بدأت الحرب في بلدي، الأمر الذي جعلني أن أكون شبه متفرغ لها.هكذا الهم العام استلبني، إلا أنني كتبت بعض ما يمكن كتابته من نصوص شعرية أوقصصية أو روائية. كل ما كتبته هو عن ألم شعبي. ألم مواطني وشركائي في البلد. ألم الإنسان.**

روايتي الأولى- شارع الحرية- وشارع الحرية هو شارع منزلي في مدينة-قامشلي- الذي خفق فيه قلبي للحب لأول مرة، وكتبت فيه قصيدتي الأولى التي اطمأننت بأن أوقعها باسمي، كتبتها بعد أن استهدف تنظيم داعش هذا الشاعر الذي أقيمت فيه مؤسسات تابعة للإدارة الذاتية الكردية، وراح ضحيته عشرات الجيران والمعارف وأبناء المدينة، ناهيك عن مئات الجرحى، وهدم المنازل فوق رؤوس أصحابها ما دعا إلى غياب أسر كاملة فيها. هذا العالم، بالإضافة إلى رؤيتي للشقيق الكردي الذي ظهر-فجأة- وحكم المكان، ولم يراع أهله، بل راح يطبق نظريات متهالكة في العنف ضد أهله جعلني أكتب هذه الرواية، وإن كنت أعود لأقف إلى جانب هذا الشقيق عندما يتكالب عليه العالم كله، حتى من خدموه، وفق مؤامرة استهدفت الكرد، وتواطأت بموجبها أمريكا مع المهندس الروسي- الوصي على النظام، لتغييب الكردي الذي قاوم داعش، كما شقيقه في إقليم كردستان، وراحا يدفعان الضريبة روايتي الثانية- شنكالنامه- كتبتها عن السبايا الإيزيديين، وعن جرائم تنظيم داعش، ومن بينهم أبو بكر البغدادي، وفيها رصد لمعانات الكريمات الإيزيديات على أيدي إرهابيي داعش، كما إن فيها رؤية لمصير داعش. نالت الرواية إعجاب كثيرين ممن قرؤوها، وأترك تقويمها للقارئ الكريم.

> «لا يمكن أن تكون هناك سوريا موحدة، من دون أن يتحقق للكردي حقوقه في الوجود، وأنا ممن يرون أن الحل الفيدرالي –الآن– هو الأنسب بالنسبة للكرد، ضمن خريطة سوريا»

• بأية لغة جاءت أعمالك الإبداعية؟

** صحيح أنني كردي، وأعتز بكرديتي، إلا أنني أكتب باللغة العربية التي أحبها حقاً، وعملت حوالي ثلاثين سنة على تدريسها، وهذا لا يعني أنني أهمل لغتي الكردية الأم التي كتبت في مطلع شبابي بها بعض القصائد التي غناها أكثر من فنان كردي. الكردية لغة بيتي، إلا أن العربية كانت اللغة المفروضة التي كانت بها أكثر، إن لم أقل كل قراءاتي، إذ يحدث أن كنت أقرأ الكثير من الكتب بالعربية مقابل قراءة نص أو كتيب بالكردية لأنها كانت ممنوعة، ولو كتبت بها قصيدة حب. لقد رضعت حليب أم عربية مع مجموعة أمهات كرديات، وذلك خلال فترة تعرضت فيها والدتي رحمها لها لمرض أبعدت خلال تلك الفترة عنها. أخي في الحليب كان اسمه إبراهيم، وقد توفي خلال فترة الحرب، في حادث لا يصدق.إذ سقط من فوق كرسي استوي فوقه يعالج لمبة كهرباء لمحل تجاري صغير كان يعمل فيه خلال فترة ما بعد دوامه المدرسي كمعلم ابتدائية، وهو توأم طفولتي إلى جانب قلة آخرين: الشاعر البلغاري من أصل كردي خضر سلفيج وسيف الدين محمد ومحمد عبد الله،من أبناء قريتي التي لا يمكن أن أنساها.**

• المعروف أنك صحافي وروائي وشاعر، ترى أين يجد ضيفنا راحته؟ وما السبب؟

** اشتغلت كثيراً في عالم المقال، وبت أكتب بشكل مضاعف منذ إبحارنا في فضاء- الإنترنت- بالتناسب مع ارتفاع وتيرة معاناة إنساننا، اضطرابات مكاننا، والأسئلة التي باتت تواجهنا، إذ لامناص من مواجهتها ، لاسيما من قبل امرئ مثلي لم يعتد أن يدير ظهره لآلام الناس. أما القصيدة فهي هوائي الروحي الذي أتنفسه، بيد أن لجوئي إلى عالم الرواية التي انقطعت عن كتابتها بعد مخطوط يتيم لم يلق النور هو أنها فضاء واسع يمكن من خلاله تناول قضايا وأحداث كبيرة، ذات تفاصيل، وتشعبات، تضيق بها القصة أو القصيدة أو حتى الملحمة أو المقال أو الدراسة.**

أتذكر أنه بعد تراجيديا الإيزيديين في سنجار/شنكال كتبت قصيدة ملحمية بعنوان شنكالنامة، لقيت إعجاب من قرؤوها لأنها كتبت ونشرت بعد أيام قليلة من وقوع الجريمة النكراء بحق البشرية، إلا أنني أحسست أني لم أقل شيئاً، بالرغم من أنني كنت من أوائل الصحفيين الذين رصدوا هذه المأساة في سلسلة مقالات منها ما نشر في جريدة»النهار» اللبنانية، إذ ثمة إحساس كبير كان في أعماقي هو أنني لم أؤد دوري في تناول هذه المأساة، إلى أن كتبت روايتي-شنكالنامة- التي أحسست خلالها أنني قلت شيئاً ما.

• ما الذي يغذي فيك روح الإبداع أو ما أطلق عليه «فيتامين الكتابة» إن جاز التعبير؟

** منابع الكتابة من جهة، ودوافعها من جهة أخرى، لهي جد كثيرة بالنسبة إلي كإنسان كردي يتعرض شعبه ليس لظلم مزدوج: قومي ووطني، ناهيك عن الظلم الطبقي الذي عانينا منه باعتباري كنت منتمياً إلى- الطبقة الفقيرة- التي تعتمد على جهدها، ولم أسع لكسب المال كما سواي، إذ إن هناك ما يمكن أن نسميه ظلماً أممياً، هو ظلم الغرب الذي وضع خرائط المنطقة، وأعني هنا خريطة سايكس بيكو 1916،وهل أحدثك عن ظلم الأخوة في الإسلام. الكردي الذي حرر القدس في زمن صلاح الدين والكردي الذي قضى على داعش، حتى شركاؤه. حتى أخوته في الدين صلبوا خريطته على طاولة الأجنبي، وتحت توقيعه وبصمته ليتفرغوا لتذويبه ضمن شرنقات لغات أخرى غير لغته. شرنقات التفريس والتتريك بل والتعريب. هذه بعض دواعي الكتابة أليست بكافية؟**

ثمة نسغ من حب. نسغ من التشبث بالحياة. نسغ يدعو للإصرار على الوجود إزاء محاولات المحو، وهي كافية أن تملأ قرطاساً كبيراً بحجم –الكرة الأرضية- نتاج حبر الكردي وحبه، ولذلك فإنك لترانا نصر على الكتابة، كما يصر مقاتلنا على الدفاع عن حقه في الوجود، في مواجهة التاريخ والجغرافيا المزورين اللذين تربت أجيال متتالية على اعتبار أن الكردي-كما الأمازيغي- هما ضيفا مكانه، بينما يعد أي ضيف حقيقي على المكان بأنه صاحبه، بالرغم من أن الكردي يصرعلى شراكة شريكه الحقيقي أياً كان!

• إلى أي حد تجدون اهتمام المجتمع الكوردي اليوم بالشعر والرواية؟ وكيف تنظرون لواقع الرواية الكردية؟

** لأكن دقيقاً، أنه مع انتشار وسائل الإعلام والتواصل والاتصالات وثورة التقانة فإن القارئ الكردي-بدوره- بات يتوجه إلى قراءة ما هو-سريع- بل بات بدوره يعتمد الصورة الإلكترونية، إلا أن متابعتي لأرقام مبيعات معرضين كرديين للكتاب هما: معرض الشهيد هركول في قامشلي ومعرض هولير، وبالتواصل مع بعض الناشرين تأكدت بأنه لا يزال هناك تعطشاً للكتاب، وأن دائرة القراءة بوساطة الأوعية الإلكترونية باتت تتسع، لاسيما بعد كسر حدود الرقابة في ظل ثورة المعلوماتية، أو أكاد العولمة، بالرغم من تحفظاتي عليها، باعتبار ما يمارس من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الآن، تجاه الكرد في محطات: كركوك- عفرين- سري كانيي/ رأس العين»أو روج آفا» ما هو إلا ترجمة للجانب المرعب من العولمة.**

• دعنا نعرج على الوضع السياسي والإنساني في المناطق الكوردية بشمال سوريا، حدثنا قليلا عن ما يجري على الأرض

** ثمة شعب كردي توزعت خريطته بين دول عدة: سوريا- تركيا-العراق-إيران...، هذا الشعب ظلم وقهر تاريخياً، وحاول أن يسترد بعض ملامحه في أكثر من محطة، إلا أن الدول العظمى التي طمست حقه، استعادت الكردة، وبقيادة: روسيا البوتينية وأمريكا الترامبية، ومن خلال عراب مهووس باستعادة عصر الفتوحات ألا وهو: أردوغان، مغتصب الرئاسة في تركيا، ومن دون أن ننسى ما يخطط له في إيران من قبل-ملالي طهران- المتأيتين- لقد كان الكردي في خط النار الأول في مواجهة داعش، ومن قبله المستذئبين من الفصائل الراديكالية وقد طهر المكان منها، إلا أن هناك من لا يريد للكردي أن تكون له لغته، وحضوره، ما دفع بأردوغان لأن يتسول من قادة العالم الضوء الأخضر لقاء تنازلات له عن حلفائه من السوريين في الغوطة، وحلب، كي يكون خادما للنظام البعثي الحاكم، يعيدهما إليه، ليبيع حلفاءه، أكثر من مرة،على نحو بخس، مقابل أن يسمح له بمحاربة الكرد واجتثاث جذورهم، وتقطيع أوصال مكانهم، وإغراقه بالمستوطنين وبقايا داعش ممن احتلوا بعض مدن المكان، وبطشوا، وفتكوا، ودمروا، أمام أعين العالم. هذا مايجري في عالم يمثل كل من: ترامب وبوتين راعيي»الأخلاق» المتجردين من القيم والأخلاق!**

* يتبع

الفنانة «زورا تانيرت» لـ «العالم الأمازيغي» :
أداء الأغاني العالمية بالأمازيغية سيمكن من إيصال الفن الأمازيغي إلى العالمية

• أصدرت مؤخرا اغنية جديدة تحت عنوان « IZDAR» حدثنا عن الإغنية وعن ظروف اصدارها؟

** أغنية ءيزضار هي عبارة عن ترجمة أغنية كيساس إلى اللغة الأمازيغية أديتها مع نخبة من الموسيقيين المرموقين بجهة سوس من بينهم : رشيد تابت، جمال وصفي، رحال بوعدي و عبد الله بيميش. الفكرة أساسا كانت اقتراح من الفنان عازف القيتار رشيد تابت لإيمانه الكبير بموهبتي، حيث اقترح علي ترجمة الأغنية إلى اللغة الأمازيغية ولأن العديد من الفنانين العالميين تغنوا بها وبلغات عديدة، كنا حريصين ليس فقط على ترجمة النص الأصلي إلى الأمازيغية وإنما إعادة بناء القصيدة من جديد دون الخروج عن الموضوع. أما عن ظروف تسجيل الأغنية و تصويرها فقد مرت في جو تسوده الصداقة والمهنية وأكثر من ذلك، حب كل واحد لعمله و لطريقة أداء وعزف الأغنية بالخصوص. وأخص بالذكر هنا كل من الصديق لحسن ازباباي الذي فتح لنا أبواب الأستوديو والصديق المخرج عبد الله المقدم الذي قام باحترافيته المعهودة بتصوير الأغنية وطبعا الموسيقيين الذين أبانوا على احترافيتهم حيث أن التسجيل كان حيا" live.

• اكيد ان الاغنية هي اغنية عالمية معروفة وهي مقتبسة من اغنية Quizás للملحن الكوبي Osvaldo Farrés التي تمت ترجمتها لعدة لغات، مالجديد الذي اضافته «زورا» لهذه الإغنية، وماهي القيمة المضافة للاغنية على الأمازيغية؟

** الأكيد أن الهدف من الأغنية هو تمزيغ -إن صح التعبير- الأغاني العالمية. فكما تتم ترجمة الكتب أوالأبحاث العلمية... أردنا من جهتنا أن ننقل إلى أسماع الجمهور الأمازيغي واحدة من بين الأغاني العالمية الخالدة. وهذه النسخة الأمازيغية لأغنية كيساس مختلفة عن سابقاتها من ناحية الكلمات مع تغيير طفيف في التوزيع الموسيقي.

• ما هي الرسالة المباشرة التي تبعثها الفنانة زورا تانيرت لجمهورها عبر هذه الإغنية؟

** رسالتي هي رسالة تشجيعية للشباب الذي بدأ يفقد ثقته في قدرة اللغة الأمازيغية على إيصال الفن الأمازيغي الى العالمية. وهي دعوة للتمسك بلغتنا وعدم التخلي عنها باللجوء إلى لغات أخرى للتعبير عن مشاعرنا وهمومنا.

• هل يمكن القول بأن ترجمة اغاني عالمية للامازيغية يمكن ان يساهم في ايصال الأغنية الأمازيغية للعالمية؟

** إن ترجمة وأداء الأغاني العالمية بالأمازيغية

سيمكننا أولا من إيصال الفن العالمي إلى المتلقي الأمازيغي ثم إيصال اللغة الأمازيغية إلى العالمية. وفكرة أداء أغنية كيساس أو ءيزضار بالأمازيغية هو مساهمة في التلاقح بين الثقافات و اللغات .وتأكيد على أن الأمازيغية كلغة حية لا تقل شأنا عن اللغات الحية الأخرى في التعبير عن المشاعر الإنسانية التي حملتها أغنية كيساس وعبرت عنها ءيزضار.

الروائية الصغيرة مريم وكريم لـ«العالم الأمازيغي» :
الأمازيغية تضل جزء مني وأنا جزء منها ولدي رغبة شديدة في الكتابة بلغتي الأم

« مساري الأدبي بالكاد ابتدأ، وصدقا لي رغبة شديدة في الكتابة بلغتي الأم، فالأمازيغية تضل جزء مني وأنا جزء منها، وأعتز بانتمائي للجنوب الذي يعتبر أغلبية سكانه أمازيغ يحبون أصولهم ويفتخرون بها، وبالتأكيد لن أتهاون عن كتابة عمل أمازيغي مستقبلا»، تقول الروائية الصغيرة ذات الثامنة عشر ربيعا، مريم وكريم في لقائها مع جريدة «العالم الأمازيغي».

وحول روايتها الأولى وهي في عمر السابعة عشر، تردف ابنة منطقة طاطا بالجنوب المغربي :» روايتي «لا تغفري»، أقل ما يمكنني القول عنها أنها كانت السبب الذي زاد من تشبثي بالحياة حتى وإن كانت قاسية علي في بعض الأحيان، لقد جعلت من عقلي متسعا كي أحلم دون توقف، علمتني أن أقاتل من أجل حلم ظننته طوال عمري مستحيلا فتحقق. حلم أن أغدو كاتبة وأنا في عمر السابعة عشر، وأن ألقب بأصغر روائية

• هلا قدمتي نفسك لقراء «العالم الأمازيغي» ؟

** مريم وكريم، ابلغ من العمر 18 سنة، طالبة جامعية، أنحدر من اقليم طاطا. حاليا أتابع دراستي في مدينة الرباط ، كاتبة ومدونة مغربية.

• متى بدأت قصتك مع الكتابة الروائية؟

** كانت بدايتي مع الكتابة متواضعة للغاية، بدأت ككل فتاة نشأت في حب القراءة، تقرأ لهذا الكاتب وذاك، اتخذت منها نهرا انغمست فيه دون رغبة في العزوف عنه. لدرجة أنني أحببت بدوري أن أصنع عملا أعرف به، ويعرف بي، ويضمن لي مقعدا في العالم الروائي ضمن روائيي القرن الواحد والعشرين.

• كيف اشتعلت لديك جمرة الكتابة والإبداع الأدبي وأنت في عمر السابعة عشر؟

** وسط جبال شامخة، أعتز كوني أنتمي لها، كانت شاهدة على ولادة موهبتي وبروزها على أرض الواقع ليكتب لي لقب هواة الكتابة، في الأخير أنا جد سعيدة بهاته الخطوة التي جعلت مني فخرا لعائلتي ولمن أعتز بي ووثق بأنني قادرة على أن أعطي في مجال الكتابة، وأستطيع نحث اسمي فيه بجمالية عملي الذي كتبته بحب وبإحساس، ورغبة مني كي أكون قدوة لمن وجد في عالم الأدب نفسه وتيقن بأنه قادر على أن يخلق الأفضل فيه، وسعيدة أيضا بأن أورث حب التدوين في نفوس الشباب الذين مازالوا في عمر الزهور، فمجدا لأمة اتخذت من القراءة وطنا تسكنه ومجدا لعقول قرأت وما أرادت أن تكتفي.

• حدثنا قليلا عن عملك الأول، أقصد عن رواية «لا تغفري»؟

** «لا تغفري » أقل ما يمكنني القول عنها أنها كانت السبب الذي زاد من تشبثي بالحياة حتى وإن كانت قاسية علي في بعض الأحيان. زادت من إصراري على الاستمرار في صنع الأفضل على الدوام. هي التي جعلت من عقلي متسعا كي أحلم دون توقف، وهي التي علمتني أن أقاتل من أجل حلم ظننته طوال عمري مستحيلا فتحقق. حلم أن أغدو كاتبة وأنا في عمر السابعة عشر، وأن ألقب بأصغر روائية تدون باللغة العربية الفصحى على أرض المملكة المغربية.

هي رواية أستطيع القول أنني استطعت أن أجمع فيها الكثير من القيم. قيم الحب والتقدير والاحترام، في قالب سردي ممتع جمعت بين غفران وزياد لكن القدر لم يشأ أن يجمع بينهما. رواية تحكي عن يوميات لسجينة مصحة أمراض نفسية تسرد على لساني ما جعلها حبيسة الأربع جدران. حبها الجنوني لزياد يكشف لنا عن خبث الرجال وقسوة الحب وفراق الحبيب. وإذا تعمقت في الحديث عن الرواية خاصتي فيمكنني أن أقول بأن «لاتغفري » دائما ما كنت أعتبره عملا فجائيا ناتجا عن أحاسيس كانت تعج في عقلي وتحتاج للتفريغ على الورق، قصة مقتبسة من أحداث واقعية ممزوجة بخيالي الخاص.

لا أنكر أنني كنت شديدة الوله بمعانقة الحلم بالرغم من أنني كنت أنظر إليه شبه مستحيل في تلك الأيام. ولا أنكر أيضا أنني كانت لدي الرغبة حينها ليصبح لي عملي الخاص أصطحبه معي أينما رحلت.عمل يبصم به التاريخ اسمي لأكون قدوة لمن وجد لذة ومتعة في عالم الأدب والروايات. هذا كله جعل من قلمي ينبض دون قلب ويستمر في العيش لأدون به أعمالا أخرى في المستقبل القريب جدا. أعمالا ستثبت أن قلمي لا يستحق أن يشيخ بهذه البساطة دون أن يوصل ما دونته للآخرين.

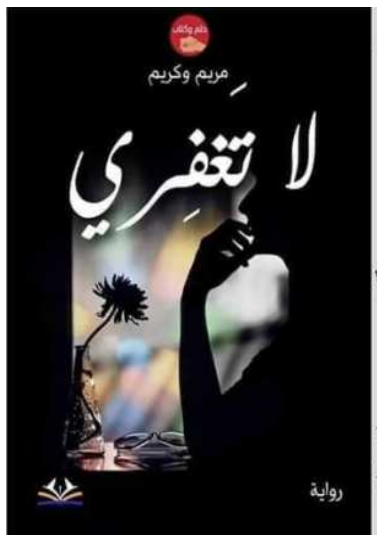

• تقولين في تقديم الرواية «حالتي أشبه بسجينة محكوم عليها بالإعدام» وهذا يدفعنا • إلى السؤال عن البيئية التي استخلصت منها مريم عصارة الإبداع التي استخدمتها في روايتها؟

** في البداية ما أود توضيحه لجميع القراء أن الرواية استخدمت فيها ضمير المتكلم، لكن ما أود تأكيده على أن أحداثها لا تتعلق بي، لكن تتعلق بالبطلة غفران ولا يمثل شيئا من واقعي الخاص، صحيح أنني أسقطت على البطلة الكثير من طموحاتي المستقبلية، من أحاسيسي الخاصة ومن أشياء أخرى تمثلني، إلا أن الرواية تضل مرتبطة بالشخصية غفران أكثر مني، بالنسبة للبيئة التي استقيت منها عصارة الإبداع فأكثر ما يمكنني القول عنها أنها بيئة محافظة وبشدة، لها أسس ومبادئ تسير عليها، مقيدة بعادات وتقاليد لا يمكن تجاوزها أو حتى نكرانها، لكن ما أود أن أشير إلى أنه ليس بالضرورة أن تعبر بيئتي عن الكتابات التي أنسجها .

• يقال إن لكل روائي قضية فما هي القضية التي وضفتها الروائية الصغيرة في كتابتها؟

** هم قضايا وليست قضية واحدة، أولهما قضية المرأة التي تضع قلبها في يدا رجل لا يستحقها، والتي تتخلى عن طموحاتها وأحلامها مقابل اللهث وراء رجل سيسبب في الأخير في ولادة تعاستها، زيادة على قضية الغدر والخيانة، وقضية الثقة المفرطة التي تكون نهايتها أقسى وأبشع نهاية.

• هل نستطيع القول بأنك حققت حلما من أحلامك؟

** سمعت كثيرا أن تحقيق الأحلام ليس بالأشياء الصعبة أبدا، آمنت بذلك بمجرد أن انتهيت من تدوين أول عمل أبداعي لي، تيقنت حينها أنه بالفعل نستطيع أن نحقق كل ما نتمنى حدوثه. استطعت بعد أعوام قليلة من الإمساك برواياتي وأنا أتصفحها وعيوني تلمع شوقا لاستقبال أخرى غيرها، أتصفحها وفي قلبي رغبة في التدوين دون توقف، أن أدون حتى أحس بأنه لم يعد في مفكرتي أفكارا تصبح حبرا على ورق.

• أين الأمازيغية من الأعمال والمشاريع الأدبية القادمة؟

** كثيرا ما طرح علي مثل هذا السؤال في ما مضى من استجوابات ، وكنت دائما ما أجيب بأن الأمازيغية تضل جزء مني وأنا جزء منها، وأعتز بانتمائي لجهة الجنوب الشرقي التي يعتبر أغلبية سكانها الساحقة أمازيغ يحبون أصولهم ويفتخرون بها كأنا. عن المشاريع المقبلة فمساري الأدبي بالكاد ابتدأ، وصدقا لي رغبة شديدة في الكتابة بلغتي الأم، وإذا بقيت رغبتي كذلك فإني بالتأكيد لن أتهاون عن كتابة عمل أمازيغي مستقبلا.

• كلمة حرة لك؟

** جد سعيدة بهذه الخطوة التي جعلت مني فخرا لعائلتي ولمن اعتز بي ووثق بأنني قادرة على أن أعطي في مجال الكتابة وأستطيع نحث اسمي فيه بجمالية عملي الذي كتبته بحب وأحساس. رغبة مني كي أمثل قدوة لمن وجد في عالم الأدب نفسه وتيقن بأنه قادر على أن يصنع الأفضل فيه، وسعيدة أيضا بأن أورث حب التدوين في نفوس الشباب الذين مازالوا في عمر الزهور ، فكنت دائما ما أقول بأن روايتي تظل بمثابة تحفيز بسيط لكل من لديه القدرة على الإبداع، فمجدا لأمة اتخذت من القراءة وطنا تسكنه ومجدا لعقول قرأت وما أرادت أن تكتفي. تحت شعار «المستقبل المزهر للقراء والكتاب».

* حاورها: منتصر إثري

الأمازيغي العالم
www.amadalpresse.com

أكادير تحتضن مسابقة ''ميس أمازيغ'' لعام 2969

تحتضن مدينة أكادير، أواخر شهر دجنبر المقبل، فعاليات الدورة السادسة من تظاهرة ملكة جمال الأمازيغ "ميس أمازيغ 2969 "، وتهدف التظاهرة، إلى التعريف بالثقافة الأمازيغية، و"دور المرأة الأمازيغية في مقاربة مختلف الأبعاد التنموية والثقافية والاجتماعية".

وستعرف هذه المسابقة التي تشرف على تنظيمها جمعية "إشراقة أمل"، تتويج ملكة جمال الامازيغ "ميس أمازيغ 2969بأحد الفضاءات المدينة. كما ستعرف تنظيم معرضا موازيا، يهم الموروث المرتبط بالمرأة الأمازيغية، إلى جانب خلق فضاء مفتوح للسيدات للتزين على مدى يومين بفضاء خاص بالمعرض". حسب بلاغ للجمعية.

وستعرف المسابقة تنظيم مسيرة ملكة جمال الأمازيغ بكورنيش مدينة أكادير، فضلا عن تنظيم لقاء دراسي حول " دور المرأة القروية في التنمية المستدامة بجهة سوس ماسة"، كما يتخلل التظاهرة "تكوين يهم النساء رئيسات التعاونيات القروية بجهة سوس ماسة، فضلا عن إحياء حفل فني بكورنيش المدينة".

وأفاد بلاغ الجمعية، توصلت به "العالم الامازيغي" أن "اللجنة المنظمة شرعت في استقبال طلبات المشاركة الموجهة إليها، وستعمل على تطويرها أخذا بعين الاعتبار الحجم الذي وصلته التظاهرة باعتبارها حدثا يعكس إلى جانب جمال المرأة الأمازيغية، وجها آخر لها من خلال الاعتزاز بقيمها وهويتها إلى جانب جمالها في أبعد تجلياته".

وأشارت اللجنة المنظمة إلى انطلاق عملية استقبال الترشيحات الخاصة بالراغبات في المشاركة، من كل أقاليم المملكة، وذلك إلى غاية 3 نونبر القادم على أن تتم عملية " الكاستينغ " واختيار المشاركات النهائيات العشرين اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 29 سنة خلال بداية شهر دجنبر على أبعد تقدير، مع شرط إتقان الأمازيغية". يورد بلاغ الجمعية.

جمعية أمازيغية بكرسيف تمنع من وصل الإيداع

عبرت جمعية "اميواي" عن استنكارها الشديد لرفض رئيس الملحقة الإدارية الثالثة بكرسيف تسليمها وصل الإيداع المؤقت كما هو منصوص عليه في الفصل 05 من ظهير حق تأسيس الجمعيات، بذريعة مفادها تضمين القانون الأساسي للجمعية لبند يعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان.

واعتبرت الجمعية "سلوك رجل السلطة تطاولا وعرقلة للمسار الديمقراطي وشططا في استعمال السلطة خارج القانون وتضييقا على الحرية في التنظيم وتأسيس الجمعيات كحق مكفول بمقتضى الدستور" حسب بيان لها.

وشددت على أن هذا السلوك "تجاوز الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لرجل السلطة وهو تطاول على اختصاص القضاء في إبطال تأسيس الجمعية ولا يتماشى مع السياسات العامة لبلادنا بدءا من الدستور في تصديره و فصوله 6 ، 12 ، 29 و33 مرورا بالالتزامات الدولية للمغرب الضامنة للحريات العامة لاسيما انضمامه للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة في مادته 22 وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان لاسيما في الإجراء (التدبير) 67 وصولا إلى الظهير رقم 1.58.376 خصوصا في فصليه 2 و 5".

وطالبت الجمعية في ذات البيان "بتدخل وزير الداخلية، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، وزير العدل، السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، السيد وسيط المملكة والسيد عامل إقليم كرسيف التدخل العاجل وفقا لما يسمح به القانون لتصحيح وتقويم سلوك رجل السلطة المتعنت على تطبيق الدستور والقوانين ذات الصلة بالموضوع وتجاهله لمضامين الخطب والرسائل والتوجيهات الملكية التي ما فتئت تؤكد على دور الجمعيات باعتبارها شريكا رئيسا في المساهمة في النموذج التنموي والديمقراطي لبلادنا خاصة الرسالتين الملكيتين الموجهتين بمناسبتي الذكرى 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأيام الدراسية حول التدبير الجموي".

واكدت الجمعية "أن الأمر لا يتعلق بالجمعية لوحدها بل يتجاوزها إلى خدش صورة بلادنا الديمقراطية والتراجع عن المكتسبات التي تم تحقيقها نتيجة التراكمات التي ساهم فيها الجميع".

وأشار البيان إلى أن "تأسيس جمعية تدعى أميَواي Amyaway تم يوم 09 شتنبر 2019 بمدينة كرسيف بحضور ممثل السلطة المحلية، وفقا للضوابط القانونية الخاصة بحق تأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية" مضيفا أن رئيس الجمعية تقدم يوم 13 شتنبر 2019 "بملف التصريح عن تأسيسها لدى الملحقة الإدارية الثالثة بكرسيف تسلمه منه خليفة القائد رئيس الملحقة".

ووضح أنه "في 25 من أكتوبر 2019 تم اللقاء بمقر عمالة إقليم كرسيف حول نفس الموضوع بين رئيس الجمعية وأمينها العام من جهة ورئيس قسم الشؤون العامة من جهة أخرى والذي أكد أن الأمر يخص السلطة المحلية لكونها المخول لها قانونا تسلم ملفات الجمعيات وتسليمها وصولات الإيداع ، وبعد ذلك وبشكل رسمي تمت مراسلة باشا المدينة وعامل إقليم كرسيف للتدخل لمنح الجمعية وصل الإيداع لمباشرة عملها لكن بدون جدوى" .

ندوة وطنية بالمعهد الملكي حول ''تطوير تدريس اللغة الأمازيغية للكبار''

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 27 نوفمبر 2019، ندوة وطنية حول "تطوير تدريس اللغة الأمازيغية للكبار في ضوء تجارب تدريس اللغات الحية بالمغرب"، وذلك بمقر المعهد.

وتتوخى هذه الندوة ، حسب بلاغ للمعهد، الوقوف عند التجارب الميدانية في مجال تدريس اللغات للكبار بالمغرب والانفتاح عليها والاستفادة منها.

واكد البلاغ انه وبعد مرور أكثر من عقد على بداية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تدريس اللغة الأمازيغية لهذه الفئة، ونظراً لإقبال العديد من المؤسسات والمعاهد العليا والجمعيات الثقافية على إدراج تدريسها في برامجها التكوينية، فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير هذه التجربة، من حيث البرامج والطرائق والمنهجيات الحديثة الملائمة ومن حيث إنتاج المعينات المساعدة، وتوظيف خبرة الأطر المؤهلة ذات التكوين المتين القادرة على استثمار وتوظيف مختلف الحوامل المساعدة على التدريس، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ستشكل الندوة، التي تندرج في إطار مخطط عمل مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية، مناسبة ثمينة للتعرف على مختلف التجارب الخاصة باللغة الأمازيغية وباللغات الأخرى والتي منها اللغات العربية والفرنسية والروسية والإنجليزية.

«إيگومامن ن ؤوزواگ» ديوان شعري جديد للشاعر الأمازيغي عبد الله المناني

أصدر السيناريست والشاعر الأمازيغي، عبد الله المناني، ديوانه الجديد الذي يحمل اسم «إيگومامن ن ؤوزواگ» أو «جزر الغربة». ضمن سلسلة إصداراته الشعرية التي بلغت ستة إصدارات شعرية. ويقع الديوان في 74 صفحة، كما يتضمن 7 قصائد مطولة مكتوبة بالحرفين اللاتيني وتيفيناغ، وعناوين القصائد كما هي مرتبة بالديوان : إيگومامن ن اوزواگ _ ديهيا _ تادلا ن تفراس نم _ سيزيف _ تاسليت ن اودفل _ تيمزوا ن ؤول _ تيساتين. ومعروف عن الشاعر المناني تناوله لقضايا الهوية والحب من خلال المرأة التي تهيمن على شخوص القصائد ويتمثل بها رموز عديدة للهوية واللغة والإنسانة والرفيقة.

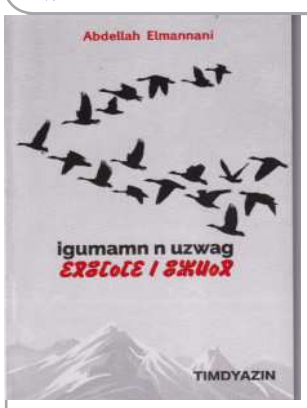

والدة الزميل سعيد باجي في ذمة الله

ببالغ الحزن والأسى تلقينا في « جريدة العالم الأمازيغي » نبأ وفاة والدة الزميل والمناضل الأمازيغي سعيد باجي ، يوم أمس الأربعاء 20 نونبر 2019 بخنيفرة عن عمر يناهز 90 سنة، بعد مرض لم ينفع معه علاج.

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم أمينة ابن الشيخ مديرة الجريدة ورشيد الراخا والطاقم الصحافي للجريدة بأصدق عبارات العزاء لكامل أفراد عائلة باجي الصغيرة والكبيرة، راجيا من العلي القدير أن تغمد الفقيدة بواسع رحماته وأن يدخلها فسيح جناته، ويلهم ذويها الصبر والسلوان،

وإنا لله وإنا إليه راجعون .

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⵎⵙⵙⵓⵏ ⵏⵜⵣⵔⴼⵜ
ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

إعلان حصري
خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين

تنهي عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى علم الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية عن فتح باب إيداع طلبات الشراكة برسم سنة 2019، خاص حصريا بالجمعيات العاملة في المجالات التالية:

أ) التربية والتكوين في مجال الامازيغية؛
ب) تنظيم ورشات التكوين في مجال التعابير الفنية موجهة للأطفال؛
ت)تعليم الأمازيغية للأطفال والكتابة بحرف تيفيناغ.

فعلى الجمعيات الراغبة في تقديم طلب الشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، من أجل إنجاز مشاريع في المجالات السالفة الذكر أن تقدم ملفاتها وفق المقتضيات والشروط المعمول بها، وذلك بتحميل هذه الأخيرة من الموقع الإلكتروني للمعهد/ باب الجمعيات.

ترسل ملفات الشراكة إلى عنوان المعهد المذكور أسفله عبر البريد، أو تودع، مقابل وصل، لدى كتابة الضبط، في أجل أقصاه 29 نونبر2019، على الساعة الثانية عشرة زوالا.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي ، مدينة العرفان حي الرياض، ص. ب 2055، الرباط
الهاتف: 05 37 27 84 09/08/07/06/05/04/03/02/01/00
الفاكس: 05 37 68 05 30
العنوان الإلكتروني: www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

عـرض

النـساء المـقاولات
WOMEN IN BUSINESS

نحن بجانبكن
لتحقيق مشاريعكن !

أنت مقاولة أو في طور إطلاق مشروعك ؟ أنت على رأس مقاولة أو تعاونية أو نشاط مهني ؟

BMCE Bank of Africa يشجع روحك المقاولاتية !

بفضل العرض الجديد "**WOMEN IN BUSINESS**" إستفيدي من حلول تمويل متميزة، ومن عروض مجانية وتدريبات مشخصة ! للمزيد من المعلومات، المرجوا زيارة أقرب وكالة BMCE Bank of Africa.

بشراكة مع
Banque Européenne pour la Reconstruction et le Développement

بمساندة
Initiative de l'UE pour l'Inclusion Financière
Financée par l'Union européenne

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا